

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب و العلوم الإنسانية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم : اللغة العربية

قسنطينة

رقم التسجيل.....

الأنماط النحوية

للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء

في القرآن الكريم

- دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية-

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذ الدكتور
سامي عبد الله أحمد الكنانسي

إعداد الطالب
سليم لطرش

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس ذهبية بورويس	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
المقرر والمشرف سامي عبد الله الكنانسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو محي الدين سالم	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة
العضو أحمد بن نبيري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة

المناقشة يوم: 3 جمادى الأولى 1427 هـ / 30 ماي 2006

السنة الدراسية : 1426 - 1427 هـ / 2005 - 2006

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير
العلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلقد كنت أتصفح الرسائل الجامعية في قاعة الدوريات بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ومن بين ما تصفحت رسالة ماجستير، تناولت بالدراسة الجمل القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء⁽¹⁾، غير أنها اقتصرت على دراسة الجمل الفعلية دون الجمل الاسمية.

وفي الحقيقة، الرسالة في أصل مشروعها كانت تتكون من باين اثنين، الباب الأول يتناول الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، والباب الثاني يتناول الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، غير أن صاحب الرسالة، نظرا لكبر حجم المشروع، رأى أن يعدل مشروعه الابتدائي، ليقتصر على الباب الأول منه، وهو دراسة الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، ملغيا بذلك الباب الثاني من أصل مشروعه، وهو دراسة الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء⁽²⁾.

ونظرا لأنني أعجبت بالرسالة، فقد وقع في خلدي أن أتمم الجزء المنقوص من أصل مشروع الرسالة، وذلك لتكتمل دراسة الجمل القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، الفعلية منها والاسمية، ولعلها تكون سنة حميدة، بأن يكمل الطلاب بعضهم أعمال بعض.

* * *

والدراسة المقدمة في هذا البحث هي دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية. فأما كونها نحوية فهو الجانب الأساسي في هذا البحث، ويتمثل هذا الجانب في تحليل كل من طرفي القصر (المقصور والمقصور عليه) في الجمل المدروسة إلى عناصرهما النحوية، بغية معرفة الطبيعة النحوية لطرفي القصر في الجملة الاسمية، وهل يقتصر فيها

1- هي الرسالة الموسومة ب: (الأنماط النحوية للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم) ، المقدمة من طرف الطالب : خليفة مرابط ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور : سامي عبد الله أحمد الكناني ، والتي نوقشت يوم : 17 مارس 2002 م ، الموافق ل: 3 محرم 1423 هـ ، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

(2) ينظر : مرابط خليفة ، الأنماط النحوية للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم ، المقدمة ، صفحة (ج).

على قصر المبتدأ على الخبر، وقصر الخبر على المبتدأ؟ أم هناك وظائف نحوية أخرى لظرفي القصر في الجملة الاسمية؟

أما كونها بلاغية، ففيها بعض الدراسات البلاغية المتعلقة بالجمل المدروسة، كما التزمت هذه الدراسة بتبيين نوعية القصر في كل الأنماط النحوية لهذا البحث من حيث كونه حقيقياً أو إضافياً، وذلك إما بنوع من التوضيح أو بشكل موجز. وهذه الدراسة تطبيق على القرآن الكريم، وذلك بأن استخرج منه الجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، لذا فهي دراسة تطبيقية، ولقد اعتمدت رواية حفص عن عاصم الكوفي نظراً لسهولة الضبط في هذه الرواية. ومعرفة الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء يتطلب إحصاءها، لذا فهي دراسة إحصائية.

* * *

والقصر أو (الحصر) من أساليب التوكيد، وله أربعة طرق مشهورة – كما سيعرف في التمهيد – كما له طرق أخرى غير مشهورة، والقصر في هذه الدراسة هو بطريق النفي والاستثناء لا غير.

ولم يقع من أدوات الاستثناء في الجمل المدروسة في هذا البحث إلا الأداة (لا)، و (إلا) هي أم باب الاستثناء، وهي التي تقع غالباً في طريق القصر بالنفي والاستثناء. وأما النفي في هذه الدراسة فأدواته خمس، وهي: (إن)، و (ما)، و (لا)، و (ليس)، و (لم)، وهذه أدوات نفي صريحة، والنفي بها هو نفي صريح.

وهذه الدراسة لم تعن بالنفي البلاغي المستفاد من أدوات الاستفهام⁽¹⁾، والذي كان يمكن اعتباره في هذه الدراسة هو: أربع جمل اسمية قرآنية مؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي ب (هل) والاستثناء ب (إلا)⁽²⁾، وجملة اسمية قرآنية واحدة مؤكدة بالقصر بطريق

(1) ينظر في هذا الموضوع: أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن [ط.2، القاهرة: دار المعارف، 1984 م]، ص 291 – 318.

(2) وهذه الجمل هي: قوله تعالى ﴿ فَهَلْ عَلَى الرِّسْلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ . النحل / 35.

وقوله تعالى ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ . الإسراء / 93.

وقوله تعالى ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَكُمْ ﴾ . الأنبياء / 3 =

النفي البلاغي بـ (من) والاستثناء بـ (إلا) ⁽¹⁾ ، وجملة اسمية قرآنية واحدة مؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي بـ (ماذا) والاستثناء بـ (إلا) ⁽²⁾ ، فهذه ست جمل لم تدرس في هذا البحث ، والسبب في ذلك هو أن دراسة هذه الجمل تحتاج إلى مقدمات تعنى ببحث الاستفهام وأغراضه البلاغية ، وأدواته التي يخرج بها إلى النفي البلاغي ، وهذا مما لا صلة للبحث به

* * *

هذا وهدف هذا البحث هو دراسة الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي الصريح والاستثناء ، وعدة هذه الجمل أربع وتسعون ومائة ، وهذه الجمل موزعة على أربعة وعشرين نمطا نحويا ، وهذا التوزيع كان على أساس ثلاثة تقسيمات: تقسيم أول ، وتقسيم ثان ، وتقسيم ثالث .

فأما التقسيم الأول ، فهو تقسيم الجمل المدروسة في هذا البحث باعتبار أداة النفي في كل جملة إلى خمسة أقسام ، يشمل القسم الأول الجمل المصدرة بأداة النفي (إن) ، ويشمل القسم الثاني الجمل المصدرة بأداة النفي (ما) ، ويشمل القسم الثالث الجمل المصدرة بأداة النفي (لا) ، ويشمل القسم الرابع الجمل المصدرة بأداة النفي (ليس) ، وأخيرا القسم الخامس يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي (لم) ، وترتيب هذه الأقسام الخمسة في هذا البحث كان على أساس عدد الجمل في كل قسم ، فمن حيث عدد الجمل ، القسم الأول أكبر من القسم الثاني ، والقسم الثاني أكبر من القسم الثالث ، والقسم الثالث أكبر من القسم الرابع ، والقسم الرابع أكبر من القسم الخامس .

وأما التقسيم الثاني ، فهو تقسيم جمل كل قسم من الأقسام الخمسة الناتجة عن التقسيم الأول إلى أنماط ، وذلك باعتبار الطبيعة النحوية لطرفي القصر (المقصور والمقصور عليه) في كل جملة ، ولهذا يترجم لأنماط هذا البحث بنحو: قصر المبتدأ على الخبر ، وقصر الخبر على المبتدأ... الخ .

وقوله تعالى ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ . الرحمن / 60 .

(1) وهذه الجملة هي: قوله تعالى ﴿ مِنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ . البقرة / 255 .

(2) وهذه الجملة هي: قوله تعالى ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ . يونس / 32 .

وأما التقسيم الثالث فهو تقسيم الخبر إذا كان مقصورا عليه إلى خبر مفرد، وخبر جملة، وخبر شبه جملة، وهذا التقسيم يخص الفصلين الأول والثاني فقط، فعوض أن يجعل فيهما نمط قصر المبتدأ على الخبر نمطا واحدا، جعل ثلاثة أنماط، وترجم لها ب : قصر المبتدأ على الخبر مفرد ، وقصر المبتدأ على الخبر الجملة ، وقصر المبتدأ على الخبر شبه الجملة ، والسبب في إحداث هذا التقسيم الثالث هو احتواء نمط قصر المبتدأ على الخبر على عدد كبير من الجمل في الفصلين الأول والثاني.

* * *

وقد اعتمد البحث في هذه الدراسة المنهج (الوصفي التحليلي)، فقد وصفت الجمل المدروسة وصفا نحويا، واعتمد في وصفها على تحليل عناصر كل جملة بعضها عن بعض، وتحديد الوظائف النحوية لكل من ركني المقصور والمقصور عليه في كل جملة، وبالتالي وضع كل جملة في النمط النحوي المناسب لها.

هذا ولم يغفل في هذه الدراسة وصف الجمل المدروسة في بعض الجوانب البلاغية إذا وجدت فيها، غير أن هذه الدراسة وصفت نوعية القصر⁽¹⁾ في كل جملة من الجمل المدروسة في هذا البحث، وذلك من حيث كونه حقيقيا أو إضافيا⁽²⁾، وموضع هذا الوصف هو في عقب كل نمط.

* * *

ويشتمل هذا البحث على تمهيد (يشمل تعريف القصر في اللغة والاصطلاح، و الكلام على طريق القصر بالنفي والاستثناء)، وثلاثة فصول، وخاتمة.

(1) يقسم القصر باعتبارات مختلفة، فهو باعتبار صفة نسبة المقصور إلى المقصور عليه، ينقسم إلى قصر حقيقي وقصر إضافي ، فالحقيقي يكون القصر فيه مطلقا ، أما الإضافي فيكون القصر فيه بالإضافة إلى أمر آخر ، وينقسم القصر الإضافي - باعتبار اعتقاد المخاطب - إلى قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ، وينقسم القصر باعتبار كنهه طرفيه - المقصور والمقصور عليه - إلى قصر صفة على موصوف وقصر موصوف على صفة ، ينظر : الخطيب القريني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبد المنعم خفاجي [د.ط، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1989 م]، ص 213، 214.

(2) ولم يهتم البحث بالتقسيم الثاني لأنه إذا كان المقصور عليه خبرا، أو حالا، أو ظرفا، فهو صفة، ويكون القصر من باب قصر الموصوف على الصفة، وإذا كان المقصور عليه مبتدأ، أو بدلا، فهو موصوف، ويكون القصر من باب قصر الصفة على الموصوف، إلا أن المبتدأ - المقصور عليه - إذا كان مصدرا مؤولا، فقد يعد صفة، ويكون القصر من باب قصر الموصوف على الصفة.

وقد اعتمد في تحديد فصول هذا البحث على التقسيم الأول الذي ذكر انفا، وهو تقسيم الجمل المدروسة في هذا البحث الى خمسة أقسام، باعتبار أداة النفي في كل جملة، فكان يقتضي أن تكون فصول هذا البحث خمسة، إلا أن عدد جمل القسم الثالث قليل، وعدد جمل القسم الرابع قليل جدا، وعدد جمل القسم الخامس قليل جدا أيضا، فلما كان الأمر كذلك، جعل القسم الأول في فصل، وجعل القسم الثاني في فصل، وجعلت الأقسام الثالث والرابع والخامس في فصل، فهذه ثلاثة فصول وهذه عناوينها:

الفصل الأول: الأنماط النحوية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي و الاستثناء على

الشكل الآتي:

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

الفصل الثاني: الأنماط النحوية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على

الشكل الآتي:

أداة النفي (ما) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

الفصل الثالث: الأنماط النحوية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي و الاستثناء

على الأشكال الآتية:

1 - أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

2 - أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

3 - أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

* * *

وقد اعتمد في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع، بعضها كان له دور أساسي في البحث، مثل: كتب إعراب القرآن الكريم، وكتب معاني القرآن، وكتب النحو والبلاغة، وكتب القراءات القرآنية، وبعضها كان له دور ثانوي، مثل: كتب تفسير القرآن، وكتب علوم القرآن، وكتب فقه اللغة، وكتب معاجم اللغة والمعاجم المفهرسة.

كما أنني أفدت كثيرا من البحث الأكاديمي المقدم في الرسائل الجامعية، لا سيما

الرسالة المذكورة في مطلع هذه المقدمة، والتي كانت أساسا في اختيار هذا البحث.

* * *

ولئن لقيت عناء في إنجاز هذا البحث، فليس بأعظم من وفاة والدي . رحمه الله
وأنا على مقربة من اتمام هذا البحث، فأسال الله العلي القدير أن يحسن له الثواب على ما
أعانتني عليه في طلب العلم، و حرص على إكمال دراستي، حتى وهو في الأيام الأخيرة من
حياته.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وخاصة فضيلة الأستاذ
الدكتور سامي عبد الله أحمد الكناني، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وقراءتها
وتصحيحها.

* * *

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله
المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

- القصر في اللغة والاصطلاح
- طريق القصر بالنفي والاستثناء

جامعة الأمير
عبد
السلام
للعلوم
الإسلامية

القصر في اللغة والاصطلاح:

أولاً: القصر في اللغة:

القصر في اللغة من مادة (قصر)، ويرى ابن فارس أن هذه المادة لها معنيان أصليان في اللغة، قال: « (قصر) القاف والصاد والراء أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر: على الحبس، والأصلان متقاربان » (1)

وإذا تتبعنا مادة (قصر) في المعاجم اللغوية، وجدناها في الغالب لا تخرج عن المعنيين الأصليين اللذين ذكرهما ابن فارس.

فمن المعنى الأول: (وهو ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته)، نجد مثلاً: « قصر الصلاة، وهو ألا يتم لأجل السفر، قال الله تعالى: ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ [النساء / 101] » (2)، ومنه « قصر السهم عن الهدف: إذا لم يبلغه » (3).

ومن المعنى الثاني: (وهو الحبس)، نجد مثلاً: « امرأة قاصرة الطرف: لا تمده إلى غير بعلمها، كأنها تحبس طرفها حبساً، قال الله سبحانه: ﴿ فيهن قاصرات الطرف ﴾ [الرحمن / 56] » (4)، ومنه « جارية مقصورة في خدرها، أي محبوسة. ومنه قوله تعالى ﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾ [الرحمن / 72]، أي محبوسات » (5).

ومنه « القصر من البناء: معروف، وقال اللحياني: هو المنزل، وقيل: هو كل بيت من حجر، سمي بذلك لأنه تقصر فيه الحرم، أي: تحبس، وجمعه قصور و في التنزيل ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان / 10] » (6)

(1): أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [د. ط، دار الفكر، 1399 هـ، 1979 م] [قصر)، 96 / 5.

(2): المصدر السابق، 96 / 5.

(3): أبو الحسين أحمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان [ط . 2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة . 1406 هـ ، 1986 م] [قصر)، 756 / 3.

(4): ابن فارس، مقاييس اللغة، 97 / 5.

(5): أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي [ط . 2 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1987 م] [قصر)، 743 / 2.

(6): علي ابن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: مراد كامل [ط . 1 ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، 1392 هـ، 1972 م] [قصر)، 121 / 2.

وهناك بعض المعاني لمادة (قصر) لا تندرج تحت المعنيين الأصليين اللذين ذكرهما ابن فارس، غير أنه يمكن ردها إليهما بنوع من التأويل، من ذلك: « قصر الظلام: اختلاطه »⁽¹⁾، ويبدو أن ذلك يكون في آخر المساء عند إقبال الليل وإدبار النهار، فبيدا اختلاط ظلام الليل بضوء النهار، لذلك يسمى العشي بالقصر، قال ابن سيده « والقصر، والمقصر، والمقصرة: العشي »⁽²⁾

وقد حاول ابن فارس إرجاع ذلك إلى أحد المعنيين الأصليين وهو الثاني، قال: « ومن الباب، قصر الظلام، وهو اختلاطه. وقد أقبلت مقاصر الظلام، وذلك عند العشي. وقد يمكن أن يحمل هذا على القياس فيقال: إن الظلام يحبس عن التصرف »⁽³⁾.

ومما خرج عن المعنيين الأصليين لمادة قصر، نجد كذلك « القصرة بالتحريك: أصل العنق، والجمع قصر »⁽⁴⁾، ويبدو أن ابن فارس لم يجد تأويلا لهذا المعنى ليحمله على قياسه، قال: « ومما شذ عن هذا الباب، القصر: جمع قصرة، وهي أصل العنق، وأصل الشجرة، ومستغلظها »⁽⁵⁾، ويمكن أن يقال إن أصل العنق سميت كذلك: لأنها تحبس فيه القلادة(وهي التقصار والتقصارة)، وكذلك أصل الشجرة: يحبس فيه الحبل الذي تربط به الدابة مثلا، فيكون هذا المعنى راجعا إلى أحد المعنيين الأصليين، وهو الثاني .

هذا ويظهر أن المعنيين الأصليين لمادة (قصر)، اللذين ذكرهما ابن فارس، يرجع الأول منهما إلى الثاني، فالشيء الذي لا يبلغ مداه ونهايته فكأنه يحبس، لذلك معظم المعاجم اللغوية ذكرت المعنى الثاني للمصدر (القصر)، المشتق من الفعل (قصر، يقصر)⁽⁶⁾، ولم تذكر المعنى الأول، قال ابن سيده: « قصر الشيء يقصره قصرا: حبسه. قال أبو دؤاد الإيادي يصف فرسا:

(1): إسماعيل ابن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار [ط. 3، بيروت: دار العلم للملايين، 1404 هـ، 1984 م](قصر)، 792 / 2.

(2): ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (قصر) 122 / 6.

(3): ابن فارس، مقاييس اللغة، (قصر) 97 / 5.

(4): الجوهري، صحاح العربية، (قصر) 793 / 2.

(5): ابن فارس، مقاييس اللغة، (قصر) 98 / 5.

(6): وفقا لمذهب الكوفيين الذين يجعلون الفعل هو مصدر الاشتقاق، وهو المعمول به في المعاجم اللغوية، حيث يذكر الفعل الماضي ثم الفعل المضارع والمصدر المشتقان منه.

فقصرون الشتاء بعد عليه *** وهو للذود أن يقسمن جار (1)

أي: حبسن عليه يشرب ألبانها في شدة الشتاء... | وهو | يجيرها من أن يغار عليها فتقسم «
(2) ، وقال الجوهرى « وقصرت الشيء أقصر قصرا : حبسته ، ... وقصرت الشيء على
كذا: إذا لم تجاوزه إلى غيره. يقال: قصرت اللقحة (3) على فرسي، إذا جعلت ذرها (4) له» (5)،
وقال ابن دريد: « وكل شيء حبسته في شيء فقد قصرت فيه » (6)، وابن فارس نفسه قال في
مجمل اللغة: « والقصر : الحبس ، والمقصور المحبوس » (7).

ويتضح من خلال هذه الأقوال أن المعنى الأصلي للقصر في اللغة: هو الحبس.

ثانيا: القصر في الاصطلاح:

إن البلاغيين هم الذين اهتموا بالقصر ووضعوا له الحدود والتعريفات، وبينوا أقسامه
وأنواعه وأغراضه، وذلك لأن القصر باب من أبواب علم المعاني، يعد أحد علوم البلاغة
الثلاثة، إضافة إلى علمي البيان والبديع.

والسكاكي المعروف بوضعه الحدود والتعريفات في علوم البلاغة وضع تعريفا
للقصر، غير أن تعريفه جاء مطولا، وفيه الكثير من التفاصيل، حيث بين نوعي القصر
باعتبار طرفيه (8) المقصور والمقصور عليه -، وبين في كل نوع نوعين آخرين من القصر
باعتبار حالة المخاطب (9)، فنتج عن ذلك أربعة أنواع مـــــــ

(1): البيت من الخفيف، وهو لأبي ذؤانب الأيادي في ديوانه ص 318 ، والخصائص 2 / 265، وشرح أبيات سيبويه 1 / 181، ونسأل
العرب 5 / 98 (قصر)، والمعاني الكبير ص 89، ولعدي ابن الرقاع في الكتاب 1 / 219، وليس في ديوانه، وبلا ندية في لسان
العرب 5 / 99 (قصر) (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب [ط. 1، بيروت دار الكتب العلمية، 1417 هـ،
1996 م]، 3 / 182، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل بديع يعقوب [ط. 1، بيروت دار الكتب العلمية، 1413 هـ،
1992 م]، 1 / 338)

اللغة: قصرون: حبسن، الذود=مجموعة من الإبل، ما بين الثلاث إلى العشر

(2): ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (قصر) 6 / 121.

(3): اللقحة: الناقة التي لها لبن..ينظر: بن دريد، جمهرة اللغة، (صقل)، 559/1

(4): ذرها: لبنها.ينظر: الجوهرى، صحاح العربية، (در)، 655/2

(5): الجوهرى، صحاح العربية، (قصر) 2 / 794.

(6): ابن دريد، جمهرة اللغة، (قصر) 2 / 743.

(7): ابن فارس، مجمل اللغة، (قصر) 3 / 756.

(8): وهما: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف.

(9): وهما: قصر الأفراد وقصر القلب.

القصر متداخلة⁽¹⁾ ، وساق في كل نوع منها أمثلة توضيحية.

وإن حذفت الأمثلة التوضيحية من تعريف القصر عند السكاكي، يكون تعريفه هكذا « وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان ، ويسمى هذا قصر أفراد ، أو بوصف مكان آخر ، ويسمى هذا قصر قلب ، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر أفراد ، أو قصر قلب »⁽²⁾

ومما يؤخذ على تعريف السكاكي أنه عرف القصر بأنواعه، وربما هذا راجع إلى عدم تبلور علوم البلاغة من حيث القواعد والحدود في عصره، فالسكاكي من الأوائل الذين اعتنوا بوضع القواعد والحدود في علوم البلاغة⁽³⁾.

ثم إنه لم يستوعب جميع أنواع القصر في تعريفه، بل اقتصر على ذكر أنواع القصر الإضافي، مهملاً بذلك القصر الحقيقي، الذي يكون فيه قصر الموصوف على الصفة، أو الصفة على الموصوف مطلقاً، وقد يكون عذر السكاكي في هذا هو ندور القصر الحقيقي في الواقع⁽⁴⁾.

وأهم قصور يظهر في تعريف السكاكي، هو عدم ذكره للطريق المخصوص الذي يتم به أسلوب القصر، وربما يكون السكاكي قد اكتفى في ذلك بالأمثلة التي أوردها في تعريفه، غير أنه اقتصر فيها على طريقين من طرق القصر المشهورة وهما: طريق العطف ب (لا ، بل) ، وطريق النفي والاستثناء.

وقد حاول السيوطي أن يأتي بتعريف مختصر للقصر فقال « والقصر تخصيص أمر بأخر بطريق مخصوص »⁽⁵⁾.

(1): أي أن كل نوع يدخل فيه نوعين، فقصر الموصوف على الصفة يدخل فيه قصر الأفراد وقصر القلب، وقصر الصفة على الموصوف يدخل فيه قصر الأفراد وقصر القلب.

(2): أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور [ط. 2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407 هـ = 1987 م]، ص 288.

(3): ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ [ط. 8، القاهرة: دار المعارف، د. ت]، ص 288.

(4): بالخصوص قصر الموصوف على الصفة، إذ لا يكاد موصوف ما يتصف بصفة واحدة دون غيرها على وجه الإطلاق.

(5): جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان [د. ط، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1358 هـ = 1939 م] ص 43.

ومن مزايا هذا التعريف إضافة إلى الاختصار، هو ذكره للركن الثالث من أركان القصر ألا وهو طريق القصر، الذي عبر عنه السيوطي بـ (طريق مخصوص)، إضافة إلى الركنين الآخرين، المقصور والمقصور عليه، اللذين عبر عنهما بـ (أمر باخر) .

أما ما يؤخذ على السيوطي في هذا التعريف هو استعماله لفظ (أمر) للتعبير عن طرفي القصر، و (الأمر) يطلق على الأحداث لا على الذوات، فهو يشمل الأوصاف، لكنه لا يشمل الموصوفين، ومعلوم أن طرفي القصر، إذا كان أحدهما وصفاً كان الآخر موصوفاً، أو موصوفاً كان الآخر وصفاً، فلا يكونان وصفين معاً كما لا يكونان موصوفين معاً⁽¹⁾.

وهناك من عرف القصر بأنه: « تخصيص شيء بشيء بوسيلة معينة »⁽²⁾.

وفي هذا التعريف استعمل لفظ (شيء) للتعبير عن طرفي القصر، وهذا اللفظ يشمل الصفات والموصوفين جميعاً، إلا أنه لا يطلق على طائفة من الموصوفين، وهم العقلاء، فقصر هذا التعريف من هذا الجانب.

وبعض البلاغيين عرف القصر بأنه: « إثبات الحكم لما يذكر في الكلام ونفيه عما عداه بإحدى الطرق الآتية... »⁽³⁾.

و هذا التعريف يصدق على قصر الصفة على الموصوف، مثل: (ما ذاهب إلا زيد)، ففيه إثبات الحكم وهو (الذهاب) لزيد ونفيه عن غيره، إلا أن هذا التعريف لا يصدق على قصر الموصوف على الصفة، مثل: (ما زيد إلا ذاهب)، لأن فيه إثبات الحكم وهو (الذهاب) لزيد، وليس فيه نفيه عن غيره، فقد يكون غير زيد ذاهباً أيضاً، ولو قيل في هذا التعريف: (هو إثبات الحكم لما يذكر في الكلام ونفيه عما عداه أو نفي ما عداه من الأحكام عنه بإحدى الطرق المخصوصة)، لكان شمل قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة جميعاً.

غير أن استعمال (إثبات الحكم) في هذا التعريف يجعله قاصراً، لأن الحكم لا يكون طرفاه (المحكم به والمحكم عليه) إلا مسنداً ومسنداً إليه، بينما القصر قد يكون أحد طرفيه غير المسند والمسند إليه؛ مثل: ما زيد ذاهب إلا إلى الجامعة .

(1): يستفاد هذا من تعريف السكاكي السابق، حيث لم يذكر قصر الصفة على الصفة، أو قصر الموصوف على الموصوف.

(2): محمد هاشم دويدري، شرح التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني [ط. 2، بيروت: دار الجيل، 1402 هـ = 1982 م]، ص 74.

(3): أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع [ط. 6، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت]، ص 146.

ويمكن القول في الأخير إن القصر في الاصطلاح هو: تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف بطريق مخصوص.

وتتضح العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للقصر، وهي أن التخصيص فيه معنى الحبس، فتخصيص موصوف بصفة، كأن تلك الصفة حبست على ذلك الموصوف، كذلك تخصيص صفة بموصوف، فكان ذلك الموصوف حبس على تلك الصفة.

طريق القصر بالنفي والاستثناء

طرق القصر كثيرة، هناك المشهورة المتفق عليها عند علماء البلاغة، وهناك المختلف فيها بينهم⁽¹⁾.

فالطرق المشهورة عند البلاغيين أربعة وهي⁽²⁾:

أولاً: طريق النفي والاستثناء.

ثانياً: طريق (إنما).

ثالثاً: طريق العطف بـ (لا) أو (لكن) أو (بل).

رابعاً: طريق تقديم ما حقه التأخير.

والذي يهمنا في هذا البحث هو طريق النفي والاستثناء، فهذه الطريق من طرق القصر المشهورة، وهي من الطرق الوضعية⁽³⁾، حيث تكون بوضع أداتين في الجملة المراد تأكيدها بالقصر، الأداة الأولى هي أداة من أدوات النفي⁽⁴⁾، والأداة الثانية هي أداة من أدوات الاستثناء⁽⁵⁾، بحيث يكون المقصور بينهما، أما المقصور عليه فيتأخر عنهما، ويكون الشكل العام لهذه الطريق كالاتي:

(1): ذكر السيوطي في الإتقان أربعة عشر طريقاً، أربعة مشهورة متفق عليها بين البلاغيين أو بين جمهورهم، وعشرة غير مشهورة، لم يذكرها إلا بعض البلاغيين، ينظر: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، قدم له وعلق عليه: محمد شريف سكر، راجعه: مصطفى القصاص [ط. 1، بيروت: دار إحياء العلوم، الرياض: مكتبة المعارف، 1407 هـ = 1987 م] 136 / 2 - 142.

(2): أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 146، 147.

(3): قال السيوطي: « طرق القصر تختلف من وجوه، أحدها أن [طريق] التقديم يفيد [القصر] بالفحوى، يعني بمفهوم الكلام... و [الطرق] البواقية تفيد بالوضع لأن الواضع وضعها لمعان تفيد الحصر»، ينظر: شرح عقود الجمان، ص 45.

(4): من أدوات النفي: (ما)، و (لا)، و (إن)، و (لم)، و (لن)، و (ليس).

(5): من أدوات الاستثناء: (إلا)، و (غير)، و (سوى)، و (خلا)، و (حاشا)، والغالب في طريق القصر بالنفي والاستثناء أن تكون أداة الاستثناء (إلا).

أداة من أدوات النفي + مقصور - أداة من أدوات الاستثناء + مقصور عليه.

لكن ههنا سؤال جدير بأن يجاب عنه، وهو: هل كل نفي واستثناء هو طريق قصر؟
وبعبارة أخرى: هل كل جملة فيها نفي واستثناء فهي جملة قصر؟

في الحقيقة للإجابة عن هذا السؤال يجب التعرض للاستثناء وأنواعه، لنميز ما يكون منه قصرا وما لا يكون.

وسوف نستبعد من أنواع الاستثناء ما كان الكلام فيه قبل أداة الاستثناء موجبا، لأنه يكون خاليا من أداة النفي، وواضح أن الكلام الذي يكون فيه استثناء ولم يسبق بنفي ليس من القصر في شيء، وبقي أن نستعرض أنواع الاستثناء الذي يكون الكلام فيه قبل أداة الاستثناء منفيا بأداة من أدوات النفي.

إن الاستثناء الذي يكون مسبوqa بنفي قد يكون الكلام فيه قبل أداة الاستثناء تاما أو غير تام، فإذا كان غير تام سمي الاستثناء مفرغا، لأن ما قبل أداة الاستثناء تفرغ للعمل في بعدها (1)، وإذا كان الكلام قبل أداة الاستثناء تاما، فقد يكون ما بعد أداة الاستثناء من جنس ما قبلها أو ليس من جنسه فإذا كان من جنسه سمي الاستثناء متصلا، غير أن ما بعد أداة الاستثناء قد يكون تابعا في الإعراب لما قبل أداة الاستثناء على أنه بدل منه، وقد يكون منصوبا على الاستثناء (2)، وإذا كان ما بعد أداة الاستثناء ليس من جنس ما قبلها سمي الاستثناء منقطعا (3).
فتحصل لدينا أربعة أنواع من الاستثناء المنفي:

أولا: الاستثناء المفرغ، مثل: ما زيد إلا ذاهب

ثانيا: الاستثناء المتصل على وجه الإتيان، مثل: ما الطلاب ذاهبون إلا زيد

ثالثا: الاستثناء المتصل على وجه النصب، مثل: ما الطلاب ذاهبون إلا زيدا

رابعا: الاستثناء المنقطع، مثل: ما القوم قائمون إلا فرسا

فهذه أربعة نماذج من الجمل التي يمكن أن تحوي نفيًا واستثناء معا، فهل في جميعها

يفيد النفي والاستثناء القصر؟

(1): ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، مختصر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، اختصار وترتيب: عادل نويهيض [ط 1، بيروت: عالم الكتب، 1405 هـ = 1985 م]، ص 204.

(2): المصدر السابق، ص 202.

(3): المصدر السابق، ص 202.

نلاحظ في الجملتين الأولى والثانية أن أداة الاستثناء (إلا) ملغاة، أي أن ما بعدها لم ينتصب على الاستثناء، أما في الجملتين الثالثة والرابعة فإن أداة الاستثناء (إلا) غير ملغاة، فما بعدها منصوب على الاستثناء.

ونلاحظ أيضا أن رفع النفي والاستثناء عن الجملتين الأولى والثانية لا يغير معناهما ولا إعرابهما⁽¹⁾، ما عدا ما يزول عنهما من معنى القصر، أما رفع النفي والاستثناء عن الجملتين الثالثة والرابعة يؤدي إلى تغيير الإعراب كما في الجملة الثالثة⁽²⁾، أو إلى فساد المعنى كما في الجملة الرابعة⁽³⁾.

ويمكن القول : إن النفي و الاستثناء في جملة ما يكون طريق قصر إذا كانت أداة الاستثناء (إلا) ملغاة في تلك الجملة ، بحيث لا ينتصب ما بعدها على الاستثناء ، لان رفع النفي والاستثناء عن تلك الجملة حينئذ لا يغير معناها ولا إعرابها.

وعليه فالنفي والاستثناء يفيد القصر في الجملتين الأولى والثانية، أي: في الاستثناء المفرغ والاستثناء المتصل على وجه الإتيان، ولا يفيد القصر في الجملتين الثالثة والرابعة، أي: في الاستثناء المتصل على وجه النصب والاستثناء المنقطع.

وبناء على ما تقدم فإن البحث لم يدرس بعض الجمل الاسمية في القرآن الكريم والتي فيها نفي واستثناء، لكن ليست من القصر في شيء، لأنها من باب الاستثناء المنقطع، أو من باب الاستثناء المتصل على وجه النصب، فمثال الأول قوله تعالى ﴿ لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر ﴾ [الغاشية / 22، 23]، ومثال الثاني قوله تعالى - حكاية عن القائل من أصحاب الجنة الموبخ لقرينه من أصحاب النار - ﴿ أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين ﴾ [الصافات / 58، 59].

(1): الجملة الأولى تصبح: (زيد ذاهب)، ف (ذاهب) خير للمبتدأ (زيد) كما في الجملة الأصلية، والجملة الثانية تصبح: (الطلاب ذاهبون زيد)، ف (زيد) بدل من (الطلاب) بدل بعض من كل كما في الجملة الأصلية.
(2): الجملة الثالثة تصبح: (الطلاب ذاهبون زيد) ف (زيد) تغير من مستثنى منصوب إلى بدل مرفوع، ويمكن أن تصبح الجملة الثالثة: (الطلاب ذاهبون زيدا) ف (زيد) تغير من النصب على الاستثناء إلى النصب على الاختصاص.
(3): الجملة الرابعة تصبح: القوم قائمون فرس أو فرسا، والمعنى فاسد في كلتا الحالتين، لأن (فرس) ليس من جنس (القوم)، فلا يبدل منهم ولا يخص من بينهم.

الفصل الأول

الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه.

النمط الأول : قصر المبتدأ على الخبر المفرد

النمط الثاني : قصر المبتدأ على الخبر الجملة

النمط الثالث : قصر المبتدأ على الخبر شبه الجملة

النمط الرابع : قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

النمط الخامس : قصر الخبر على المبتدأ

جامعة الأزهر
العلوم الإسلامية

من الأدوات النافية التي تصلح لأن تدخل على الجملة الاسمية، الأداة (إن). ويرى بعض الدارسين أن (إن) النافية يمكن أن يكون أصل معناها (أين)⁽¹⁾، وكان قد ذكر أن (ما) و(إن) - النافيتين - يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام⁽²⁾، وجعل التوصل من (أين) الاستفهامية إلى (إن) النافية أسهل من التوصل من (ما) الاستفهامية إلى (ما) النافية، قال: ((والتوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي أسهل بكثير مما بحثنا عنه في باب (ما)، فإذا نظرنا مثلا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (سورة الأنعام الآية 57) سهل علينا اشتقاقه من: أين الحكم إلا لله؟! وذلك لأنه وإن احتوت (أين) على معنى غير معنى الاستفهام، وهو ظرف المكان، كان ليس بواجب في الجملة، وسقوطه غير مشكل))⁽³⁾

ولم أجد في ما بين يدي من كتب النحو هذا الأصل المزعوم وهذا ما أكده عبد الله بوخلخال حيث يقول: ((وما قاله برجشتراسر غير مسلم به، ويمكن النظر إليه من ناحية صعوبة تصور المراحل التي سلكتها (إن) في الدلالة على معنى النفي إن كان أصلها استفهاميا، كما أنني لم أعثر في كتب النحاة العرب على الذي ذهب إليه برجشتراسر، وكل ما ذكروه أن من بين معانيها المتعددة⁽⁴⁾ معنى النفي مثل (ما) النافية))⁽⁵⁾

إن استدلال برجشتراسر بالآية الكريمة على أصل معنى (إن) فيه بُعد، وذلك أن معنى الظرفية في (أين) الذي قال عنه (ليس بواجب في الجملة) غير صحيح فـ(أين) من الأدوات المختصة بالظرفية المكانية مع ما فيها من استفهام، ومعنى الظرفية فيها ملاصق لها لا يفارقها، و الآية الكريمة ليس فيها من معنى للظرفية، إذ المعنى الذي فيها هو القصر المعبر عنه بالنفي (إن) والاستثناء (إلا).

(1) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب [د. ط؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرباعي، 1402 هـ=1982 م] ص 171.

(2) المرجع نفسه، ص 170.

(3) المرجع نفسه ص 171.

(4) (إن) لها سبعة معان منها: (إن) الشرطية، (إن) المخففة من الثقيلة، (إن) النافية، (إن) الزائدة، (إن) التي هي بقية (إما)، (إن) التي بمعنى (إن)، (إن) التي بمعنى (قد)، ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم

فاضل [ط. 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 هـ=1992 م] ص: 207 إلى 215.

(5) عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب [د. ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1987 م]. [230/2].

ومما يجعل (إن) ليس أصلها (أين)، الفرق بينهما في اللفظ والمعنى، فإضافة إلى الفرق في المعنى الذي ذكر وهو أن (أين) تدل على الاستفهام والظرفية المكانية، و(إن) تدل على النفي، هناك فرق في اللفظ ف(إن) ثنائية و(أين) ثلاثية، ويستبعد أن يكون قد وقع حذف للحرف [ياء] في (أين) لتصبح ثنائية كـ(إن) لأن الحذف يكون عادة في آخر الكلمة لا في وسطها، ثم لو سلمنا بحذف [الياء]، لما تغيرت حركة الحرفين الباقيين (الهمزة والنون) وخاصة حركة الهمزة، إذ لظلت مفتوحة، لكن وجدناها في (إن) مكسورة.

والذي يهمنا هنا هو أن (إن) حرف من حروف النفي، وأنها ((تدخل على الجملة الفعلية والاسمية على السواء، ولذلك تكون غير عاملة عند جمهور النحاة؛ لأنها غير مختصة بالأسماء فقط أو بالأفعال فقط، ومالم يختص لا يعمل))⁽¹⁾، وأكثر وقوع (إن) النافية قبل (إلا) الاستثنائية للجناس بينهما⁽²⁾.

وقال الزركشي: ((وزعم بعضهم أن شرط (إن) النافية مجيء (إلا) .. أو (لما)⁽³⁾ - التي بمعناها - في خبرها))⁽⁴⁾ وورود (إن) بهذه الصفة هو الغالب وليس بشرط، فقد وردت (إن) النافية في القرآن الكريم وليس بعدها (إلا) ولا (لما) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ (سورة يونس الآية 68)؛ أي: ما عندكم من سلطان بهذا، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ﴾ (سورة الجن الآية 25)، أي قل ما أدري أقرب ما توعدون، وربما ورود (إن) النافية وليس بعدها (إلا) في الكلام قليل، وهذا ما أشار إليه الرماني: ((وقد تأتي وليس معها (إلا))⁽⁵⁾، ف(قد) في قوله هذا إشارة إلى قلة ذلك، ولكن حيث جاءت (إلا) بعد (إن) فإن (إن) تكون نافية.

(1) المصدر السابق، 230/2، 231.

(2) ينظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 174، ربما يقصد بالجناس بينهما أن كليهما مبدوء بهمزة مكسورة.

(3) كقراءة بعض السبعة ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق 4) بتشديد الميم، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ. ينظر: أبو العز المهدلني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فؤاد علي مخيمر [ط 1، الدوحة: دار الثقافة، 1311 هـ = 1991 م]، 655/4.

(4) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، [ط 3، دار الفكر، 1400 هـ = 1980 م]، 218/4.

(5) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي [ط 3، جدة: دار

الشروق، 1404 هـ = 1984 م]، ص 75.

قال الرماني: ((كل (إن) بعدها (إلا) فهي نفي))⁽¹⁾، وذكر الزركشي أن بعضهم أنكروا مجيء (إن) نافية، وقال المنكرون إن النفي إنما هو لـ (ما) محذوفة مقدرة قبل (إن)⁽²⁾، وهو قول لا دليل عليه ولا برهان سوى ورود (إن) زائدة بعد (ما) النافية في بعض الشواهد اللغوية، وهذا لا يدل على أنها زائدة إذا كانت بمفردها، إذ لا يحذف الأصل ويبقى الزائد.

والذي يهمنا هنا هو دخول (إن) النافية على الجملة الاسمية، فإذا دخلت (إن) على الجملة الاسمية، فهناك من العرب من يعملها، قال ابن هشام: ((وأما (إن) فأعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية)⁽³⁾ كقول بعضهم: (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)⁽⁴⁾

وقد اختلف النحاة في جواز إعمال (إن) عمل (ليس) - أي أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر - ((مذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل (ليس))، وقال به من البصريين: أبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني)⁽⁵⁾.

واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد ((فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن أبي العباس المبرد، ونقل النحاس عكس ما نقله السهيلي، فنسب الجواز للمبرد)⁽⁶⁾

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 75

⁽²⁾ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 218/4

⁽³⁾ العالية، تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها

⁽⁴⁾ جمال الدين عبد الله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد [د.ط، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، د.ت] 291/1

⁽⁵⁾ بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح بن عقيل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد [د.ط، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، 1413 هـ = 1992 م] 291/1

⁽⁶⁾ قال المبرد (وكان سيبويه لا يرى فيها) يعني (إن) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما). وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس؛ كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه فصل بينها وبين (ما) في المعنى)). ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقترض، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة [د.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت] 362/2.

والمنع إلى سيبويه⁽¹⁾، ونقل ابن مالك الجواز عنهما⁽²⁾، وقد ذهب ابن مالك إلى أن أعمال (إن) النافية عمل (ليس) مع جوازه هو نادر، وتبعه على هذا ابن هشام-كما ذكرنا قوله أنفا-، وقال ابن جني آخر إن أعمال (إن) عمل (ما) فيه ضعف ((لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل))⁽³⁾.

(1) بحثت في الفهرس التفصيلي لمسائل النحو والصرف في كتاب سيبويه (265/5)، وجدت أن (إن) النافية مذكورة في موضع واحد (152/3)، ولم أقف هناك على منع أو جواز. ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون [ط. 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، 1403هـ=1983م] (152/3)، (265/5).

(2) محمد محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك [د. ط، صيدا بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.] (291/1).

(3) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا [ط. 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ=1998] (384/1).

وقد اشترط النحاة لعملها ثلاثة شروط، أحدها: أن يكون اسمها مقديا علي خبرها؛ والثاني: ألا يقترن الخبر ب (إلا)؛ والثالث: ألا يليها معمول الخبر إذا كان مفردا (ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا)⁽¹⁾.

ولم يأت في القرآن أعمال (إن) النافية عمل (ليس) إلا في قراءة شاذة⁽²⁾ لسعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ (سورة الاعراف الآية 194)، بتخفيف (إن) علي أنها نافية، ونصب (عبادا) علي أنها خبر (إن)، ونصب أمثالكم صفة لـ (عبادا) ويكون المعنى علي هذه القراءة: ((ما هؤلاء الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم، إن هي إلا حجارة أو خشب، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء، ومخاطبون، فكيف تعبدون من هو دونكم))⁽³⁾ أما من الشعر فقد ورد أعمال (إن) النافية عمل (ليس) كثيرا⁽⁴⁾ منه قول الشاعر: إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يُعَى عليه فيخذل⁽⁵⁾

حيث رفعت (إن) المبتدأ (المرء) اسما لها، ونصبت الخبر (ميتا) خبرا لها، ونلاحظ من خلال شروط عمل (إن) أنها لا تعمل إذا دخلت (إلا) علي الخبر، والسر في ذلك أن (إن) تنفي، و(إلا) تثبت لأنها من باب نفي النفي، فينتقض نفي (إن) بإثبات (إلا) فتصبح (إن) كأنها غير نافية، فالجملة التي فيها (إن) و(إلا) ليس فيها نفي، وإنما فيها تأكيد وحصر، وبناء علي هذا فـ(إن) في جمل هذا الفصل غير عاملة لانتقاض عملها ب(إلا).

(1) ينظر: جمال الدين عبد الله بن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت [ص (193-199)].

(2) ابن جني، المحتسب، 384/1.

(3) المصدر السابق، 384/1.

(4) محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل [د.ط، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1413هـ=1992م] [ص (293/1)].

(5) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 307، والجني الداني ص 210، والدرر اللوامع (2/109)، وشرح الأشموني (1/126)، وشرح ابن عقيل ص: 160، وشرح عمدة الحافظ ص 217، والمقاصد النحوية (2/145)، وهمع الهوامع (1/125)

[المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (6/94) والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، (2/650)]

المعنى: ليس المرء يموت بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا اعتدى عليه عاد فلم يجد عوناً ولا نصيراً ينتصف له ممن ظلمه.

هذا وبعد فسأعنى هنا بدراسة الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه.

ولقد أحصيت في القرآن الكريم ستا وسبعين جملة تتوزع على خمسة أنماط، وهي:

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر المفرد:

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر مفرد.

النمط الثاني: قصر المبتدأ على الخبر الجملة:

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر جملة.

النمط الثالث: قصر المبتدأ على الخبر شبه الجملة:

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر شبه جملة.

النمط الرابع: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ (قصر اسم كان على خبرها) :

(إن) + ناسخ (كان) + مبتدأ (اسم كان) + (إلا) + خبر (خبر كان).

النمط الخامس: قصر الخبر على المبتدأ:

(إن) + خبر + (إلا) + مبتدأ.

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر المفرد

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر مفرد.

الترتيب بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية:

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، نقول (قائم زيد) و (قام أبوه زيد)، و (في الدار زيد)، و (عندك عمرو)، وقد ذكر ابن الأنباري: إن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفردا كان أو جملة⁽¹⁾ وذهب بعض المحققين إلى أن الخبر إذا كان شبه جملة لا يجوز عندهم أيضا ((لأن الظرف و الجار والمجرور - عند الجمهور، خلافا لابن السراج الذي يجعله قسما برأسه - لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة))⁽²⁾، حيث يكون مفردا إذا قدرت متعلقه اسما مشتقا، ويكون جملة إذا قدرت متعلقه فعلا، وقال ابن عقيل ((بعضهم نقل الإجماع من - البصريين والكوفيين - على جواز (في داره زيد)، فنقل المنع [أي: من جواز تقديم الخبر] من الكوفيين مطلقا ليس بصحيح))⁽³⁾.

ويبدو أن الكوفيين يمنعون تقديم الخبر في بعض الصور التي تخالف مذهبهم، فيمنعونه في مثل (زيد قائم)، لأنه لو قدم لأصبح (قائم زيدا) فيعربون (قائم) مبتدأ، وزيد فاعل بالوصف أغنى عن الخبر، ولو لم يعتمد (قائم) على نفي أو استفهام، لأنهم لا يشترطون ذلك⁽⁴⁾، ويمنعونه في مثل: (زيد قام أبوه، وزيد أبوه منطلق) لأنه لو قدم لأصبح (قام أبوه زيدا)، وأبوه منطلق زيد) فيتقدم الضمير (هاء) على مرجعه (زيد) وذلك لا يجوز عندهم⁽⁵⁾، ويمنعونه في مثل (زيد في الدار، وزيد عندك) لأنه لو قدم لأصبح (في الدار زيدا، وعندك زيدا) فيعربون (زيد) فاعلا بالجار والمجرور أو الظرف ولو لم يعتمد على نفي أو

(1) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محي الدين عبد الحميد [د. ط، دار الفكر، د. ت] المسألة التاسعة (65/1).

(2) محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (214-213/1)

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (213/1).

(4) ينظر في هذه المسألة: المصدر السابق، (182-181/1).

(5) ينظر في هذه المسألة: محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (214/1).

استفهام، لأن ذلك ليس شرطاً عند الكوفيين، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولنا (في الدار زيد، وعندك زيد) من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم⁽¹⁾.

والخلاصة أن الكوفيين لا يمنعون مثل (قائم زيد) و (في الدار زيد)، وإنما لهم فيهما إعراب خاص، أما مثل (قام أبوه زيد) فالظاهر أنهم يمنعون ذلك، وكلام العرب حجة عليهم، قال الشاعر:

قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْتِنِ الْأَسَدِ⁽²⁾.

ف (من كنت واحده) مبتدأ مؤخر، و (قد تكلت أمه) خبر مقدم.

وينقسم الخبر – بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه – إلى ثلاثة أقسام:

قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وذلك فيما قُعدَ فيه موجبهما، وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر⁽³⁾.

وما يهمنا هنا هو القسم الذي يجب فيه تأخر الخبر⁽⁴⁾، ومما يوجب ذلك أن يكون الخبر محصوراً فيه ب: (إنما)، نحو (إنما زيد قائم) أو ب: (إلا)، نحو (ما زيد إلا قائم) وبناء عليه: فالخبر في جمل هذا النمط واجب التأخير لاقتترانه ب (إلا).

هذا وقد أحصيت في هذا النمط اثنتين وأربعين جملة:

1- قال الله سبحانه وتعالى – في بني إسرائيل -: ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ (سورة المائدة الآية 110).

(1) ينظر في هذه المسألة: المصدر السابق، (213/1).

(2) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: 160، والأغاني (161/4)، والمقاصد النحوية (553/1)، وبلا نسية في شرح ابن عقيل 1 / 187. ينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (258/1) والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (396/2).

اللغة: (تكل ابنه) فقهه فهو تاكل، وهي تاكل وتكلى – (انتشبه فيه): اعتلق – (البرتن) من السباع والطير بمنزلة الأصبع من الإنسان، والجمع برائن، وقال ابن الأعرابي: البرتن: الكف بكاملها مع الأصابع.

(3) سنتكلم على هذا القسم في مطلع النمط الخامس من هذا الفصل.

(4) من المسائل الأخرى التي يجب فيها تأخير الخبر، أولاً: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويتين، ولا قرينة

نحو (زيد أخوك)، ثانياً: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو (زيد قام)، ثالثاً: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، نحو (من في

الدار)، ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (210-206/1).

2- وقال: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة الأنعام الآية 7)

3- وقال: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (سورة الأنعام الآية: 25).

4- وقال: ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ (سورة الأنعام الآية 29)

5- وقال: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (سورة الأنعام الآية 90).

6- وقال على لسان موسى-عليه السلام- ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ (سورة الأعراف 155).

7- وقال: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة الأعراف الآية 184).

8- وقال: - يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول:- ﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (سورة الأعراف الآية 188).

9- وقال حكاية عن الكفار: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (سورة الأنفال الآية 31)

10- وقال: ﴿ إِنَّ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَفَوِّنَ ﴾ (سورة الأنفال الآية 34).

11- وقال حكاية عن الكفار: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة هود الآية 7).

12- وقال حكاية عن هود- عليه السلام- لقومه: ﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُقْتَرُونَ ﴾ (سورة هود الآية 50)

13- وقال حكاية عن نساء المدينة لما رأين يوسف-عليه السلام- ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (سورة يوسف الآية 31).

14- وقال: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (سورة يوسف الآية 104).

- 15- وقال حكاية عن الكفار نرسلهم-عليهم السلام- ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا
عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (سورة إبراهيم الآية 10).
- 16- وقال حكاية عن الرسل-عليهم السلام- ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (سورة إبراهيم
الآية 11).
- 17- وقال في جهنم: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (سورة مريم الآية 71).
- 18- وقال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانَ عَبْدًا﴾ (سورة مريم
الآية 93).
- 19- وقال حكاية عن قوم نوح -عليه السلام- لنبيهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ﴾ (سورة
المؤمنون الآية 25).
- 20- وقال حكاية عن الكفار: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾
(سورة المؤمنون الآية 37).
- 21- وقال حكاية عن الكفار لرسولهم ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (سورة
المؤمنون الآية 38).
- 22- وقال حكاية عن الكفار في تكذيبهم للبعث: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (سورة
المؤمنون الآية 83).
- 23- وقال حكاية عن الكفار: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ (سورة
الفرقان الآية 4).
- 24- وقال حكاية عن نوح - عليه السلام- ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (سورة الشعراء الآية 115).
- 25- وقال حكاية عن عاد ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 137).
- 26- وقال حكاية عن الكفار في تكذيبهم للبعث: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (سورة النمل
الآية 68).

- 27- وَقَالَ: ﴿ وَلَئِن جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴾ (سورة الروم الآية 58).
- 28- وَقَالَ حِكَايَةَ عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة سبأ الآية 43).
- 29- وَقَالَ: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا تَنْزِيلٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ (سورة سبأ الآية 46).
- 30- وَقَالَ: ﴿ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا تَنْزِيرٌ ﴾ (سورة فاطر الآية 23).
- 31- وَقَالَ: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة يس الآية 69).
- 32- وَقَالَ حِكَايَةَ عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿ وَقَالُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (سورة الصافات الآية 15).
- 33- وَقَالَ حِكَايَةَ عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ ﴾ (سورة ص الآية 7).
- 34- وَقَالَ: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (سورة ص الآية 87).
- 35- وَقَالَ فِي عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (سورة الزخرف الآية 59).
- 36- وَقَالَ حِكَايَةَ عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتِنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴾ (سورة الدخان الآية 35).
- 37- وَقَالَ: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ (سورة النجم الآية 4).
- 38- وَقَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ (سورة النجم الآية 23).
- 39- وَقَالَ فِي الْمَظَاهِرِينَ: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ (سورة المجادلة الآية 2).
- 40- وَقَالَ حِكَايَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ: ﴿ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُوتَرُ ﴾ (سورة المدثر الآية 24).

41- وقال حكاية عنه أيضا: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ (سورة المدثر الآية 25).

42- وقال: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (سورة التكوير الآية 27).

* * *

أحوال المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو المبتدأ جاء في الغالب إما ضميرا، وإما اسم إشارة، بحيث جاء في ثلاث وعشرين جملة ضميرا، وفي خمس عشرة جملة اسم إشارة، ولم يأت غير ذلك إلا في جمل أربع، حيث جاء اسما ظاهرا مضافا إلى الضمير في جملتين وهما (أولياؤه) في الجملة العاشرة:- ﴿ إِنَّ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴾ (سورة الأنفال الآية 34) (وأمهاتهم) في الجملة التاسعة والثلاثين: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ (سورة المجادلة الآية 2).

وجاء اسما محذوفا موصوفا في الجملة السابعة عشرة: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ (سورة مريم الآية 71)، وسيأتي الكلام عنها بالتفصيل، وجاء اسما عاما (كل) مضافا إلى اسم الموصول (من) في الجملة الثامنة عشرة، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانَ عَبْدًا ﴾ (سورة مريم الآية 93)، والجدول الآتي يبين ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	المقصور
23	-16-15-14-12-8-7-6-5-4 -31-30-29-27-24-21-20-19 .42-38-37-36-35-34	ضمير
15	-25-23-22-13-11-9-3-2-1 .41-40-33-32-28-26	اسم إشارة
2	.39-10	اسم صريح + مضاف إليه (ضمير)
1	17	اسم (محذوف) + صفة (جار ومجرور).
1	18	اسم عام (كل) + مضاف إليه (اسم موصول) + صلة موصول (جار ومجرور).

تعيين المقصور في الجملة السابعة عشرة:

خلاصة ما ذكره النحويون في هذه الجملة ونظيراتها تقديران، التقدير الأول: (و ما أحد منكم إلا واردها)، فـ (أحد) مبتدأ (منكم) صفة له و (واردها) خبره، ثم حذف الموصوف (أحد) وبقيت صفته (منكم)⁽¹⁾.

(1) ينظر أبو البركات ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه مراجعة: مصطفى السقا، د. ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ = 1980 م، [2/133].

التقدير الثاني: ﴿وما منكم إلا من هو واردها﴾⁽¹⁾، (منكم) خبر مقدم⁽²⁾، و(من) مبتدأ

مؤخر، و(هو واردها) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فيكون المقصور هو الخبر، والمقصور عليه هو المبتدأ، وبالتالي تكون هذه الجملة غير منتمية لهذا النمط، ولا يخفى ما في هذا التقدير من حذف الموصول (من)، وحذف كذلك جزء من الصلة وهو المبتدأ (هو) من جملة الصلة (هو واردها)، وفي ما بين يدي من كتب إعراب القرآن الكريم ذكر هذا التقدير بصيغ توحى بضعفه أورجحانه بعد ذكر التقدير الأول⁽³⁾، وهناك من لم يقدر في الجملة شيئاً بل تركها على حالها، وأعرّب (منكم) خبر مقدم و(واردها) مبتدأ مؤخر⁽⁴⁾، فيكون المقصور هو الخبر، والمقصور عليه هو المبتدأ، وبالتالي على هذا التخرّيج تكون هذه الجملة لا تنتمي إلى هذا النمط، والغالب في مثل هذا الأسلوب تقدير (أحد)، حتى إن النحاة فضلوا قولنا (ما جاء إلا هُند) على قولنا (ما جاءت إلا هُند)، ((وإنما كان الأول أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير (ما جاء أحد إلا هُند))⁽⁵⁾، ولهذا الاعتبار فالبحت يختار التقدير الأول، وتكون هذه الجملة من هذا النمط.

أحوال المقصور عليه في هذا النمط: المقصور عليه في هذا النمط هو الخبر حال

كونه مفرداً - يعني ليس بجملة ولا يشبه جملة - وأكثر ما جاء في هذا النمط موصوفاً، وذلك في اثنتين وعشرين جملة، وجاء مضافاً، وذلك في تسع جمل، وجاء غير موصوف ولا مضاف،

⁽¹⁾ ينظر: شهاب الدين أبو العباسي بن يوسف (المعروف بالسّمين الحلبي)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وثلاثة زملاء له، قدم له وقرظه: أحمد محمد صيرة [ط. 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414 هـ = 1994 م]، 519/4.

⁽²⁾ الإعراب الدقيق هو أن (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر تقديره: استقر أو مستقر.

⁽³⁾ ينظر: مثلاً: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي [ط. 2، بيروت: دار الجيل، 1407 هـ - 1987 م] (879/2).

⁽⁴⁾ محمد جعفر إبراهيم الكرياسي، إعراب القرآن [د. ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال 2001 م] (53-52/5).

⁽⁵⁾ البوزري عبد الرحمن المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف [د. ط؛ الجزائر: دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط. 1، ص: 58].

وذلك في ست جمل، كما جاء مضافا وموصوفا، وذلك في ثلاث جمل، واخيرا جاء

معطوفا عليه في جملتين اثنتين، والجدول الآتي يبين ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	المقصور عليه
22	-32-29-28-24-23-21-19-16-15-11-7-5-2-1 42-40-38-37-35-34	موصوف
9	41-26-25-22-18-17-9-6-3	مضاف
6	39-33-30-27-12-10	غير موصوف ولا مضاف
3	36-20-4	مضاف وموصوف
2	31-8	معطوف عليه

أحوال صفات المقصور عليه الموصوف:

الصفة يمكن أن تكون مفردة أو جملة-اسمية أو فعلية-أو شبه جملة. كما أنها يمكن أن تتعدد، أو يعطف عليها⁽¹⁾، وقد جاءت صفات المقصور عليه-الموصوف أو المضاف والموصوف-بكل أنواعها في هذا النمط، فجاءت مفردة في اثنتي عشرة جملة، وجاءت جملة فعلية في ثلاث جمل، وجاءت جملة اسمية في جملة واحدة، وجاءت شبه جملة في خمس جمل، وتعددت الصفة في جملتين؛ فجاءت مفردة وجملة فعلية في جملة واحدة، وجاءت جملتين فعليتين في جملة واحدة، وأخيرا جاءت جملة فعلية معطوفا عليها جملة فعلية أخرى في جملتين اثنتين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

(1) ما عطف على الصفة ليس صفة من الناحية الإعرابية، لأنه يُعرب معطوفا على الصفة، ولكن من ناحية المعنى فهو صفة مشتركة مع الصفة الأولى، والموصوف متصف بهما جميعا، فقولنا (رأيت زيدا الشاعر والكاتب) فزيد متصف بالشعر والكتابة معا، ومما يؤكد ذلك أن ما عطف على الصفة يمكن أن يحل محلها مع بقاء المعنى سليما.

المجموع	أرقام الجمل	صفة المقصور عليه
12	-28-24-20-16-13-11-7-4-2-1 36-32	مفردة
3	40-37-21	جملة فعلية
1	.19	جملة اسمية
5	.42-34-29-14-5	شبه جملة
1	15	مفردة + جملة فعلية
1	38	جملة فعلية + جملة فعلية
2	.35-23	جملة فعلية + جملة فعلية (معطوفة على الأولى)

شبه الجمل التي زعم البحث أنها واقعة صفات⁽¹⁾ للمقصور عليه، إنما هو أحد الوجهين الإعرابين فيها⁽²⁾، أما الوجه الآخر فهو إعرابها متعلقات بالمقصور عليه⁽³⁾، وبالتالي فهي معمولات للمقصور عليه، لا صفات له.

(1) الإعراب الدقيق أن شبه الجملة متعلقة بمحذوف هو الصفة، تقديره: استقر أو مستقر.

(2) ينظر مثلاً إعراب الجملة الخامسة: محمود سليمان ياقوت، إعراب القرآن الكريم [د.ط؛ الإسكندرية؛ دار المعرفة الجامعية، 1995م-]، (6/123).

(3) ينظر مثلاً إعراب الجملة الخامسة: عبد الكريم محمد الأسعد، معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز، تقديم: عبد العزيز بن عبد الله الخويطر [د.ط؛ الرياض: دار المعارف الدولية، 1997م-]، (1/624).

وقد جاءت شبه الجمل هذه متطابقة في أربع جمل⁽¹⁾، وهي الجار والمجرور (للعالمين)، وحتى المقصور عليه (الموصوف) يكاد يكون متطابقا في هذه الجمل الأربع، وهو (ذكر) في ثلاث جمل، و(ذكرى) في الجملة الباقية، وذلك أن (ذكر) و(ذكرى) كلاهما مصدران لفعل واحد هو (ذكر)، أما في جملة واحدة وهي الجملة التاسعة والعشرون، فشبه الجملة فيها الواقعة صفة للمقصور عليه، هي الجار والمجرور (لكم)، والمقصور عليه (الموصوف) فيها هو (نذير)، وهو إما صفة مشبهة أو اسم فاعل بمعنى (ناذر).

والذين ذهبوا من المعربين إلى الوجه الإعرابي الثاني- أي أن أشباه الجمل متعلقات بالمقصور عليه- فلأن كل من المصدر والصفة المشبهة (أو اسم الفاعل) يتعلق بهما الجار والمجرور لأنهما يعملان عمل فعليهما، لدالاتهما على الحدث.

ولو حاولنا تحليل الجمل محل الدراسة، لأمكننا أن نقول في الجملة: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ

لِلْعَالَمِينَ﴾ (سورة يوسف الآية 104)، الضمير (هو) يعود على القرآن الكريم، ومعنى القرآن ذكر للعالمين: على إحدى المعنيين؛ إما على معنى: القرآن يذكر العالمين وإما على معنى: القرآن يذكره العالمون، فتصبح الجملة السابقة- إذا حللنا المصدر إلى فعل وحرف مصدري- إما (إن هو إلا أن يذكر العالمين)، وإما (إن هو إلا أن يذكره العالمون)، وفي كلا المعنيين نلاحظ اختفاء حرف الجر (لام)، وهذا مما يدل على أن الفعل المأخوذ من هذا المصدر لا يتعلق به الجار والمجرور، وإذا كان كذلك، فمن باب أولى أن لا يتعلق بالمصدر الذي هو فرع عن الفعل في العمل.

وما قيل في هذه الجملة، يقال في جملة: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابِ

شَدِيدٍ﴾ (سورة سبأ الآية 46). لأنها على معنى (إن هو إلا أن ينذركم)، فنلاحظ كذلك اختفاء حرف الجر.

وإذا كان قد تبين أن الجار والمجرور لا يتعلقان بالمصدرين (ذكر) و(ذكرى) ولا بالصفة المشبهة- أو اسم الفاعل- (نذير)، وجب أن يتعلق بمحذوف، ويكون ذلك المحذوف

(1) ينظر أرقام هذه الجمل في الجدول السابق.

صفة لما قبله (المقصود عليه)، فيكون تقدير الجملتين: (إن هو إلا ذكر مستقر للعالمين)، (إن هو إلا نذير مستقر لكم)، إذا قدرنا المحذوف اسماً مشتقاً (اسم فاعل) أو يكون تقديرهما: (إن هو إلا ذكر استقر للعالمين)، (إن هو إلا نذير استقر لكم) إذا قدرنا المحذوف فعلاً.

بقي أن نذكر أن في الجملة التاسعة والعشرين وردت شبه جملة ثانية بعد شبه الجملة الأولى تتكون من ظرف مكان، وهي: (بين يدي عذاب شديد)، وجملة ما ذكره فيها ثلاثة أوجه إعرابية؛ الوجه الأول: أنها ظرف لنذير، الوجه الثاني: أنها صفة ثانية ل(نذير)، والوجه الثالث: أنها حال من الضمير المستتر في (نذير) لأنه بمعنى (منذر) أو من الضمير في (لكم)⁽¹⁾.

وإذا رجعنا إلى تقدير الجملة الذي كنا قد ذكرناه، وهو (إن هو إلا أن ينذركم بين يدي عذاب شديد)، نلاحظ تعلق الظرف (بين) بالفعل (يُنذركم) وبالتالي فهو يتعلق بالصفة المشبهة (نذير) التي هي بمعنى اسم الفاعل (مُنذر)⁽²⁾.

وعليه فالبحث يرجح أن تكون شبه الجملة (بين يدي عذاب شديد) ظرف مكان متعلقاً بـ(نذير)، وربما يكون عبد الواحد صالح قد عدَّ هذا المعنى في هذه الجملة حين أعرب شبه الجملة الأولى (لكم) صفة لـ(نذير)، وأعرب شبه الجملة الثانية (بين يدي عذاب) ظرف مكان متعلق بـ(نذير)⁽³⁾.

(1) ينظر: حسين بن أبي العز الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر [ط. 1؛ الدوحة: دار الثقافة، 1411هـ=1991م]، (78/4).

(2) سواء أكان (نذير) صفة مشبهة أم اسم فاعل بمعنى (منذر) فإن الظرف يتعلق به لأنه يدل على الحدث.

(3) بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل [ط. 2؛ عمان: دار الفكر، 1998م]، (364/9).

في الجملتين، الثامنة و الواحدة والثلاثين حيث جاء المقصور عليه معطوفا عليه، فإن المعطوف، من ناحية المعنى، داخل في ركن المقصور عليه، لأنه جزء من الخبر من ناحية المعنى، فقولنا مثلا: (زيد شاعر وكاتب)، فالخبر هو (شاعر وكاتب) معاً من ناحية المعنى، وإن كان من ناحية الإعراب (شاعر) خبر، و(كاتب) اسم معطوف، ففي الجملة الثامنة مثلا، الرسول - صلى الله عليه وسلم- قصر نفسه على البشارة والندارة، فالمقصور عليه هو (بشير ونذير) جميعا.

وقد اختلف في الجار والمجرور من هذه الجملة (لقوم يؤمنون) هل هو متعلق بشير أو بنذير⁽¹⁾، فعند البصريين يتعلق ب(بشير)، وعند الكوفيين يتعلق ب(نذير)⁽²⁾، وهناك من قال إن معمول النذير محذوف، تقديره: (إن أنا إلا نذير للكافرين، وبشير لقوم يؤمنون).⁽³⁾

لاشك أن الرسول - صلى الله عليه وسلم- أرسل للناس جميعا، يبشرهم وينذرهم، غير أن الآية خصت المؤمنين بالذكر، لما كان يحصل لهم النفع من البشارة والندارة، قال أبو يحيى زكرياء الأنصاري ((إن قلت: كيف خص المؤمنين بالذكر، مع أنه نذير وبشير للناس كافة. كما قال تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا﴾ (سبأ/28)؟ قلت: خصهم بالذكر، لأنهم المنتفعون بالإنذار والبشارة))⁽⁴⁾، وقد أكد القرآن هذا المعنى في غير ما موضع في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إنما تنذر من أتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب فبشره بمغفرة وأجر كريم﴾ (سورة يس، الآية 11). كما أكد ضد هذا المعنى-أي أن الكافرين لا ينتفعون بالندارة- قال تعالى- ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ (سورة يس، الآية 10)

(1) قد كنا بينا آنفا، أن الأصح في إعراب مثل هذه شبه الجملة-أنها صفة(ينظر:ص:27-28) لكن التساؤل يبقى مطروحا، هل هي صفة لبشير أم لنذير؟

(2) ينظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن،(1/607).

(3) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد،(2/393).

(4) أبو يحيى زكرياء الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني[ط.2؛ الجزائر: مكتبة رحاب، 1408هـ=1988م]-ص:212.

وهذا ما جعل بعضهم يرجح أن شبه الجملة (لقوم يؤمنون) متعلقة بـ (بشير)، و (نذير) جميعاً، قال أبو حيان: ((والظاهر تعلقهما-أي البشارة والندارة- بالمؤمنين، لأن منفعتهما وجدواهما لا يحصل إلا لهم، وقال تعالى ﴿وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون﴾ (سورة، يونس، الآية 101))⁽¹⁾.

في الجملتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة نلاحظ أن الوصفين (مثلنا) و(مئلكم) جاء معرفتين بإضافة الضمير إليهما، بينما موصوفهما (بشر) جاء نكرة، وكما هو معروف فإن الصفة تتبع الموصوف في التنكير والتعريف، والحقيقة أن إضافة الضمير لـ(مثل) لا تفيد تعريفاً، لأنه شديد الإبهام، قال ابن هشام: المضاف لا يتعرف، وإن كان المضاف إليه معرفة، ولكن يتخصص في مسألتين:

((إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كـ(غير) و(مثل) و(شبه))⁽²⁾ ومنه قوله تعالى ﴿ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾ (سورة فاطر الآية 37). فر (غير) أضيف إليهما اسم الموصول (الذي) ولم يفدها تعريفاً بدليل وقوعها صفة لنكرة وهي (صالحاً).

في الجملتين السابعة عشرة والثامنة عشرة نلاحظ أن المقصور عليه أضيف إليه معموله، ففي الجملة السابعة عشرة أضيف اسم الفاعل (وارد) إلى مفعوله: الضمير (ها) وكذلك في الجملة الثامنة عشرة، أضيف إلى اسم الفاعل (أتي) مفعوله (الرحمان)، لأن التقدير: (واردُأيها) و(أتِ الرحمان)⁽³⁾، وهذه الإضافة يسميها النحاة إضافة غير محضة أو إضافة لفظية⁽⁴⁾، كما نلاحظ في الجملة الثامنة عشرة جاء (عبداً) حالاً، صاحبه هو الضمير المستتر

في اسم الفاعل (أتي) الذي يعود على اسم الموصول (من)، والعامل فيه هو اسم الفاعل نفسه.

(1) محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط [ط.2؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1403هـ-1983م]، (437/4).

(2) ابن هشام؛ شذور الذهب، ص: 327.

(3) وردت قراءة شاذة بهذا الشكل، ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد، (420/3).

(4) المكودي، شرح المكودي، ص: 100.

في الجملة التاسعة والثلاثين جاءت الجملة الفعلية (ولَدَنَّهُمْ) بعد المقصور عليه؛ اسم الموصول (اللائي)، وهي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، إلا أنها جزء مكمل لاسم الموصول⁽¹⁾، وبالتالي فهي جزء من المقصور عليه.

في الجملة الواحدة والثلاثين، الخبر هو (ذكر)، والمقصور عليه هو الخبر وما عطف عليه (ذكر وقرآن)، وجاءت الصفة (مبين) بعد (قرآن)، وهي صفة لـ(قرآن)، ولا يتصور أنها صفة لـ(ذكر)، لأنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف⁽²⁾.

في الجملة السابعة والثلاثين، جاءت صفة المقصور عليه؛ الجملة الفعلية (يوحى)، وفعله مبني للمجهول، فالفاعل محذوف، وهو الله سبحانه وتعالى، وحذف لأنه معروف، وقد جاء مصرحاً به في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (سورة الشورى الآية 7).

في الجملة السادسة، وقعت بعد المقصور عليه (فتنتك) الجملة (تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء)، وهي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وقيل: بل هي حال من الضمير الكاف في (فتنتك)، وقد جعل عبد الكريم الأسعد ((العامل في الحال وصاحبه معنى الإضافة))⁽³⁾ وهو بعيد، لأن شرط مجيء الحال من المضاف إليه هو: إما أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كـبعض منه، بحيث يصح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وإما أن يكون المضاف عاملاً في الحال، بحيث يكون بمنزلة الفعل⁽⁴⁾. ولا شيء من هذه الشروط متحقق في الآية الكريمة، فلا يمكن أن يستغنى بالمضاف إليه عن المضاف؛ لا يصح (إن هي إلا أنت)، ولا يمكن أن يحل الفعل محل المضاف؛ لا يصح (إن هي إلا تفتنهم)، وربما هذا ما جعل العكبري يقول ((ليس هنا ما يصلح أن يعمل في الحال))⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص: 25.

(2) قال ابن مالك ((النعته مكمل للمنعوت، ومجوعول معه كشيء واحد)) ينظر: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون [ط1؛ هجر، 1410 هـ=1990م]، (310/3).

(3) عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، (111/2).

(4) ينظر مجيء الحال من المضاف إليه: ابن هشام، شذور الذهب، ص 248، 249.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (597/1).

في الجملة العشرين، جاء الخبر وهو المقصور عليه (حياتنا) ثم صفته (الدنيا)، ثم جاءت الجملة (نحيا ونموت)، وهي جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وهناك من أعربها ((في محل نصب حال))⁽¹⁾، ومعنى هذا أن صاحبها هو الضمير (نا) المضاف إلى (حياة)، ويمكن أن يضعف هذا الإعراب بما ضعف به في الجملة السادسة التي درست أنفا.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات اللغوية والبلاغية :

في الجملة الرابعة: ﴿ وَقَالُوا إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ (سورة الأنعام الآية 29) الضمير (هي) الذي هو المقصور (المبتدأ)، ضمير مبهم يفسره خبره، أي لا يعلم ما يراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة⁽²⁾، قال الزمخشري: ((هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: (إن الحياة إلا حياتنا الدنيا) ثم وضع (هي) موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه: هي النفس تتحمل ما حَمَلَتْ، وهي العرب تقول ما شاءت))⁽³⁾.

وقيل: إن الضمير (هي) ضمير القصة⁽⁴⁾ وفيه تضعيف، قال أبو البقاء: ((هي) كناية عن الحياة ويجوز أن يكون ضمير القصة))⁽⁵⁾. وعقب السمين الحلبي على هذا القول: ((قلت: فأما أول كلامه فصحيح، وأما آخره: وهو قوله، إن (هي) ضمير القصة، فليس بشيء. لأن ضمير القصة لا يفسر إلا بجملة مصرح بجزئها، فإن قلت: الكوفي يجوز تفسيره [أي ضمير القصة] بالمفرد، فيكون نحاً [أي أبو البقاء] نحوهم، فالجواب أن الكوفي إنما يجوزه بمفرد عامل عمل الفعل، نحو (إنه قائم زيد) و(ظننته قائماً زيد)، لأنه في صورة جملة، إذ في

(1) الكرباسي، إعراب القرآن، 344/5.

(2) الضمير الذي يكون مفسره (أو عانده) مؤخراً عنه لفظاً ورتبة محصور في ستة أبواب، من بينها، أن يكون الضمير مخبراً عنه بمفسره، ينظر: ابن هشام، شذور الذهب: ص 138، 139.

(3) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل [ط. 3؛ بيروت: دار الكتاب العربي 1407 هـ= 1987 م]، (187/3).

(4) ضمير القصة، ويسمى أيضاً ضمير الشأن، هو ضمير تفسره جملة بعده، نحو (هي زيد قائم) أي: القصة زيد قائم، أو (هو زيد قائم) أي الشأن زيد قائم، وهو من الأبواب التي يكون فيها مفسر الضمير مؤخراً لفظاً ورتبة ينظر: ابن هشام، شذ ور الذهب، ص 136.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 489/1.

الكلام مسند ومسند إليه⁽¹⁾، أما نحو (هو زيد)⁽²⁾ فلا يجيزه أحد، على أن يكون (هو) ضمير شأن ولا قصة⁽³⁾.

و ما قيل في الجملة الرابعة يقال في الجملة العشرين، ويمكن أن يقال في الجملة السادسة ﴿إن هي إلا فتنتك﴾ (الأعراف / 155). إلا أن الضمير (هي) في هذه الجملة يمكن أن يفسره سياق الكلام، أي يعود على ما قبله، لا على ما بعده، قال أبو حيان: ((قالت فرقة: لما أعلمه الله [أي موسى] أن السبعين [رجلا] عبدوا العجل تعجب وقال: إن هي إلا فتنتك))⁽⁴⁾ فالضمير (هي) يعود على عبادة العجل على هذا الرأي، ((وقيل لما أعلم موسى بعبادة بني إسرائيل العجل وبصفته، قال: يا رب ومن أخاره، قال: أنا، قال موسى: فأنت أضللتهم، إن هي إلا فتنتك))⁽⁵⁾، وعلى هذا الرأي، فالضمير (هي) يعود على إخباره الله للعجل لأنها كانت سببا لفتنة بني إسرائيل، قال ابن عطية: ((ويحتمل أن يشير بها [أي: الضمير (هي)] إلى قولهم: أرنا الله جهرة، إذ كانت فتنة من الله أوجبت الرجفة))⁽⁶⁾

في الجملة الثالثة عشرة: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (سورة يوسف الآية 31). تشبيهه بليغ، حيث شبه نسوة المدينة يوسف - عليه السلام - بالملائكة وحذفت أداة التشبيه، ووجه الشبه هو الحسن والجمال الذي كان عليه يوسف - عليه السلام - وهذا من تشبيه المعلوم بالمجهول أو المرني بالمخفي، قال أبو حيان: ((لما كان [أي يوسف - عليه السلام -] غريب الجمال فائق الحسن عما عليه حسن صور الإنسان نفين [أي النسوة] عنه البشرية وأثبتن له الملكية لما كان مركزا في الطباع حسن الملك وإن كان لا يرى وقد نطق بذلك شعراء العرب والمحدثون، قال بعض العرب:

(1) المسند هو (قائم) لأنه يعمل عمل فعله (قام)، والمسند إليه (زيد) لأنه فاعل بالوصف (قائم) قبله.

(2) وذلك بأن يكون (هو) لا يعود على سياق الكلام قبله.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، (42/3).

(4) أبو حبان، البحر المحيط، (400/4).

(5) المصدر نفسه، (400/4-401).

(6) أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد [ط. 1]

بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 هـ=1993م]، 460/2،

فَلَسْتَ لِلْإِنْسِي وَ لَكِنْ لِمَلَائِكِ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبٌ⁽¹⁾.

وقال بعض المُحدثين:

قَوْمٌ إِذَا قَوَّبَلُوا كَانُوا مَلَائِكَةً حَسَنًا وَإِنْ قَوَّبَلُوا كَانُوا عَفَّارِيثًا⁽²⁾ ((3)

وقد وردت قراءة شاذة ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁴⁾ بكسر اللام في (ملك) فشبهه يوسف-

عليه السلام- بملوك الدنيا، لأنه تربي في بيت الملك، فربما يكون وجه الشبه هو الهيئة، وفي هذه القراءة بعض النفور بين (ملك) بكسر اللام و(كريم)، لأن الملوك يوصفون عادة بالشدة، بل صفة (كريم) متلائمة أكثر مع القراءة المتواترة (ملك) بفتح اللام، لأن الملائكة يوصفون بذلك، قال تعالى ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (الذاريات 24)، وضيف إبراهيم -عليه السلام- هو الملائكة-عليهم السلام- وقد وُصِفُوا بِالْأَكْرَمِينَ.

في الجملة السابعة عشرة ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (سورة مريم الآية 71)، الخطاب في

قوله (منكم) يحتمل الالتفات⁽⁵⁾ وعدمه قال الزمخشري: >>(وإن منكم) التفات إلى الإنسان⁽⁶⁾

⁽¹⁾ البيت من الطويل، وهو لعلقة الفحل في صلة ديوانه ص: 118 (لم أحصل على ديوان علقه الفحل لأوثق منه)، ولمتمم بن نيرة في ديوانه ص: 87. (لم أحصل على ديوان متمم بن نيرة لأوثق منه)؛ وشرح أشعار الهذليين (222/1)؛ ولرجل من عبد القيس يقال إنه النعمان، أو لأبي وجزء، أو لعلقة في المقاصد النحوية (532/4)؛ ولرجل من عبد القيس يقال إنه النعمان، أو لأبي وجزء في لسان العرب (496/10) (ملك)، وبلا نسبة في الأزهرية ص: 252؛ والأشهاد والنظائر (69/8)؛ والاشتقاق ص: 26؛ وإصلاح المنطق ص: 71؛ وأمالى ابن الحاجب (346/2)؛ وشرح شواهد الشافية ص: 287؛ والكتاب (380/4)؛ ولسان العرب (534/1) (صوب)، (394/10) (ألك)، 482 (لأك)، 496 (ملك)؛ والمنصف (102/2)، (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (289/1)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (80/1)).

اللغة: ملك: هو الملك من الملائكة، يصوب: من صاب يصوب صوبا: نزل.

⁽²⁾ لم أقف على تخريج هذا البيت.

⁽³⁾ أبو حيان، البحر المحيط، (304/5).

⁽⁴⁾ لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة، والمشهورة والشاذة، وقد ذكر هذه القراءة: العكبري في (التبيان في

إعراب القرآن (731/2)، والسمين الحلبي في الدر المصون (179/4)، عن عبد الوارث عن أبي عمرو.

⁽⁵⁾ عرف ابن المعتز الالتفات فقال >>: الالتفات هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه

ذلك، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه [أي المتكلم] إلى معنى آخر >> ينظر: أبو العباس عبد الله بن المعتز، البديع؛

تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي [ط. 1؛ بيروت: دار الجيل، 1410 هـ= 1990 م] ص: 152.

⁽⁶⁾ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مريم: 66.

يعضده قراءة ابن عباس وعكرمة- رضي الله عنهما-: ﴿وإن منهم إلا واردها﴾⁽¹⁾ أو خطاب للناس من غير التفات»⁽²⁾؛ وعقب على الزمخشري في الهامش من الكشاف: «احتمال الالتفات مفرع على إرادة العموم من الأول: فيكون المخاطبون أو لا هم المخاطبين ثانياً؛ إلا أن الخطاب الأول بلفظ الغيبة، والثاني بلفظ الحضور، وأما إذا بنيينا على أن الأول إنما أريد منه خصوص على التقديرين جميعاً، فالثاني ليس التفاتاً وإنما هو عدول إلى خطاب العامة عن خطاب خاص لقوم معينين»⁽³⁾.

ومعنى هذا القول، أن (وإن منكم) يكون التفاتاً إذا كان المراد بالخطاب الأول -وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ (سورة مريم الآية 68)- عموم الناس بحيث يكون المخاطبون في (لنحضرنهم)، هم المخاطبين في (وإن منكم)، وإن كان الأول الضمير فيه للغيبة (هم)، والثاني الضمير فيه للحضور (كم)، أي: هناك التفات من الغيبة إلى الحضور مع أن المخاطبين هم أنفسهم في كلا الموضعين، أما إن كان المراد بالخطاب (لنحضرنهم) الخصوص؛ أي الكفار فقط، فالخطاب الثاني (وإن منكم) ليس فيه التفات، وإنما هو انتقال من خطاب خاص بالكفار إلى خطاب عام للبشر.

وظاهر هذه الجملة أن كل الناس يدخلون جهنم، ثم يُخرج منها المؤمنون ويترك فيها الكافرون، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ (سورة مريم الآية 72)، وللعلماء في هذه الآية تخريجات كثيرة⁽⁴⁾، سوف نكتفي بذكر واحد منها لتعلقه بالجانب اللغوي، فالورود الوارد في الجملة قد لا يراد به الدخول «فعن ابن عباس قد يرد الشيء ولا يدخله، كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ (سورة القصص الآية 23)، ووردت القافلة البلد، وإن لم تدخله ولكن قربت منه»⁽⁵⁾، فالورود في الجملة قد يراد به الدنو والاقتراب، ومما يؤيد هذا قوله سبحانه وتعالى ﴿قَبْلَ الْجَمَلِ﴾

(1) لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة، والمشهورة، والشاذة

(2) الزمخشري، الكشاف (34/3).

(3) المصدر نفسه، الهامش (34/3).

(4) ينظر هذه التخريجات: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير ابن كثير [د.ت، بيروت: دار الأندلس، د.ت.]، (479-476/4).

(5) الزمخشري، الكشاف، (35/3)،

﴿ ثُمَّ لَنُخَضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ (سورة مريم الآية 68)، فالظرف (حول) يبنى بالذنو والاقتراب دون الدخول.

في الجملة العشرين: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ (سورة المؤمنون الآية 37)، قدم (نموت) على (نحيا) لأن الواو لا تفيد الترتيب، قال السمين الحلبي: << زعم بعضهم أن فيها [أي الجملة] دليلا على عدم الترتيب في الواو، إذ المعنى (نحيا ونموت) إذ هو الواقع⁽¹⁾، وقيل المعنى << يموت بعض و يولد بعض، ينقرض قرن ويأتي قرن آخر >>⁽²⁾، أو << نموت [نحن] ويحيى أولادنا⁽³⁾ >>، وعلى هذا المعنى فلا دليل في الجملة على أن الواو لا تفيد الترتيب.

في الجملة الخامسة والعشرين ﴿ إِنَّ هَذَا إِلا خُلِقَ الأولين ﴾ (سورة الشعراء الآية 137). وردت في (خلق) قراءتان متواترتان⁽⁴⁾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الخاء وسكون اللام (خُلِقَ) وقرأ الباقر، أي نافع وابن عامر وحمزة وعاصم بضم الخاء واللام (خُلِقَ)، فيكون معنى الجملة على القراءة الأولى (ما الذي جئنا به إلا اختلاق الأولين وافترائهم)، ويكون معناها على القراءة الثانية (ما الذي نحن عليه إلا عادة الأولين ومذهبهم وما جرى عليه أمرهم)⁽⁵⁾، ونلاحظ أن القراءة الأولى (خلق) يكون اسم الإشارة (هذا) في الجملة يعود على دين هود-عليه السلام- أما على القراءة الثانية (خُلِقَ) فيعود اسم الإشارة (هذا) على دينهم هم أي دين قوم هود-عليه السلام.

في الجملة السادسة والثلاثين: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلا مَوْتُنَا الأولي وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴾ (سورة الدخان الآية 35) إشكال، فظاهر الآية أن الكفار يَحْصِرُونَ الموت في الموتة الأولى، والظاهر أنها الموتة قبل الحياة الدنيا، ومعنى هذا أنهم ينكرون الموتة (الثانية)، لأن هذا ما

(1) السمين الحلبي، الدر المصون، (186/5).

(2) الزمخشري، الكشاف، (187/3)

(3) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير [ط.1؛ بيروت؛ دار الفكر،

1407 هـ=1987م]-(322/5). نسبه للزجاج

(4) ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعلها، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين [ط.1؛

القاهرة: مطبعة المدني، 1413 هـ=1992م]-(136/2).

(5) ينظر ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (663/3).

يقتضيه أسلوب القصر، وقد حاول أبو حيان أن يجد تخريجا لهذه الجملة، ولكنه لم يحل الإشكال، قال <>أي: ما الموتة إلا محصورة في موتتنا الأولى، وكان قد قال تعالى ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ (البقرة، الآية 28) فذكر موتتين أولى وثانية، فأنكروا هم أن يكون لهم موتة ثانية، والمعنى: ما آخر أمرنا ومنتهاى وجودنا إلا عند موتتنا <>⁽¹⁾.

وكيف ينكر الكفار الموت (الثانية)، وهم يرون الناس يموتون بأعينهم؟ وقد دل القرآن الكريم على أن الكفار يؤمنون بالموتة (الثانية)، قال تعالى حكاية عن الكفار ﴿أَنذَا مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (سورة المؤمنون الآية 72)، فأثبتوا الموتة (الثانية) وأنكروا البعث، قال الزمخشري <>فإن قلت: كان الكلام واقعا في الحياة الثانية- [أي التي ينكرونها]- لا في الموت فهلا قيل: إن هي إلا حياتنا الأولى وما نحن بمنشرين؟ كما قيل ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (سورة الأنعام الآية 29) وما معنى قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الأولى﴾؟ وما معنى ذكر الأولى؟ كأنهم وعدوا موتة أخرى حتى نفوها وجحدوها وأثبتوا الأولى؟ قلت: معناه- والله الموفق للصواب- أنه قيل لهم: إنكم تموتون موتة تعقبها حياة، كما تقدمتكم موتة قد تعقبها حياة، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ (البقرة، الآية 28) فقالوا (إن هي إلا موتتنا الأولى) يريدون: ما الموتة التي من شأنها أن يتعقبها حياة إلا الموتة الأولى دون الموتة الثانية، وما هذه الصفة التي تصفون بها الموتة من تعقب الحياة لها إلا الموتة الأولى خاصة، فلا فرق إذا بين هذا وبين قوله ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (المؤمنون 37) في المعنى <>⁽²⁾، وتخرىج الزمخشري محل الإشكال، إلا أن فيه تقدير محذوف، وذلك أن الضمير (هي) يفسره الخبر بعده- كما ذكرنا سابقا في الجملة الرابعة- فالتقدير (إن الموتة إلا موتتنا الأولى)، وعلى رأي الزمخشري يقدر محذوف، ليصبح التقدير: (إن الموتة التي تعقبها حياة إلا الموتة الأولى).

(1) أبو حيان، البحر المحيط (38/8).

(2) الزمخشري، الكشاف (279/4).

والذي يظهر للبحث أن قولهم (موتتنا الأولى) يقصدون بها الموتة التي تعقب الحياة الدنيا- أي الموتة (الثانية) التي يشاهدونها- وذلك لسببين:

الأول: الموت السابق على الحياة الدنيا لا يعبر عنه بالموتة، فإن الموتة فعلة فيها إشعار بالتجدد و الحدوث، والموت السابق للحياة الدنيا ليس أمر حادث بعد حياة سبقته.

الثاني: القرآن الكريم نفسه سمى الموت التي تعقب الحياة الدنيا، بالموتة الأولى، قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ (الدخان/ 56)، وواضح هنا أن (الموتة الأولى) هي الموتة التي تعقب الحياة الدنيا، إذ هي الموتة التي يذوقها الإنسان، أما الموت السابق للحياة الدنيا فلا يذوقه الإنسان.

ويكونون قد وصفوا (الموتة) بـ (الأولى) لعدم اعتبارهم للموت السابق للحياة الدنيا، لأنه ليس موتاً حقيقة، وإنما هو عدم، ويكون غرضهم من هذا القصر هو نفي ما بعد الموت، وقد صرحوا بذلك مباشرة (وما نحن بمنشرين)، فكأنهم قيل لهم: تموتون ثم تُبعثون، فأثبتوا الموت بأسلوب القصر، ليؤكدوا أن لاشيء غير الموت، ثم صرحوا بنفي البعث، ويكون الضمير (هي) يعود على الحالة، أي: (إن حالتنا إلا موتتنا الأولى) وليس حالتنا أننا نموت ثم تُبعث.

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في هذا النمط هو قصر المبتدأ على الخبر، والمبتدأ غالباً يكون موصوفاً، والخبر يكون غالباً صفة، فهو من باب قصر الموصوف على الصفة، والبلاغيون يقولون: <<إن القصر الحقيقي لا يكاد يوجد في قصر الموصوف على الصفة>>⁽¹⁾، وعليه فالقصر في جمل هذا النمط هو قصر إضافي، إلا أن البحث يرى أن بعض الجمل يمكن أن يكون القصر فيها حقيقياً وهي الجمل التي يكون المبتدأ والخبر فيها متساويين أي أن الخبر هو المبتدأ من حيث المعنى، مثل الجمل: الرابعة، السادسة، العاشرة، والسادسة والثلاثين، والثامنة والثلاثين، والتاسعة والثلاثين.

(1) علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة [ط7]؛ مصر: دار المعارف، 1383هـ=1964م-ص: 219، الهامش.

في الجملة الثالثة عشرة ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (سورة يوسف الآية 31) يوجد تشبيهه

بليغ، والقصر فيها لتأكيد هذا التشبيه.

والجملة السادسة عشرة ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ قال الرسل – عليهم السلام - هذا

لقومهم من باب المشاكلة- لأن قومهم قالوا لهم (ما أنتم إلا بشر مثلنا)- ثم استدركوا أي الرسل

فقالوا: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ (سورة إبراهيم الآية 11)، أي أن الله من

عليهم بالرسالة.

الأمانة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

النمط الثاني: قصر المبتدأ على الخبر الجملة

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر جملة.

شروط الجملة الخبرية:

يشترط في الجملة التي تقع خبرا عن المبتدأ ثلاثة شروط⁽¹⁾:

الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ.

الثاني: لا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز نحو (محمد يا أعدل الناس) على أن تكون جملة (يا أعدل الناس) خبرا عن (محمد).

الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة⁽²⁾، وزاد

بعض النحاة بعض الشروط منها⁽³⁾:

الأول: ألا تكون جملة الخبر قسمية، قاله ثعلب⁽⁴⁾.

الثاني: ألا تكون إنشائية، قاله ابن الأنباري⁽⁵⁾.

الثالث: ألا تكون طلبية، فإن وقع ذلك فهو على تقدير قول، فالتقدير في نحو (زيد

اضربه) هو (زيد مقول فيه، اضربه)، تشبيها للخبر بالنعته، قاله ابن السراج⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ينظر: محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، (197/1).

⁽²⁾ المصدر نفسه، (197/1).

⁽³⁾ ينظر: المصدر السابق، (197/1).

⁽⁴⁾ ليس بين يدي من كتب ثعلب إلا مجالس ثعلب، وقد بحثت في فهرس مسائل العربية (712/2) فلم أجد الكلام على الخبر إلا في

موضع واحد [مسألة 446، (378/2)]. ولم يتكلم فيه عن هذا الشرط، ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب،

تحقيق: عبد السلام محمد هارون [ط. 5؛ القاهرة: دار المعارف، د.ت.] (378/2)، (712/2).

⁽⁵⁾ يبدو أنه أبو بكر محمد ابن الأنباري (ت 328 هـ) وليس بين يدي من كتبه إلا المذكر والمؤنث، وليس فيه أبواب النحو، أما أبو البركات عبد

الرحمن بن محمد (ت 577 هـ) فلا يرى هذا الشرط، يقول: <<...وأما الجملة الفعلية فما كان الخبر الأول منها فعلا، نحو: (زيد ذهب أبوه، وعمر و إن

تكرمه يكرمك) وما أشبه ذلك >> ينظر أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار [د.ط، دمشق: المجمع العلمي العربي،

د.ت.]، ص: 73.

⁽⁶⁾ قال ابن السراج: <<وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاميا ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك مما لا

يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيت، فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم

عنه. إن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب >> ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين

الفتلي [ط. 3؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408 هـ=1988 م-]، (72/1). ويبدو من كلام ابن السراج أنه يمنع ذلك نظريا لا عمليا.

والصحيح عند الجمهور⁽¹⁾ صحة وقوع الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ نحو (زيد والله إن قصدته ليعطينك).

كما أن الصحيح عند الجمهور⁽²⁾ جواز الإنشائية خبراً للمبتدأ، كأن تقول: زيد ما أحسنه.

كما أن تقدير (القول) في الجملة الطلبية الواقعة خبراً للمبتدأ غير لازم عند الجمهور⁽³⁾، وإن لزم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام، والخبر يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام. هذا وقد أحصيت في هذا النمط ثلاث عشرة جملة:

* * *

- 1- قال الله سبحانه وتعالى في أهل الكتاب: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (سورة البقرة الآية 78).
- 2- وقال في عيسى -عليه السلام- ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء الآية 159).
- 3- وقال في الكافرين: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام الآية 116).
- 4- وقال يخاطب الكافرين: ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام الآية 148).
- 5- وقال فيهم أيضاً: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (سورة يونس الآية 66).
- 6- وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ (سورة الحجر الآية: 21).
- 7- وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ (سورة الإسراء، الآية 44).
- 8- وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ (سورة الإسراء الآية 58).
- 9- وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (سورة فاطر الآية 24).

(1) محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك، (197/1).

(2) المصدر نفسه، (197/1).

(3) المصدر نفسه، (197/1).

10- وقال حكاية عن أصحاب القرية لرسلمهم -عليهم السلام- ﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ (سورة يس الآية 15).

11- وقال ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ ﴾ (سورة بص، الآية 14).

12- وقال في الكفار ﴿ إِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (سورة الزخرف الآية 20).

13- وقال فيهم أيضا: ﴿ إِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ (سورة الجاثية الآية 24).

* * *

أحوال المقصور من هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو المبتدأ، جاء في الغالب ضميرا، حيث جاء كذلك في سبع جمل، وجاء اسما مفردا صريحا مسبوقا بـ(من) تفيد الاستغراق في أربع جمل، وجاء اسما عاما (كل) في جملة واحدة، وأخيرا جاء اسما محذوفا موصوفا في جملة واحدة، والجدول الآتي يبين ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	المقصور
7	1-3-4-5-10-12-13	ضمير
4	6-7-8-9	اسم مفرد مسبق بـ(من) الاستغراقية
1	11	اسم عام (كل)
1	2	اسم محذوف (أحد) موصوف

نلاحظ دائما أن مجيء المقصور ضميرا هو الغالب عندما تكون أداة النفي في أسلوب القصر هي (إن).

كما نلاحظ دخول (من) على المبتدأ النكرة في أربع جمل، لتفيد الاستغراق، أي أن المبتدأ يستغرق جميع أفراد جنسه، فـ(إن من شيء) يشمل جميع الأشياء، و(إن من قرية) يشمل جميع القرى، و(إن من أمة) يشمل جميع الأمم، أي (كل شيء)، و(كل قرية)، و(كل أمة).

هذه الجملة مشابهة للجملة السابعة عشرة في النمط الأول من هذا الفصل، وفيها تقديران نحويان: تقدير أولٌ مشابه للتقدير الأول في الجملة السابعة عشرة، وتقدير ثانٍ، مطابق للتقدير الثاني في تلك الجملة.

التقدير الأول هو (وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به)⁽¹⁾، وهو مذهب أهل البصرة، والتقدير الثاني هو (وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به)⁽²⁾ وهو تقدير أهل الكوفة. ولا أريد أن أتكلم عن التقدير الثاني، فقد تكلمت عنه في النمط الأول من هذا الفصل⁽³⁾، وهناك من المعريين من جعله خطأ، قال أبو جعفر النحاس، حين ذكر التقدير الثاني: <<وحذف الموصول خطأ>>⁽⁴⁾.

وإنما أريد أن أتكلم عن التقدير الأول، حيث المحذوف المقدر فيه هو (أحد) وهو مقدر بعد الجار والمجرور (من أهل الكتاب)، إلا أنه في الجملة السابعة عشرة من النمط الأول، قد قَدِرَ قبل الجار والمجرور (منكم)، فأعرب مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة له، وما بعد (إلا) وهو (واردها) أعرب خيرا، أما في هذه الجملة، فَيُعْرَبُ مبتدأ والجار والمجرور قبله خبر له، ففي هذا التقدير لا يمكن إعراب الجار والمجرور صفة لأن الصفة لا تسبق الموصوف، وما بعد (إلا) وهو (ليؤمنن به) في موضع الصفة لـ(أحد)⁽⁵⁾.

نلاحظ أن التقدير في الجملة السابعة عشرة من النمط الأول، والتقدير في هذه الجملة، وإن كانا متقاربين، إلا أنهما غيرا ركني أسلوب القصص؛ المقصور والمقصور عليه، ففي الجملة السابعة عشرة من النمط الأول كان المقصور هو المبتدأ (أحد)، والمقصور عليه (واردها) هو الخبر، بينما في هذه الجملة - حسبما قَدِرْت - يكون المقصور هو الجملة

(1) ينظر مثلا: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد [ط3؛ بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1409هـ=1988م]، (504/1) ونسب هذا التقدير لسببويه.

(2) ينظر مثلا: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار [د.ط.، دن، د.ت.]. (194/1).

(3) ينظر: الفصل الأول، النمط الأول من هذا البحث، ص: 24.

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، (504/1).

(5) الإعراب الدقيق هو أن (ليؤمنن به) جواب قسم محذوف، والجملة القسمية - من القسم المحذوف وجوابه - في موضع الصفة لـ(أحد)، حيث حذف الموصوف الذي هو (أحد) وأقيمت الصفة مقامه، ينظر: ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد (817/1).

الإسمية المتكونة من: الخبر المقدم (من أهل الكتاب) والمبتدأ المحذوف المؤخر (أحد)، بينما يكون المقصور عليه هو الصفة (ليؤمنن به) التي هي صفة لأحد ركني المقصور وهو المبتدأ المحذوف (أحد)، فعلى هذا التقدير تكون هذه الجملة ليست من هذا النمط.

ويرى البحث أن تقدر هذه الجملة مثلما قدرت الجملة السابعة عشرة من النمط الأول، أي تقدر هكذا (وإن أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به) وذلك بتقديم (أحد) المحذوف على الجار والمجرور (من أهل الكتاب)، وعلى هذا التقدير تكون هذه الجملة من هذا النمط، إذ يصبح المقصور هو المبتدأ المحذوف (أحد)، والمقصور عليه هو الخبر (ليؤمنن به)⁽¹⁾ ولا ضير في هذا الاختيار، فقد ذهب إليه غير واحد من النحويين⁽²⁾، وهناك أسباب جعلت البحث يقدم هذا التقدير (إن أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به) على التقدير الآخر (إن من أهل الكتاب أحد إلا لا يؤمنن به) وهي:

أولاً: حتى يكون التقدير واحداً في الجمل الثلاث؛ الجملة السابعة عشرة من النمط الأول وهي ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ (مريم الآية 71)، وهذه الجملة ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ (النساء 159)، وجملة أخرى تأتي في الفصل الثاني وهي قوله تعالى ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ (سورة الصافات الآية 164)، فهناك من النحويين من قدر (أحد) قبل الجار والمجرور في الجملة الواقعة في (مريم)، وقدروه بعد الجار والمجرور في النجملتين الواقعتين في (النساء) و (الصافات)⁽³⁾ فلماذا لا يكون التقدير على نسق واحد، ما دام المحذوف المقدر هو (أحد)، والواقع بعد أداة النفي هو جار ومجرور في الجمل الثلاث.

ثانياً: إن تقدير (أحد) قبل الجار والمجرور هو تقدير على أصل الجملة الاسمية، فإن الأصل فيها أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، أما تقدير (أحد) بعد الجار والمجرور فهو على غير الأصل، إذ يصبح الجار والمجرور خبراً مقدماً و(أحد) مبتدأً مؤخراً، والتقدير على الأصل أولى من التقدير على غير الأصل إذا لم يكن هناك ما يوجب التقديم أو يوجب

(1) الإعراب الدقيق هو أن الجملة القسمية هي الخبر-كما ذكرنا أنفاً في الصفة- وقيل أن اللام في (ليؤمنن) أكد بها في غير القسم فتكون جملة (ليؤمنن به) هي الخبر، ينظر: العكبري، التبيان، (406/1).

(2) ينظر مثلاً: سليمان ياقوت، إعراب القرآن، (349/4).

(3) ينظر مثلاً: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، (302/1)، (133/2)، (310)

التأخير، وهناك من أراد أن يلتبس مبررا في تقدير (أحد) بعد الجار والمجرور وهو أنه لما كان (أحد) مبتدأ وهو نكرة >>سوغ الابتداء بها تأخيرها وتقديم خبرها شبه الجملة (من أهل الكتاب) عليها<<⁽¹⁾، وهو لعمر الله ليس بالمبرر، إذ أن تقدير (أحد) قبل الجار والمجرور وهو نكرة، يسوغ الابتداء بها وصفها بشبه الجملة بعدها (من أهل)، فإن النكرة إذا وصفت خصصت، وإذا خصصت جاز الابتداء بها⁽²⁾.

ثالثا: تقدير (أحد) بعد الجار والمجرور يجعل ما بعد أداة الاستثناء صفة له، وفيه قطع الصفة عن الموصوف بأداة الاستثناء (إلا)، بينما تقديره قبل الجار والمجرور لا يقطع الصفة عن الموصوف لأن ما بعد أداة الاستثناء يُعربُ خبرا.

رابعا: إن محط الفائدة في مثل هذه الجمل هو ما بعد أداة الاستثناء، إذ لا فائدة من الجار والمجرور خاصة وأن المبتدأ (أحد) محذوف، والجزء محط الفائدة هو الخبر، إذ بالخبر تحصل الفائدة أو تكمل⁽³⁾، وحتى يعرب ما بعد أداة الاستثناء خبرا، يجب تقدير (أحد) قبل الجار والمجرور، وإلا لكان ما بعد أداة الاستثناء صفة.

وأود هنا أن أنقل ثلاثة أقوال القول الأول للزمخشري يبرر فيه تقدير (أحد) بعد الجار والمجرور، والقول الثاني لأبي حيان يرد فيه على الزمخشري، والقول الثالث للسمين الحلبي يعذر فيه الزمخشري، وسأحاول مناقشة القول الثالث خاصة.

قال الزمخشري >> (ليؤمنن به) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: (وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به). ونحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى >>⁽⁴⁾.

وقال أبو حيان معقبا على قول الزمخشري بعد أن أورده: >> وهو غلط فاحش إذ زعم أن (ليؤمنن به) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو (من أهل الكتاب) والتقدير كما ذكرناه (وإن أحد من أهل الكتاب) وأما قوله (ليؤمنن) فليس صفة لموصوف ولا هي جملة قسمية كما زعم وإنما

(1) عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، (488/1).

(2) ينظر المكودي، شرح المكودي، ص: 33.

(3) ينظر المصدر نفسه ص: 31.

(4) الزمخشري، الكشاف، (588/1).

هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو (أحد) المحذوف، إذ لا ينتظم من (أحد) والمجرور إسناد لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محط الفائدة وكذلك أيضا الخبر هو (إلا له مقام) وكذلك (إلا واردها)، إذ لا ينتظم مما قبل (إلا) تركيب إسنادي»⁽¹⁾.

وقال السمين الحلبي معقبا على قول أبي حيان بعد أن أورد قول الزمخشري وأورد تعقيب أبي حيان عليه: >> وهذا- كما ترى- قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من (أحد) الموصوف بالجملة بعده ومن الجار قبله؟ ونظيره أن تقول: (ما في الدار رجلٌ إلا صالح)، فكما أن (في الدار) خبر مقدم و(رجل) مبتدأ مؤخر، و(إلا صالح) صفة، وهو كلام مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غاية ما في الباب أن (إلا) دخلت على الصفة لتفيد الحصر»⁽²⁾، ونود أن ننظر في المثال الذي ذكره السمين الحلبي (ما في الدار رجلٌ إلا صالح) فالمثال يوحي بأن في الدار أكثر من رجل، وأن كل رجل في الدار فهو صالح، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، فكان المثال فيه قصر جنس الرجال الذين هم في الدار على الصلاح، وبعبارة أخرى إذا كانت لدينا الجملة التالية (في الدار رجلٌ صالحٌ)، فإنها تفيد أن في الدار رجلا واحدا صالحا وليس أكثر من رجل، فلو أردنا أن نقصر هذا الرجل الذي هو في الدار على الصلاح فماذا نقول؟

فالجملة التي ذكرها السمين الحلبي لا تصلح لذلك، لأنها تقصر جنس الرجال الذين هم في الدار على الصلاح، فلنا أن نقول (ما في الدار إلا رجل صالح) فنكون قد قصرنا (في الدار) على رجل مقيد بأنه صالح، فكأننا لما قيدناه بالصلاح وجهنا اهتمامنا بالصفة (صالح) أكثر من اهتمامنا بالذات (رجل)، لكن إذا أردنا الدقة أكثر؛ وأن نقصر صفة (صالح) على الرجل الذي هو في الدار قلنا (ما الرجل الذي في الدار إلا صالح)، وهكذا نلاحظ أن ما بعد أداة الاستثناء (إلا) خبر من الناحية النحوية، ففي هذا القول الأخير يصبح (الرجل) مبتدأ و(الذي في الدار) صفة له، و(صالح) خبر، فما كان صفة في الجملة الأصلية (في الدار رجل صالح) وهو (صالح) يصبح خبرا وما كان خبرا وهو (في الدار) يصبح صفة من الناحية

(1) أبو حيان، البحر المحيط، (392/3).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، (459/2).

النحوية، أي أننا لا نستطيع أن نفرص بين الصفة والموصوف النحويين، وما قول البلاغيين: قصر موصوف على صفة، وقصر صفة على موصوف إلا من الناحية المعنوية لا النحوية، فقولنا (ما الرجل إلا صالح) هو قصر موصوف على صفة، وقولنا (ما صالح إلا الرجل) هو قصر صفة على موصوف، رغم أن (الرجل) مبتدأ، وصالح (خبر)، في كلتا الجملتين من الناحية النحوية، وربما هذا ما جعل أبا حيان يقول أن ما بعد أداة الاستثناء هو محط الفائدة أي أن ما بعدها هو الخبر من الناحية النحوية، وإن كان صفة من الناحية المعنوية.

أحوال المقصور عليه ومكوناته:

المقصور عليه في هذا النمط جملة، وقد تنوع بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فجاء جملة اسمية في موضعين؛ الجملتين السادسة والثامنة، وجاء جملة فعلية في باقي الجمل، وجاء فعل هذه الجمل متنوعا بين الفعل الماضي والمضارع، حيث جاء ماضيا في جملتين؛ التاسعة والحادية عشرة، وجاء مضارعا في باقي الجمل، والجدول الآتي يلخص ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	المقصور عليه	
9	-12-10-7-5-4-3-2-1 13	فعلها مضارع	جملة فعلية
2	.11-9	فعلها ماضٍ	
2	.8-6	جملة اسمية	

وقد دل الفعل الماضي على الماضي المنقطع، بينما دلَّ الفعل المضارع على الحال في أغلب الجمل، ما عدا الجملة السابعة فالمضارع فيها يدل على الماضي المستمر المتجدد، فالأشياء تسبح الله تعالى في كل الأزمان؛ الماضي والحاضر والمستقبل، كما أن في الجملة الثانية فعلين مضارعين؛ فعل مضارع محذوف هو فعل القسم، تقديره (أقسم)، وفعل مذكور هو جواب القسم (ليؤمنن)، فالأول يدل على الحال، والثاني يدل على المستقبل، والجدول الآتي يبين مكونات المقصور عليه لكل جملة:

أرقام الجمل	المقصور عليه
1-3-4-5-10-12-13.	فعل+فاعل(ضمير متصل)
7	فعل+فاعل(ضمير مستتر)+جار ومجرور
9.	فعل+جار ومجرور+فاعل.
11.	فعل+فاعل(ضمير مستتر)+مفعول به.
2.	فعل قسم (محدوف)+جار ومجرور (محدوف)+فعل جواب القسم+فاعل(ضمير مستتر)+جار ومجرور+ظرف زمان.
6.	خبر(شبه جملة)+مبتدأ.
8.	مبتدأ+خبر(مضاف)+ظرف زمان+اسم معطوف(مضاف)+مفعول مطلق+صفة للمفعول المطلق.

دراسات نحوية تتعلق بالمقصور عليه:

نلاحظ في الجملة التاسعة ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾ (فاطر/24) أن الجار والمجرور (فيها) تقدم على الفاعل (نذير)، وهذا قد يكون مراعاة لرؤوس الآيات، و>> (خلا) فعل ماضٍ بمعنى: مضى، أي: ما من أمة إلا مضى أو أرسل فيها نذير<< (1)

في الجملة الثانية ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ (النساء/153) المقصود عليه هو (أسلوب القسم) المتكون من فعل القسم المحذوف مع الجار والمجرور المحذوف أيضاً، تقديره (أقسم بالله)، وفعل جواب القسم المصدر بلام القسم (ليؤمنن)، وقد مضى قول أبي حيان >> (والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو (أحد) المحذوف<< (2)، فالخبر هو أسلوب القسم وبالتالي هو المقصود عليه، أما الجار والمجرور وظرف الزمان بعد جواب

(1) عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، (398/9-399).

(2) أبو حيان البحر المحيط، (392/3).

انقسم فمتعلقان به أي الفعل (يؤمن)، قال أبو البقاء العكبري: >> (ليؤمنن) جواب قسم محذوف، وقيل أكد بها في غير القسم، كما جاء في النفي والاستفهام>>.⁽¹⁾ وعلى القول الثاني تكون جملة (ليؤمنن) ليست جواب قسم، وبالتالي تكون هذه الجملة هي الخبر، وبالتالي هي المقصور عليه، وقد عقب السمين الحلبي على قول أبي البقاء الثاني بعد أن ذكره >>إنما يستقيم ذلك إن أعدنا الخلاف إلى نون التوكيد، لأن نون التوكيد قد عهد التأكيد بها في الاستفهام باطراد، وفي النفي على خلاف فيه، وأما التأكيد بلام الابتداء في النفي والاستفهام فلم يُعهد البتة>>.⁽²⁾

ويفهم من هذا التعقيب أن اللام في (ليؤمنن) ليست بلام الأمر، لأنه لم يُعهد التأكيد بها في النفي والاستفهام المشابهين للأمر بلة في الاستثناء والقصر، وإذا تبين أنها ليست للأمر، تعين أنها للقسم، وبالتالي يكون الخبر هو أسلوب القسم، وهو المقصور عليه.

في الجملة الثامنة >>إن من قرية إلا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذبوها عذابا شديدا>> (الإسراء، الآية 58). ظرف الزمان (قبل يوم القيامة) متعلق بالخبر (مهلكوها) لأنه اسم فاعل، فهو يعمل عمل فعله لدلالته على الحدث، (ومعذبوها) اسم معطوف على الخبر (مهلكوها) فهو جزء من المقصور عليه، والمفعول المطلق (عذابا) معمول لاسم الفاعل (معذبوها) لأنه يعمل عمل فعله، وهو مبين للنوع لأنه موصوف به (شديدا).

في الجملة السادسة: >>وإن من شيء إلا عندنا خزائنه>> (سورة الحجر الآية 21) تقدم الخبر شبه الجملة (عندنا) على المبتدأ (خزائنه)، وهو تقدم جائز، إلا أنه في الجملة القرآنية قد يكون قُدِّم للتشريف والتعظيم لأنه مضاف إلى ضمير المعظم نفسه (نا) يعود على الله سبحانه وتعالى، أما خزائنه فأضيف إلى الضمير (هاء) يعود على شيء، فقُدِّم ما أضيف إلى الله سبحانه وتعالى على ما أضيف إلى غيره ويجوز أن يكون الظرف (عندنا) خبرا للمبتدأ (شيء) و(خزائنه) فاعل للفعل المحذوف (استقرت) الذي تعلق به الظرف (عندنا)⁽³⁾

(1) العكبري، التبيان (406/1).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (460-459/2).

(3) محمد الأسعد، معرض الإبريز (837/2).

وابن الأنباري جعله فاعلا للظرف نفسه حيث قال: «(عندنا) خبر المبدأ (شيء) و (خزائنه) مرفوع بالظرف على كلا المذهبين لأنه قد وقع خبرا لمبتدأ»⁽¹⁾ ويقصد ابن الأنباري بالمذهبين، المذهب البصري والمذهب الكوفي، وهذه المسألة -وهي رفع الاسم الواقع بعد الظرف بالظرف نفسه على أنه فاعل- هي مسألة خلافية بين النحويين، وهي المسألة السادسة التي ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف حيث قال: «ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه... وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء»⁽²⁾

ويبدو أن البصريين لا يمنعون رفع الاسم بعد الظرف بالظرف مطلقا إنما يجيزون ذلك في بعض المواضع، فقد قال ابن الأنباري في الكتاب نفسه (الإنصاف) بأن الكوفيين يحتجون بقول سيبويه في إجازته رفع الاسم بعد الظرف بالظرف في بعض المواضع «الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده (أن) التي في تقدير المصدر»⁽³⁾.

ومن هذا نفهم قول ابن الأنباري السابق- في إعراب الآية- «على كلا المذهبين لأنه وقع خبرا لمبتدأ»، أي أن الظرف (عندنا) رفع الاسم (خزائنه) على كلا المذهبين، لأن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقا، والبصريون يجيزون ذلك في مواضع، من بينها إذا وقع الظرف خبرا لمبتدأ، وفي الآية قد وقع الظرف (عندنا) خبرا للمبتدأ (شيء) فجاز عندهم أن يرفع الاسم بعده (خزائنه).

وقد علل ابن عصفور ذلك بأن الظرف في تلك المواضع تقوى فيه جنبه الفعلية مقتصرًا على أربعة مواضع منها، قال: «والظروف والمجرورات [أي تعمل عمل الفعل] إذا قويت فيها جنبه الفعلية، وذلك أن تقع أحوالا، نحو: (جاء زيد وعليه ثوبه)، أي كانتنا⁽⁴⁾ عليه

(1) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، (67/2).

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة السادسة، (51/1).

(3) المصدر نفسه، المسألة السادسة، 52/1.

(4) كانتنا هنا من (كان) التامة وليست الناقصة أي: ثابتنا ومستقرا.

ثوبه أو أخبرنا نحو: زيدٌ عليه ثوبه وأمأمك أبوه، أي كانن عليه ثوبه، وكانن أمأمك أبوه، أو موضع ما هو خبر في الأصل وذلك في المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو(ظننت زيدا عليه ثوبه وأمأمك أبوه، أي كاننا عليه ثوبه وكاننا أمأمك أبوه، وكذلك (أعلمت زيدا عمرا عليه ثوبه، أي ثابتنا عليه ثوبه))⁽¹⁾، وهو قريب من تعليل ابن الأنباري، بعد أن انتصر لمذهب البصريين قارنا بين الظروف والمجرورات وبين اسم الفاعل، في رفع الاسم بعده، في المواضع التي ذكرها، قال ابن الأنباري: <<...فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فرجح جانبه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي>>⁽²⁾.

هذا ونرى بين تعليل ابن عصفور وتقديره نوعا من الاضطراب، فهو يعطى رفع الظرف للاسم بعده في نحو(زيد عليه ثوبه) بأن الظرف (عليه)لما وقع خبرا قويت فيه جنبه الفعلية، فرفع الاسم(ثوبه)، ثم لما قدر قال:أي(كاننا عليه ثوبه)، فقدر(كاننا) الذي فيه حروف الفعل(كان التامة) ومعناه، فالذي فيه(جنبه الفعلية) في الحقيقة هو(كاننا)المقدر وليس الظرف(عليه)، لأنه لا فيه حروف الفعل ولا معناه، وبالتالي لم لا يكون الاسم بعد الظرف(ثوبه) مرفوعا بالاسم المقدر(كاننا) وليس بالظرف (عليه)؟

ثم نعود لمقارنة ابن الأنباري بين الظروف والمجرورات وبين اسم الفاعل في المواضع التي ذكرها، فمثلا نتأمل المثالين التاليين:زيدٌ قائمٌ أخوه، و زيدٌ عنده أخوه.

فابن الأنباري يحمل المثال الثاني على الأول، فكما رفع اسمُ الفاعل(قائمٌ) الاسم بعده(أخوه)لأنه وقع خبرا للمبتدأ(زيد)، فكذلك يرفع الظرف(عنده)الاسم(أخوه)لأنه وقع خبرا للمبتدأ(زيد) معللا ذلك بأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فرجح جانبه على الابتداء.ولعمر الله إن كان هذا التعليل يصلح للمثال الأول، فإنه لا يصلح للمثال الثاني، فإذا قلنا في المثال الأول((زيد قام أبوه)) حيث نجعل الفعل (قام) مكان اسم الفاعل(قائم)،فماذا

(1) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، تحقيق:صاحب أبو جناح[دط، دن، دبت][158/1].

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة السادسة، 55/1.

نقول في المثال الثاني؟ إلا إذا قدرنا فعلا آخر غير الظرف، فقلنا مثلا: (زيد استقر عنده أخوه)، أما الظرف نفسه فلا سبيل إلى تقديره بالفعل، لأنه ليس فيه حروف الفعل ولا فيه معناه، ومن ثم لم لا يكون الاسم (أخوه) مرفوعا بالفعل المقدر (استقر) لا بالظرف (عنده)؟ ومهما يكن فإن على هذا الوجه الإعرابي وهو أن يكون الاسم (خزائنه) في الجملة محل الدراسة، مرفوعا بالظرف (عندنا) أو بفعل مقدر (استقرت) أو باسم فاعل مقدر (مستقرة) فإن هذه الجملة على هذا الوجه لا تكون من هذا النمط، لأن الخبر يصبح الظرف (عندنا) وهو شبه جملة وليس بجملة.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات اللغوية والبلاغية

في الجملة الثانية من هذا النمط ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ (سورة آل عمران، الآية 159). الظاهر أن الضمير في (به) يعود على عيسى-عليه السلام- والضمير في (موته) يعود على (أحد) المحذوف، والمعنى على هذا >> ما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى [- عليه السلام-] وبأنه عبد الله ورسوله، يعني إذا عاين [الموت] قبل أن تزهق روحه حين لا ينفع إيمانه لانقطاع وقت التكليف >>⁽¹⁾، وقد ورد في ذلك آثار عن الصحابة- رضي الله عنهم- ومن ذلك قول ابن عباس - رضي الله عنهما- >> ليين من يهودي ولا نصراني يموت حتى يؤمن بعيسى بن مريم. فقال له رجل من أصحابه: كيف والرجل يغرق أو يحترق أو يسقط عليه الجدار أو يأكله السبع؟ فقال: لا تخرج روحه من جسده حتى يقذف فيه الإيمان بعيسى-عليه السلام- >>⁽²⁾، وتدل على هذا المعنى قراءة أبي (ليؤمننَّ به قبل موته)⁽³⁾، بضم النون، وجمع الضمير حملا على معنى (أحد) المحذوف لأنه يدل على جماعة أهل الكتاب.

وقيل إن الضمير في (موته) يعود على عيسى- عليه السلام- أيضا، والمعنى على هذا >> إن منهم أحد إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى [عليه السلام]، وهم أهل الكتاب الذين

(1) الزمخشري، تفسير الكشاف، (588/1).

(2) أخرجه الطبري من رواية أسباط عن السدي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري [د. ط، بيروت، دار الفكر، 1398هـ=1978م]، (15/6).

(3) لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، وقد قال بوجود هذه القراءة الزمخشري في (الكشاف، 588/1)، وقال بها أيضا الفراء في (معاني القرآن، 215/1).

يكونون في زمان نزوله»⁽¹⁾، وهذا المعنى ضعيف أمام المعنى الأول، لأن المعنى الأول يشمل كل أهل الكتاب، والمعنى الثاني إنما يشمل بعضهم فقط، وهم الذين يكونون في زمان عيسى - عليه السلام- حين ينزل إلى الأرض، والمبتدأ (أحد) المحذوف في أسلوب القصر يقتضي المعنى الأول، لأنه نكرة في سياق النفي، وربما هذا ما جعل ابن الأنباري يرجح المعنى الأول، قال: «وهذا الوجه [أي المعنى الثاني] مخالف لظاهر الآية، لأن الله أعلمنا أن كل منهم يؤمن به قبل موته، ولا شك أن الذين يكونون في آخر الزمان قليل منهم، والوجه الأول [أي المعنى الأول] أوجه الوجهين وأصحهما»⁽²⁾.

في الجملة السادسة «وإن من شيء إلا عندنا خزائنه» (سورة الحجر الآية 21) هناك من جعل ذكر (الخزائن) فيها تمثيل، قال: الزمخشري: «>> ذكر (الخزائن) تمثيل، والمعنى وما من شيء ينتفع به العباد إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه والإنعام به... فضرب (الخزائن) مثلا لاقتداره على كل مقدور»⁽³⁾ فالزمخشري قصر الأشياء على ما ينتفع به، مع أن (من) الداخلة على المبتدأ (شيء) تفيد الاستغراق، أي (كل الأشياء خزائنها عند الله)، والأشياء منها ما هو نافع ومنها ما هو ضار، ومنها ما هو لا نافع ولا ضار، ثم جعل الأشياء ليس لها خزائن حقيقة، ولكن ما دام الله قادرا على إيجادها وتكوينها في كل لحظة وحين، فكانتها عندها خزائن عنده، وقريبا من هذا ذهب أبو جعفر النحاس حيث قال: «>> (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه) أي نحن مالكون له وقادرون عليه»⁽⁴⁾، وقد ردد أبو حيان ما قاله الزمخشري حرفيا إلا أنه استبدل لفظ (التمثيل) بلفظ (الاستعارة) حيث قال: «>> والظاهر أن المعنى: وما من شيء ينتفع به العباد إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه والإنعام به فتكون الخزائن وهي ما يحفظ فيه الأشياء مستعارة من المحسوس الذي هو الجسم إلى المعقول»⁽⁵⁾، فأبو حيان جعل (الخزائن) استعارة من المحسوس وهي الخزائن التي تحفظ فيها الأشياء إلى المعقول وهي القدرة على الإيجاد والتكوين.

(1) الزمخشري، الكشاف، (589/1).

(2) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، (275/1).

(3) الزمخشري، الكشاف، (574/2).

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، (379/2).

(5) أبو حيان، البحر المحيط، (451/5).

وظاهر الجملة لا يساعد على ما ذهبوا إليه، خاصة وأن الجملة أعقبت بقوله تعالى: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (سورة الحجر الآية 21)، فقال (تنزله) ولم يقل (نكونه أو نخلقه)، ففيه دلالة على أنه مهياً ومخزن، وقد ذكر أبو حيان معنى آخر، يبدو أنه مرجوح عنده، قال: «وقال قوم: المراد الخزائن حقيقة وهي التي تحفظ فيها الأشياء، وأن للريح مكاناً وللمطر مكاناً، ولكل مكان ملك وحفظة، فإذا أمر الله بإخراج شيء منه أخرجته الحفظة»⁽¹⁾، وهذا المعنى ربما أقرب إلى ظاهر الجملة.

وهذا الذي ذكرناه في الجملة السادسة هو الظاهر أيضاً في الجملة السابعة ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ (سورة الإسراء الآية 44)، أي أن كل الأشياء تسبح بحمد ربها تسبيحاً لا نفقهه نحن، لقوله تعالى عقب هذه الجملة: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (سورة الإسراء الآية 44)، خلافاً لمن جعل التسبيح حقيقة في المؤمنين مجازاً في غيرهم من الموجودات، قال زكرياء الأنصاري «التسبيح- وهو التنزيه- شاملٌ للتسبيح بلسان المقال، كما في المؤمنين، وبلسان الحال كما في سائر الموجودات، إذ كل موجود يدل على قدرته تعالى، وفي ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز، وهو جائز عند الشافعي- رضي الله عنه-»⁽²⁾، ولاشك أن دلالة الأشياء مفقوهة لنا، والله قال ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء الآية 44)، وللخروج من هذا الإشكال، فقد ذهب القائلون بأن تسبيح الموجودات هي دلالتها على قدرة الله، إلى أن الخطاب (في لا تفقهون) للكفار⁽³⁾، ونقول: الظاهر أن الخطاب عام للناس كافة، بل قد يكون للمؤمنين أكثر مما يكون للمشركين، لأن المؤمنين يؤمنون بأن الموجودات تسبح بحمد ربها، فخطوبوا بأنهم لا يفقهونه، أما الكفار فلا يؤمنون بالتسبيح بله أنهم لا يفقهونه.

في الجملة الثامنة ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ (سورة الإسراء الآية 58)، الظاهر أن كل القرى سوف يهلكها الله تعالى أو يعذبها

(1) المصدر السابق، (451/5).

(2) أبو يحيى زكرياء الأنصاري، فتح الرحمن، ص 325، 326.

(3) ينظر مثلاً: الزمخشري، الكشاف، (670/2).

عذاباً شديداً، وهناك من قصر القرى على القرى الكافرة، والظالمة؛ قال محمد الصابوني: <<أي وما من قرية من القرى الكافرة التي عصت أمر الله وكذبت رسله إلا وسيهلكها الله إما بالاستئصال الكلي أو بالعذاب الشديد لأهلها>>⁽¹⁾، وربما يساعده فيما ذهب إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (سورة القصص، الآية 59)، فقد قصر الله إهلاك القرى على ظلم أهلها، ولهذا يرى البحث أنه يمكن أن تكون الجملة الثامنة مطلقة، أي أنها تشمل كل القرى، وآية القصص الأنفة الذكر تقيدها، أي تجعلها خاصة بالقرى الظالمة دون غيرها من القرى، وكما هو معلوم في أصول الفقه، فإن المقيد يخصص المطلق، غير أن الجملة يمكن أن تبقى على ظاهرها وإطلاقها ولذلك تخريجات:

أولاً: إن الجملة الثامنة فيها إهلاك القرى أو تعذيبها، وإذا كانت آية القصص السابقة قد خصت الإهلاك بالقرى الظالمة، فقد يكون التعذيب للقرى الأخرى، ويكون تعذيبها من باب الابتلاء كإصابتها بالقحط والأوبئة والحروب وما إلى ذلك، أو هو ناتج عن بعض الظلم الذي يظهر في أهلها، إذ لا تخلو قرية من ظلم.

ثانياً: أن يكون المراد بالإهلاك الموت أو الفناء والتخريب، قال أبو حيان: <<والظاهر أن جميع القرى تهلك قبل يوم القيامة، وإهلاكها تخريبها وفناؤها، ويتضمن تخريبها إهلاك أهلها بالاستئصال أو شيئاً فشيئاً [أي بالموت]>>⁽²⁾

ثالثاً: الجملة مقيدة بـ(قبل يوم القيامة)، ومعنى هذا أن مدة الإهلاك أو التعذيب تمتد إلى قبيل يوم القيامة ولو بقليل، وربما يهلك الله القرى كلها في آخر الزمان، خاصة وأن في آخر الزمان يكثر الخبث والفساد والمعاصي والكفر والطغيان، كما أخبرنا بذلك الرسول -صلى الله عليه وسلم- أي أن القرى كلها تصبح ظالمة في آخر الزمان فيحقق عليها الإهلاك⁽³⁾.

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط قصر إضافي.

(1) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير [ط.4، بيروت: دار القرآن الكريم، 1402هـ=1981م] [165/2].

(2) أبو حيان، البحر المحيط، (52/6).

(3) وشاءت الأقدار، وأنا أحرر هذا الفصل، أن يضرب زلزال عنيف جنوب شرق آسيا، ويحدث مد بحري كبير، فتهلك قرى عن آخرها، لتصبح أثراً بعد عين!.

النمط الثالث: قصر المبتدأ على الخبر (شبه جملة)

(إن) + مبتدأ + (إلا) + خبر (شبه جملة).

وقوع الخبر شبه جملة:

شبه الجملة هي الظرف أ والجار والمجرور، وهما بصفة عامة لا بد أن يتعلقا بحدث، وهذا الحدث إما أن يكون فعلا أو وصفا أو مصدرا، لأن كل واحد من هذه الثلاثة يدل على الحدث، وتعلق الظرف بالحدث معناه وقوع ذلك الحدث في هذا الظرف، أما تعلق الجار والمجرور بالحدث فمعناه إضافة ذلك الحدث إلى المجرور أو نسبته إليه فيما يدل عليه حرف الجر من معنى، وهذا الحدث الذي يتعلق به الظرف و الجار والمجرور إما أن يكون خاصا، أي يدل على عمل معين كالسفر والذهاب إلى غير ذلك، فيجب ذكره إذا وقع خبرا في جملة اسمية، نحو: زيد مسافر غدا والطالب ذهب إلى الجامعة، ويكون الخبر حينئذ مفردا إذا كان الحدث وصفا أو مصدرا كالمثال الأول، ويكون جملة إذا كان الحدث فعلا كالمثال الثاني، وإما أن يكون هذا الحدث عاما، أي يدل على مطلق الوجود والكون، فيجب حذفه إذا وقع خبرا في جملة اسمية، نحو: زيد في الدار والطالب أمام الجامعة، ويكون الخبر حينئذ شبه جملة، وقد اختلف في تقدير المحذوف، فقيل إنه اسم فاعل، تقديره (كائن أو مستقر) ويكون من قبيل الخبر المفرد، وقيل إنه الفعل، تقديره (استقر أو يستقر) ويكون من قبيل الخبر بالجملة، وقيل يجوز الأمران، وشذ أبو بكر السراج فقال: إن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه فليس هو من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة⁽¹⁾، أي أنه لا يقدر لهما متعلقا.

وقد اختلف في الخبر في هذه الحالة على ثلاثة أقوال، الأول: أن الخبر هو الظرف و الجار والمجرور وحدهما، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ، الثاني: أن الخبر هو مجموع: الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما، فالمتعلق (المحذوف) جزء من الخبر، الثالث: أن الخبر هو المتعلق المحذوف وحده⁽²⁾، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في أوضح

المسالك⁽³⁾

* * *

(1) ينظر هذه التقديرات والأقوال: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (198/1).

(2) ينظر هذه الأقوال: محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، (201/1).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، (201/1).

هذا وقد أحصيت في هذا النمط سبع عشرة جملة:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَا لِلَّهِ﴾ (سورة الأنعام الآية 57).
- 2- وقال حكاية عن نوح -عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى اللَّهِ﴾ (سورة يونس، الآية 72).
- 3- وقال حكاية عن نوح أيضا ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى اللَّهِ﴾ (سورة هود، الآية 29).
- 4- وقال حكاية عن هود -عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (سورة هود، الآية 51).
- 5- وقال حكاية عن يوسف -عليه السلام- ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَا لِلَّهِ﴾ (سورة يوسف الآية 40).
- 6- وقال حكاية عن يعقوب -عليه السلام- ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَا لِلَّهِ﴾ (سورة يوسف الآية 67).
- 7- وقال في الكفار ﴿إِنْ هُمْ إِلَا كَالنَّعَامِ﴾ (سورة الفرقان الآية 44).
- 8- وقال حكاية عن نوح -عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 109).
- 9- وقال حكاية عنه أيضا ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ (سورة الشعراء الآية 113).
- 10- وقال حكاية عن هود-عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 127).
- 11- وقال حكاية عن صالح-عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 145).
- 12- وقال حكاية عن لوط -عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 164).
- 13- وقال حكاية عن شعيب -عليه السلام- ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الشعراء الآية 180).

14- وقال ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾ (سورة سبأ، الآية 47).

15- وقال حكاية عن الكفار للمؤمنين ﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (سورة يس، الآية 47).

16- وقال حكاية عن الكفار لرسولهم ﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴾ (سورة الملك، الآية 9).

17- وقال: ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (سورة الملك، الآية 20).

* * *

أحوال المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط جاء في الغالب اسما مضافا إلى ضمير، حيث جاء كذلك في عشرة مواضع، وجاء اسما ظاهرا غير مضاف في أربعة مواضع، وجاء ضميرا في ثلاثة مواضع، والجدول الآتي يبين ذلك:

المقصور	أرقام الجمل	المجموع
اسم مضاف (لضمير)	14-13-12-11-10-9-8-4-3-2	10
اسم ظاهر (غير مضاف).	17-6-5-1	4
ضمير	16-15-7	3

نلاحظ أن المقصور (أجري) متطابق في تسع جمل، وجاء المقصور (الحكم) متطابق في ثلاث جمل، وفي الحقيقة فإن جمل هذين المقصورين نفسها متطابقة أو تكاد تتطابق.

أحوال المقصور عليه ومكوناته:

المقصور عليه في هذا النمط شبه جملة، وقد وقعت كلها مجرورات ولم تقع ظروفها، وحروف جر هذه المجرورات هي أربعة: (على) في عشر جمل، و(في) في ثلاث جمل، و(اللام) في ثلاث جمل، و(الكاف) في جملة واحدة، والجدول الآتي يبين معاني هذه الحروف:

أرقام الجمل	معانيها ⁽¹⁾	الحروف
.14-13-12-11-10-9-8-4-3-2	الظرفية	على
.17-16-15	الظرفية (مجازاً)	في
.6-5-1	الاستحقاق أو الاختصاص	اللام
.7	التشبيه	الكاف

والجدول الآتي يبين مكونات المقصور عليه لكل جملة:

أرقام الجمل	المقصور عليه
.17-14-7-6-5-3-2-1	جار+مجرور
.13-12-11-10-9-8	جار +مجرور(مضاف)+مضاف اليه
.16-15	جار +مجرور (موصوف)+صفة
.4	جار +مجرور (موصول)+صلة موصول(جملة فعلية).

⁽¹⁾ ينظر معاني هذه الحروف: المرادي، الجني الداني، ص:250،96،84..

في الجملة السابعة يمكن عد حرف الجر (الكاف) اسماً بمعنى (مثل)، ويكون مضافاً إلى (الأنعام)، فتكون هذه الجملة ليست من هذا النمط إنما هي من النمط الأول، قال المرادي: >>مذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر كقوله:

* يضحكن عن كالبرد المنهم⁽¹⁾ *

ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنه يجوز أن تكون حرفاً أو اسماً في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين. وشذ أبو جعفر بن مضاء⁽²⁾، فقال إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى (مثل) >>⁽³⁾.

ورجح ابن جني في مثل هذه الحالة أنها حرف قال >>واعلم أن أقيس الوجهين إذا قلت (أنت كزيد) أن تكون الكاف حرفاً جارياً، بمنزلة الباء واللام؛ لأنها مبنية مثلهما، ولأنها أيضاً على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه، ولأن استعمالها حرفاً أكثر من استعمالها اسماً >>⁽⁴⁾.

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط قصر إضافي.

(1) هذا رجز أوله (بيض ثلاث كنعاج جُم)، وهو للعجاج في ملحق ديوانه (328/2)، وخزانة الأديب (166/10 - 168)، والدرر (156/4)، وشرح شواهد المغني (503/2)، والمقاصد النحوية (294/3)، وبلا نسبة في لسان العرب (620/12) (همم)، وأسرار العربية: 258، وأوضح المسالك (54/3)، والجني الداني ص: 79، وجواهر الأدب: 126، وشرح الأشموني (296/2)، وشرح المفصل (44:42/8)، ومغني اللبيب (180/1)، وهمع الهوامع (31/2)، وتاج العروس (34/24) (كوف)، (همم)، وجمهرة اللغاة ص: 171، وكتاب العين (461/4). والمخصص (119/9) [المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (157/12) والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، (1267/3)] اللغة: (نعاج) جمع نعجة وهو كناية عن المرأة، (جم) جمع جماء، وهي التي لا قرن لها، (البرد) حب الغمام، (المنهم) الذائب.

(2) هو أحمد بن عبد الرحمان، ولد بقرطبة سنة 513 هـ مات في إشبيلية سنة 592 هـ، ينظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ط. 2؛ بيروت: دار الفكر، 1399 هـ= 1979 م]، (323/1).

(3) المرادي، الجني الداني ص 78-79.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب [ط. 2؛ دمشق: دار القلم، 1413 هـ= 1993 م]، (291/1)

في الجملة السابعة **وَإِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ** (سورة الفرقان الآية 44)، تشبيه الكفار بالأنعام، لا من ناحية أجسامهم، ولكن من ناحية عقولهم، حيث لم يعملوها في التفكير في الآيات القرآنية المنزلة، ولا في الآيات الكونية المشاهدة، فأصبحوا كالأنعام التي لا عقول لها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النمط الرابع: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

(إن) + ناسخ (كان) + مبتدأ + (إلا) + خبر

النواسخ ودخولها على الجملة الاسمية:

الناسخ هو فعل أو حرف يدخل على الجملة الاسمية فيغير حكمها الإعرابي، ومن أشهر النواسخ (كان) وأخواتها، (إن) وأخواتها، (ظن) وأخواتها. سوف نقصر الحديث على (كان) وأخواتها لأنها هي الواردة في هذا النمط، بل (كان) وحدها- دون أخواتها- هي الواردة في جملتي هذا النمط. كان وأخواتها هي أفعال ناقصة⁽¹⁾ تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها- تشبيهاً بالفاعل- وتنصب الخبر ويسمى خبرها- تشبيهاً بالمفعول-، فهي بذلك تعمل عملين كالأفعال المتعدية.

كذلك فإن (كان) وأخواتها تدخل عنصر الزمن إلى الجملة الاسمية، قال عبد الله بوخلخال: >> وأما من حيث دلالة كان وأخواتها على الزمن، فإنها تدخل على الجملة انمكونة من مبتدأ وخبر فتتسخها من حيث الوظيفة الإعرابية، بالإضافة إلى اقتران مضمون الجملة المنسوخة بعنصر الزمن المستفاد من هذه الأفعال بحسب نوع الفعل ودلالته وبنانه⁽²⁾.

خبر كان بين التقديم والتأخير:

يجوز تقديم خبر كان على اسمها، وفي ذلك يقول سيبويه: >> وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في ضرب>>⁽³⁾، قال تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم/47) حيث تقدم خبر كان (حقاً) على اسمها (نصر)، ويجوز تقديم خبر (كان) عليها⁽⁴⁾، نحو: جالساً كان زيدٌ.

(1) تسمى كذلك لعدم اكتفائها بمرفوع أو لأنها تدل على الزمان المجرد من الحدث ينظر، بوخلخال، التعبير الزمني، (116/2).

(2) المصدر نفسه، (121/2).

(3) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون [ط.2؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ=1988م]،

(45/1).

(4) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، اللع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن [ط.2؛ بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،

1405هـ=1985م]، ص87-88.

هذا وقد أحصيت في هذا النمط جملتين اثنتين هما:

1- قال الله سبحانه وتعالى في إهلاك أصحاب القرية: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ

خَامِدُونَ﴾ (سورة يس، الآية 29).

2- وقال في نفخة البعث: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (سورة

يس، الآية 53).

تعيين المقصور في هذا النمط:

في هذا النمط جملتان متطابقتان، والمقصور فيهما هو الناسخ (كان) واسم (كان) – الذي هو في الأصل مبتدأ – وهو ضمير مستتر في الجملتين، واختلف في تقديره في الجملة الأولى، فهناك من قدره بـ (الصيحة)⁽¹⁾، أي: إن كانت الصيحة إلا صيحة واحدة، وهناك من قدره بـ (العقوبة والأخذة)⁽²⁾، أي: إن كانت العقوبة أو الأخذة إلا صيحة واحدة، وهناك من قدره بـ (البلية)⁽³⁾، أي: إن كانت بليتهم إلا صيحة واحدة، أما في الجملة الثانية فهناك من قدره بـ (الإعادة أو البعث أو الفعلة)⁽⁴⁾، أي: إن كانت إعادتهم أو بعثهم أو الفعل إلا صيحة واحدة. ولئن كانت في الجملة الثانية (إعادتهم أو الفعلة) تصلحان في التقدير، فإن (بعثهم) لا يصلح في تقدير الجملة، لأن الفعل (كانت) مؤنث، و (البعث) مذكر فلا يصلح: إن كانت بعثهم إلا صيحة واحدة، هذا ويمكن تقدير (الصيحة) كما في الجملة الأولى، أي: إن كانت الصيحة إلا صيحة واحدة.

القراءات الواردة في جملتي هذا النمط:

قال ابن الجزري >>اختلفوا في (إن كانت إلا صيحة واحدة) في الموضعين، فقرأ أبو

جعفر (صيحة) بالرفع⁽⁵⁾ فيهن على أن (كان) تامة و (صيحة) فاعل، أي (ما وقعت إلا صيحة

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (1081/2).

(2) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (104/4).

(3) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، (390/3).

(4) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (114/4).

(5) وهي قراءة شيبه بن نصاح ومعاذ بن الحارث القارئ، ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (480/5).

واحدة)، وقرا الباقر بنصبهن على أن (كان) ناقصة، أي: ما كانت هي (أي الأخذة) إلا صيحة واحدة»⁽¹⁾، فعلى قراءة أبي جعفر يكون المقصور هو الفعل التام (كان) بمعنى (وقع) ويكون المقصور عليه هو الفاعل (صيحة)، فجملة القصر على هذه القراءة فعلية وليست اسمية، فلا تنتمي إلى هذا البحث، وهي قراءة وإن كانت من القراءات الثلاثة المشهورة إلا أن هناك من ضعفها، قال أبو الفتح: «في الرفع ضعف؛ لتأنيث الفعل، وهو قوله (كانت) ، ولا يقوى أن تقول (ما قامت إلا هند)، وإنما المختار (ما قام إلا هند)؛ وذلك أن الكلام محمول على معناه، أي (ما قام أحد إلا هند)، فلما كان هذا هو المراد المعتمد دُكر لفظ الفعل، إرادة له وإذانا به، ثم إنه لما كان محصول الكلام (قد كانت صيحة واحدة) جيء بالتأنيث؛ إخلادا إليه وحملا لظاهر اللفظ عليه⁽²⁾»، وقال السمين الحلبي «وكان ينبغي أن لا تلحق تاء التأنيث للفصل بـ(إلا)، بل الواجب في غير ندور واضطرار حذف التاء نحو: ما قام إلا هند»⁽³⁾.

أما الفراء فقد أجاز قراءة الرفع وكأنه يسويها بقراءة النصب قال: «والرفع والنصب جائزان، وقد قرأت القراء ﴿إِلَّا أَنْ تُكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ [سورة البقرة، الآية 282] بالرفع والنصب وهذا من ذلك⁽⁴⁾»، وقد استدل على قراءة الرفع بقول العرب، حيث قال: «سمعت بعض العرب يقول لرجل يصفه بالخب⁽⁵⁾ (لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ظِلُّهُ لَخَابَ ظِلُّهُ)»⁽⁶⁾.

ونلاحظ أن استدلال الفراء بالآية وبقول العرب على صحة قراءة الرفع في غير محله، أما استدلاله بالآية الكريمة فليس فيها أسلوب القصر البتة، فلا يوجد فيها نفي، وأداة الاستثناء (إلا) لم تتوسط بين الفعل (تكون) والاسم (تجارة) وإن كان كلاهما مؤنثين، وما الرفع والنصب في (تجارة) إلا باعتبار (تكون) تامة أو ناقصة، فالرفع على أنها تامة و (تجارة) فاعلها، والنصب على أنها ناقصة و (تجارة) خبرها، واسمها محذوف تقديره

(1) أبو الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضياح [د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت]، (353/2).

(2) ابن جني، المحتسب، (375/2).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، (480/5).

(4) الفراء، معاني القرآن، (375/2).

(5) الخب: الخبث، وخاب: بتشديد الباء: خدع ومكر.

(6) المصدر السابق، (375/2).

(هي) أو (التجارة). أما استدلاله بقول العرب فرفع (ظله) يدل على أن يكن تامة بمعنى (وقع)، ولا إشكال فيه لأن كل من الفعل (يكن) والفاعل (ظله) مذكران، ومحل الخلاف إنما يكون في أسلوب القصر على الشكل: أداة نفي + فعل (تام) + أداة استثناء (إلا) + فاعل، فالقياس أن يكون الفعل مذكرا أبدا حتى ولو كان الفاعل مؤنثا، لأن النحاة يقولون إن الفاعل الحقيقي محذوف وهو مذكر أبدا تقديره (أحد) أو (شيء)، والاسم المذكور بعد أداة الاستثناء (إلا) هو في الحقيقة بدل من الفاعل الحقيقي المحذوف، بدل بعض من كل.

قال الزمخشري: >> والقياس والاستعمال على تذكير الفعل لأن المعنى (ما وقع شيء إلا صيحة)، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة في حكم الفاعل، ومثلها قراءة الحسن⁽¹⁾ ﴿فَأَصْبَحُوا لَمَّا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينُمْ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 25]، وبيت ذي الرمة⁽²⁾:

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ >>⁽³⁾.

ويبدو للبحث في هذه المسألة أن الأمر متسع، ولا سبيل للتضييق على اللغة، ثم إن المسألة لها اتصال بما يسميه علماء اللغة سياق الحال؛ فتذكير الفعل وتأنيته له علاقة بما في ذهن المتلقي، فلو أخذنا المثال التالي (جاءت هند)، ولو فرضنا أن المخاطب كان يظن أن التي جاءت فاطمة وليست هند، وأردت أن تؤكد له بأسلوب القصر أن التي جاءت هند وليست فاطمة أو امرأة أخرى، فتقول له (ما جاءت إلا هند)، فتؤنث الفعل لأن المتلقي يعلم سلفا أن التي جاءت امرأة، وربما هذا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس حيث أورد قول أبي حاتم الذي أنكر قراءة الرفع: >> قال أبو حاتم: ينبغي ألا يجوز [أي الرفع] لأنه إنما يقال (ما جاءني إلا

(1) وهي قراءة أبي الرجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمي ومالك بن دينار والأعمش وابن أبي إسحاق، واختلف عن الكل إلا أبا الرجاء ومالك بن دينار، ينظر ابن جني، المحتسب، (314/2).

(2) هذا عجز بيت من الطويل، وصدده (طوى الثَّخْرُ والأجرازُ ما في غروضها)، ويروى في مشاهد الإنصاف (57) (بَرَى لَحْمَهَا سَيْرُ الْفِيَّافِي وَحَرْهَا)، ويروى (الأجزال) في مكان (الأجراز) و(الجراشع) في مكان (الجراشع). وهو لذي الرمة في ديوانه [ديوان شعر ذي الرمة، تحقيق وشرح: زهير فتح الله (ط. 1؛ بيروت: دار صادر، 1995م) ص: 305]، وتخليص الشواهد ص 482، وتذكرة النحاة ص 113، وشرح المفصل (78/2)، والمحتسب (207/2)، والمقاصد النحوية (477/2) وبلا نسبة في شرح الأشموني (172/2)، وشرح ابن عقيل ص: 243. (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، (300/4) والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، (527/1)).

اللغة (النحز) الركل بالعقب - (الأجراز) جمع جرز، وهي الأرض التي لا تثبت - (الأجزال) جمع جزل بالتحريك، وهو المكان الصلب الغليظ (الغروض) جمع غرض وهو حزام الرحل - (الجراشع) جمع جرشع، وهو الغليظ المرتفع.

المعنى: يقول واصفا ناقته بأنها أذهب لحمها سير الأراضي القفرة وحرها الشديد وما بقي فيها شيء إلا الضلوع.

(3) الزمخشري، الكشف، (12/4).

جاريتك)، ولا يقال (ما جاءتني إلا جاريتك) لأن المعنى (ما جاءني أحد إلا جاريتك)، أي فلو كان كما قرأ أبو جعفر [القارئ] لقال (إن كان إلا صيحة واحدة) <<⁽¹⁾، ثم عقب أبو جعفر عليه: ((قال أبو جعفر [النحاس]: لا يمتنع من هذا شيء، يقال (ما جاءتني إلا جاريتك) بمعنى (ما جاءتني امرأة أو جارية إلا [جاريتك])، والتقدير بالرفع في القراءة ما قاله أبو إسحاق، قال: المعنى (إن كانت عليهم صيحة إلا صيحة واحدة)، وقدره غيره بمعنى (ما وقعت إلا صيحة واحدة) و (كان) بمعنى (وقع) كثير في كلام العرب)) <<⁽²⁾.

وجدير بالذكر أن نلاحظ الفرق بين مدلول (كانت) في الجملة الأولى وبين مدلولها في الجملة الثانية من حيث الزمن، ففي الجملة الأولى تدل (كانت) على الماضي المنقطع، لأن العذاب وقع على أصحاب القرية وانتهى، بينما في الجملة الثانية تدل على المستقبل لأن الصيحة هي صيحة البعث والنشور، وهي لم تقع بعد، وإنما عبّر بصيغة الماضي عن المستقبل لأن وقوعها أكيد، فكأنها قد وقعت.

المقصور عليه ومكوناته:

المقصور عليه في جملي هذا النمط هو خبر (كانت)، وهو من جنس اسم (كانت) إن قدرناه (الصيحة) لذلك صح إضماره أي الاسم- لدلالة الخبر عليه، وصح وقوعه خبراً لأنه مصدر يدل على المرة بدلالة وصفه ب(واحدة) وهي صفة مؤكدة، قال العكبري <<أي ما كانت الصيحة إلا صيحة [واحدة]، والغرض وصفها بالاتحاد>>⁽³⁾، وإلا لكان الخبر هو نفسه المبتدأ ولانعدمت الفائدة منه، أما على قراءة أبي جعفر يكون المقصور عليه هو الفاعل (صيحة).

و المقصور عليه في الجملة الأولى ليس هو المقصور عليه في الجملة الثانية من حيث الدلالة، ففي الجملة الأولى (صيحة) هي صيحة أهلك الله بها أهل القرية التي أرسل

(1) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، (390/3-391).

(2) المصدر السابق، (390/3-391).

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (2081).

إليها الرسل، فكذبهم أهلها وقتلوا الرجل (حبيبا النجار)⁽¹⁾ الذي جاء يحثهم على اتباع الرسل، صاح بهم جبريل-عليه السلام- فإذا هم ميتون لا حراك بهم قد أخدمت أنفاسهم حتى صاروا كالنار الخامدة، قال الصابوني: <<وقد روي أنه لما قتل (حبيب النجار) غضب الله له، فجعل لهم النقمة، فأمر جبريل، فصاح بهم صيحة واحدة، فماتوا عن آخرهم، فجعل طريق استئصالهم بالصيحة>>⁽²⁾، أما (صيحة) في الجملة الثانية، فهي صيحة البعث والنشور، بدليل قوله تعالى ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يس/53، وهي نفخة إسرافيل الثانية في الصور، قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ (سورة الزمر، الآية 68).

وقد وهم أبو يحيى زكرياء الأنصاري حينما زعم أن (صيحة) الواردة في الجملة الأولى هي صيحة الصعق-أي نفخة إسرافيل الأولى في الصور الواردة في الآية أنفا- قال <<ذكر [أي الصيحة] هنا [أي في سورة يس] مرتين، وليس بتكرار، لأن الأول هي النفخة التي يموت بها الخلق، والثانية هي النفخة التي يحيى بها الخلق⁽³⁾>>، والدليل على أن (صيحة) الواردة في الجملة الأولى ليست نفخة الصعق هي الآية قبلها ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ (سورة يس، الآية 28)، ثم وردت بعدها مباشرة الجملة ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ (سورة يس، الآية 29)، فالضمير في (قومه) يعود على (حبيب النجار) الذي حث أهل القرية على اتباع الرسل فقتلوه، بدليل قوله تعالى ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (الآيتين 26، 27 من سورة يس)، و التقدير فقتلوه، فقيل ادخل الجنة.

(1) هو الرجل الذي قال فيه الله تعالى ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ (سورة يس، الآية 20)

(2) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، (11/3).

(3) زكرياء الأنصاري، فتح الرحمن، ص 472.

وقرأ ابن مسعود وعبد الرحمان بن الأسود (إلا زقية) وهي قراءة شاذة⁽¹⁾، وقد ضعفها أبو جعفر النحاس لمخالفتها للمصحف واللغة قال: << هذا مخالف للمصحف، وأيضا فإن اللغة المعروفة زقا يزقو، إذا صاح، فكان يجب على هذا أن يكون (إلا زقوة) >>⁽²⁾، أما أبو حاتم فقد جعل (الياء) في (زقية) مبدلة من (واو) للتخفيف، قال ابن جني <<أما أبو حاتم فصرف الفعل على الواو، فلم ير للياء فيه تصريفا، وقال أصلها (زقوة) إلا أن الواو أبدلت للتخفيف ياءً، وشبهه بقولهم أرض مسنئة⁽³⁾، وإنما هو مسنوة وقوله:

أنا اللبثُ معدياً عليّ وعادياً⁽⁴⁾

أي معدواً عليه >>⁽⁵⁾. أما الفراء فجعل (زقية) لغة قال: <<والزقية والزقوة لغتان، يقال: زقيتُ وزقوتُ، وأنشدني بعضهم وهو يذكر امرأة:

تَلِدُ غُلَامًا عَارِمًا يُؤْذِيكَ وَلَوْ زَقَيْتَ كَرْقَاءَ الدِّيَكِ⁽⁶⁾ >>⁽⁷⁾.

وهناك من جعل الياء أصلا في (زقية)، قال ابن جني: <<وأثبت أبو العباس بن يحيى الياء في (زقية) أصلا >>⁽⁸⁾، أما ابن جني فكأنه جعل الواو والياء أصلا في (زقية) قال <<وأما (زقية) فيقال: زقا الطائر يزقو ويزقي، زقوا وزقيا وزقأء: إذا صاح، وهي الزقوة

⁽¹⁾ ابن جني. المحتسب، (252/2).

⁽²⁾ أبو جعفر النحاس. إعراب القرآن، (391/3).

⁽³⁾ يقال سناها الغيث يسنوها فهي مسنوة ومسنئة، يعني سقاها، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزملائه [د.ب.ط. دار المعارف، دبت]، (2129/3)، (سنى).

⁽⁴⁾ هذا عجز بيت من الطويل، صدره (وقد علمت عرسي ملىكة أنني)، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزنة الأدب (101/2)، وسر صناعة الإعراب (691/2)، وشرح أبيات سيبويه (433/2)، وشرح اختيارات المفصل: 771، وشرح التصريح (382/2)، والكتاب (385/4) ولسان العرب (219/5) (نظر) - (34/15) (عدا) - (115/6) (شمس) - (148/14) (جفا)، المقاصد النحوية (589/4)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص: 569-600، وأمالي ابن الحاجب ص: 331، وأوضح المسالك (390/4)، وشرح الأشموني (827/3)، وشرح شافية ابن الحاجب ص: 172، وشرح شواهد الشافية ص: 400، وشرح المفصل (36/5-22/10-110)، والمحتسب (207/2)، والمقرب (187/2)، والممتع في التصريف (550/2)، والمنصف (118/1) (122/2) (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، (325-324/8)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، (1071/2)).

اللغة: (العريس) بالكسر: زوج الرجل، (ملىكة) تصغير مليكة.

⁽⁵⁾ ابن جني، المحتسب، (252/2-253).

⁽⁶⁾ لم أجد هذا البيت لا في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية، ولا في المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية.

⁽⁷⁾ الفراء، معاني القرآن، (375/2).

⁽⁸⁾ ابن جني، المحتسب، (253/2).

والزقية⁽¹⁾. وكأنه إنما استعمل هنا صياح الطائر: الديك ونحوه تنبيها على أن البعث بما فيه من عظيم القدرة وإعادة ما استتر، وانتشار الموتى من القبور، سهل على الله سبحانه كزقية زقاها طائر، فهذا نحو من قوله تعالى ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَبْعَثُكُمْ إِلَّا كُنُفًا وَأَحَدًا﴾ (سورة لقمان الآية 28).

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جملي هذا النمط قصر حقيقي.

الأمر عبد القادر للعطوم الإسلامية

⁽¹⁾ المصدر السابق (252/2).

النمط الخامس: قصر الخبر على المبتدأ

(إن)+(الخبر)+(إلا)+(المبتدأ).

تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً:

كما بينا من قبل⁽¹⁾ فإن الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وأنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن هناك ضرر، ولكنه في بعض الأحيان قد يكون تقديم الخبر على المبتدأ واجباً ولازماً، ومن بين المواضع⁽²⁾ التي ذكرها النحاة، ويجب تقديم الخبر فيها على المبتدأ: عندما يكون المبتدأ محصوراً، أي عندما يُحصَر الخبر في المبتدأ أو يُقصر عليه، قال ابن عقيل في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر <<أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو(إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد) ومثله(مالنا إلا أتباع أحمد)>>⁽³⁾ <<⁽⁴⁾

* * *

ويشتمل هذا النمط على جملتين:

- 1- قال الله تعالى في الكفار ﴿إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه﴾ (غافر، الآية 56).
- 2- وقال: ﴿إن عليك إلا البلاغ﴾ (سورة الشورى، الآية 48).

* * *

⁽¹⁾ ينظر: الفصل الأول من هذا البحث، ص 17.

⁽²⁾ هناك ثلاثة مواضع أخرى مشهورة يجب فيها تقديم الخبر وهي؛ الأول: أن يوقع تأخيره في ليس ظاهر، نحو(في الدار رجل) و(عندك مال) لأن تأخيره يوقع في لباس الخبر بالصفة، الثاني: أن يكون الخبر لازم الصدرية، نحو(أين زيد)، الثالث: أن يعود ضمير منصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى ﴿أم على قلوب أفعالها﴾ (سورة محمد، الآية 24). ينظر ابن هشام، أوضح المسالك،

(215، 214، 213/1).

⁽³⁾ هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول:

وَحَبْرَ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا إِتْبَاعُ أَحْمَدًا.

⁽⁴⁾ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (226/1).

المقصور في هذا النمط هو شبه الجملة من الجار والمجرور في كلتا الجملتين، وحروف الجر فيه هي (في) في الجملة الأولى و(على) في الجملة الثانية، ودل حرف الجر (في) على الظرفية المكانية، و(الكبر) في الحقيقة يكون في القلب، ولكن لما كان القلب في الصدر، والصدر يحتوي القلب الذي فيه الكبر، فالصدر يحتوي الكبر، أما حرف الجر (على) فيدل على الاستعلاء المعنوي، إذ البلاغ لما كان فيه مشقة أصبح كأنه حمل ثقيل على الرسول-صلى الله عليه وسلم-.

وجلّ المعربين⁽¹⁾ جعلوا شبه الجملة من الجار والمجرور في كلتا الجملتين خبراً مقدماً، والاسم بعد (إلا) مبتدأ مؤخر، وابن الأنباري أعرب الجملتين إعراباً آخر، قال في الجملة الأولى: << و كبر مرفوع بالظرف⁽²⁾، وهو (في صدورهم)، لأن الظرف قد فرغ له، كما تقول: ما في الدار إلا زيد >>⁽³⁾، وإذا كان ابن الأنباري قد جعل (كبر) مرفوع بالجار والمجرور - وهو يقصد أنه مرفوع على الفاعلية - فإني لا أدري ما إعرابه الدقيق للجار والمجرور نفسه؟ هل هو نائب عن الفعل حلّ محله بحيث يقدر له فعل يتعلق به، كأن يقدر مثلاً (إن استقر في صدورهم إلا كبر)، وهذه مسألة خلافية بين النحويين، وقد ذكرت في النمط الثاني من هذا الفصل كثيراً من جزئياتها⁽⁴⁾، عندما تكلمت عن قوله تعالى ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾ (سورة الحجر، الآية 21). وشاء الله أن أجد هذه المسألة - وأنا أحرر هذا النمط في كتاب شذور الذهب لابن هشام أكثر تحريراً مما وجدتها في غيره، فأحببت أن أنقل كلامه هنا، قال: << إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل - وهو النفي والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول - عملاً فعل الاستقرار، فرفعا الفاعل المضمّر أو الظاهر، تقول (ما عندك مالٌ)، و(ما في الدار زيدٌ) والأصل (ما استقر عندك مالٌ)، و(ما استقر في الدار زيدٌ)، فحذف الفعل وأُتيب الظرف

(1) ينظر مثلاً: إبراهيم الكرباسي، إعراب القرآن، (138/7)، (272).

(2) يقصد بالظرف هنا الجار والمجرور.

(3) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (333/2).

(4) ينظر النمط الثاني من هذا الفصل، ص 50-52.

والمجوروز عنه، و صار العمل لهما عند المحققين، وقيل إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالك، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخرًا، والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير»⁽¹⁾.

وأريد أن أعقب على كلام ابن هشام بتعقيبين اثنين:

أولاً: قوله (فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجوروز عنه)، هل الظرف والمجوروز ينوبان عن الفعل في الدلالة والمعنى وبالتالي ينوبان عنه في العمل؟ وبعبارة أخرى هل يحلان محل الفعل؟ فمثلاً الجملتان (ما عندك زيد)، و (ما استقر زيد)، الثانية لا تعبر عن معنى الأولى، ونحن نعلم أنه لا يعمل عمل الفعل إلا ما ناب عنه في الدلالة، وحل محله، كاسم الفاعل في قولنا (ما قائم زيد) يعني (ما قام زيد)، وكاسم الفعل في قولنا (هيهات زيد) يعني (بعُد زيد)، وكالمصدر في قولنا (ضرباً زيداً) يعني (اضرب زيداً)، حتى أننا نجد أن المصدر الذي فيه حروف الفعل ومعناه، إذا كان لا يحل محل الفعل في الجملة لا يعمل عمله، فمثلاً في قولنا (له صوت صوت حمار)، فإن (صوت) الأول ليس هو العامل في (صوت) الثاني لأنه لا يحل محل الفعل (صوت)، قال ابن هشام >>ولا يجوز في نحو (مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار)، أن تنصب (صوت) الثاني بـ (صوت) الأول؛ لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبي ذلك؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به»⁽²⁾، لذلك النحاة يقدرون لـ (صوت) الثاني معمولاً محذوفاً، قال المكودي >>المصدر إذا لم يحل محله (أن) أو (ما) لا يعمل عمل الفعل، نحو: له صوت صوت حمار) ولذلك جعل (صوت حمار) معمولاً لفعل محذوف»⁽³⁾.

ولذلك يرى البحث أن العمل للمحذوف (استقر) كما اختاره ابن مالك، لا للظرف والمجوروز لأنهما لا فيهما حروف الفعل، ولا يدلان على معناه، ولا يحلان محله، بل هما في حاجة إلى فعل يتعلقان به.

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 410.

(2) جمال الدين عبد الله بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد الدين [د. ط، الجزائر: دار رحاب، دبت]، ص: 284.

(3) المكودي، شرح المكودي، ص: 110-111.

ثانياً: قوله (الأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير)، فهو يرجح الوجه الأول، أي إعراب ما بعد (إلا) فاعلاً- سواء بشبه الجملة قبله أو بفعل الاستقرار المقدر كما رجح البحث- على الوجه الثاني، أي إعراب ما بعد (إلا) مبتدأ مؤخرًا، وشبه الجملة قبله خبرًا مقدمًا، وعلل ذلك بسلامة الأول من مجاز التقديم والتأخير!

فنقول إن التقديم والتأخير هنا ليس من باب الجواز، بل هو من باب الوجوب، كما بينا ذلك في مطلع هذا النمط⁽¹⁾، فلا يمكن للخبر هنا أن يتأخر عن الأصل حتى نقول إن هذا الوجه الإعرابي مرجوح لمخالفته الأصل، ثم هب أن التقديم والتأخير هنا جائز، ليس التقديم والتأخير بصفة عامة يؤديان أغراضا بلاغية كالاختصاص مثلا، لم تكن لتؤدي بدونهما، وقد تكون هذه الأغراض مقصودة في الآيات القرآنية، مثل قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة/4)، وهل نقول إن الآية الكريمة غير سليمة من مجاز التقديم والتأخير؟

ومهما يكن فإن إعراب ما بعد (إلا) فاعلاً، يجعل جملي هذا النمط فعليتين لا اسميتين، فتكونان ليستا من هذا البحث.

المقصور عليه ومكوناته في هذا النمط:

المقصور عليه في جملي هذا النمط هو المبتدأ، وجاء مفردا في كلتا الجملتين، حيث جاء نكرة في الجملة الأولى (كبر) وجاءت بعده صفة هي الجملة الاسمية (ما هم بالغيه)، وقد اختلف في إعراب الضمير في (بالغيه)، قال ابن أبي العز: >>الضمير في محل الجر على رأي صاحب الكتاب⁽²⁾ وعلى مذهب أبي الحسن⁽³⁾ في محل نصب<<⁽⁴⁾ فالجر على الإضافة من باب إضافة اسم الفاعل (بالغين) إلى مفعوله، والنصب على أنه مفعول به لاسم الفاعل (بالغين)، والنون في (بالغين) تكون حذف للإضافة على الإعراب الأول، وتكون حذفت تخفيفا على الإعراب الثاني لاتصال الضمير باسم الفاعل، أو تشبيها له بالمضاف، كما اختلف في عود هذا الضمير، قال أبو جعفر النحاس >>قال أبو إسحاق: المعنى (ما في

(1) ينظر هذا النمط، ص 70

(2) هو سيبويه.

(3) هو الأخفش.

(4) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (218/4).

صدورهم إلا كبر ما هم ببالغي إرادتهم فيه، فقدره على الحذف، وقال غيره المعنى (ببالغي الكبر، على غير حذف)⁽¹⁾، أي أن الضمير على الرأي الأول يعود على ما يريدون من كبرهم، أي يعود على موجب الكبر ومقتضاه، أما على الرأي الثاني فيعود على الكبر نفسه.

وأود هنا أن أقف عند معنى (الكبر) الذي في صدور الكفار، ومعنى (بلوغه) الذي نفاه الله عنهم، ورأي العلماء في ذلك، قال أبو حيان: >>(إن في صدورهم إلا كبر) أي تكبر وتعظيم وهو إرادة التقدم والرياسة وذلك هو الحامل على جدالهم بالباطل ودفعهم على ما يجب لك [أي الرسول- صلى الله عليه وسلم-] من تقدمك عليهم لما منحك [الله تعالى] من النبوة وكلفك من أعباء الرسالة، (ما هم ببالغيه)، أي ببالغي موجب الكبر ومقتضيه من رياستهم وتقدمهم، وفي ذلك إشارة إلى أنهم لا يرأسون ولا يحصل لهم ما يؤملونه>>⁽²⁾، هذا على أن الذين في صدورهم كبر، هم كفار قريش، وأن كبرهم هو إرادتهم للرياسة، وأن الله نفى أن تكون لهم رياسة أو ملك، مع أن (الكبر) قد يكون أشمل من ذلك، وهو التكبر على الحق ودفعه، وقيل إن الآية نزلت في اليهود خاصة، قال الزمخشري، بعد أن ذكر الرأي الأول >>وقيل المجادلون هم اليهود، وكانوا يقولون: يخرج صاحبنا المسيح بن داود، يريدون الدجال ويبلغ سلطانه البر والبحر، وتسير معه الأنهار، وهو آية من آيات الله فيرجع إلينا الملك، فسمى الله تمنيهم هذا كبراً، ونفى أن يبلغوا متمناهم>>⁽³⁾.

أما المقصور عليه في الجملة الثانية فهو (البلاغ)، وقيل معنى البلاغ هنا هو التبليغ، قال عبد الواحد صالح >>(أي ما عليك إلا التبليغ)>>⁽⁴⁾.

نوعية القصر في هذا النمط:

يبدو أن القصر في جملتي هذا النمط إضافي.

فالقصر في الجملة الأولى بالنظر إلى سببين، الأول: أن يكون جدال الذين يجادلون في آيات الله ناتجا عن علم وحجة وبرهان، الثاني: أن يكون جدالهم ناتجا عن تكبرهم على الحق، فأثبتت الجملة السبب الثاني بالقصر لتؤكد على نفي السبب الأول، بعد أن كانت الآية-ال

(1) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (39/4).

(2) أبو حيان، البحر المحيط (471/7).

(3) الزمخشري، الكشاف، (173/4).

(4) عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (416/10).

وردت فيها الجملة- قد صرحت بنفيه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانِ

أَتَاهُمْ﴾ (سورة غافر، الآية 56) والسلطان هنا هو العلم والحجة والبرهان.

والقصر في الجملة الثانية بالنظر إلى سببين أيضا، الأول: أن يكون الرسول- صلى الله عليه وسلم- أرسل للمشركين ليبلغهم رسالة ربه، والثاني: أن يكون أرسل إليهم ليحفظ أعمالهم ويُسأل عنها، فأثبتت الجملة السبب الأول بالقصر لتؤكد على نفي السبب الثاني، بعد أن كانت الآية- التي وردت فيها الجملة- قد صرحت بنفيه ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾⁽¹⁾ (سورة الشورى، الآية 48).

(1) حفيظا: أي تحفظ أعمالهم وُسأل عنها. ينظر عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان [ط. 1]؛ بيروت: دار الفكر، 1423 هـ= 2002 م]، ص 559.

هذا جدول إحصائي للفصل الأول من هذا البحث يبين عدد الأنماط في هذا الفصل وأشكالها و عدد الجمل في كل نمط منها:

عدد الجمل في النمط	شكل النمط	رقم النمط
42	قصر المبتدأ على الخبر (المفرد) (إن)+مبتدأ+(إلا)+خبر (مفرد)	01
13	قصر المبتدأ على الخبر (جملة) (إن)+مبتدأ+(إلا)+خبر (جملة)	02
17	قصر المبتدأ على الخبر (شبه جملة) (إن)+مبتدأ+(إلا)+خبر (شبه جملة)	03
2	قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ (إن)+ناسخ+مبتدأ+(إلا)+خبر.	04
2	قصر الخبر على المبتدأ (إن)+خبر+(إلا)+مبتدأ	05
76	المجموع:	

الفصل الثاني

الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي (ما) + مقصور + أداة الاستثناء (ال) + مقصور عليه.

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر (مفرد)

النمط الثاني : قصر المبتدأ على الخبر (جملة)

النمط الثالث : قصر المبتدأ على الخبر (شبه جملة)

النمط الرابع: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

النمط الخامس: قصر الخبر على المبتدأ

النمط السادس: قصر الخبر على المبتدأ بوجود ناسخ

النمط السابع : قصر الجملة الاسمية على البدل

النمط الثامن : قصر الجملة الاسمية على المفعول به

النمط التاسع : قصر الجملة الاسمية على الحال

النمط العاشر : قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ

من الأدوات النافية الأخرى-غير (إن)- التي تصلح لأن تدخل على الجملة الاسمية
الأداة (ما)، ويرى برجشتراسر أن(ما) النافية يمكن أن يكون أصلها (ما)الاستفهامية،
قال: <<...ف(ما) و(إن) يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام، وهذا ظاهر في (ما)، فهي
(ما)الاستفهامية بعينها في الأصل لاشك في ذلك، وإن صعب تصور الطريقة التي ينبغي أن
تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي>>(1).

وقد عقب عبد الله بوخلخال على ذلك فقال <<ولم أعثر عند النحاة العرب على ما
ذهب إليه برجشتراسر رغم ما ذكره في معانيها المتعددة(2)، من النافية والاستفهامية
والشرطية والمصدرية والكافة والزائدة وغيرها>>(3).
و(ما)النافية تدخل على الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والذي يهمنا هنا هو دخولها
على الجملة الاسمية.

فإذا دخلت(ما)النافية على الجملة الاسمية <<كان للعرب فيها مذهبان، أحدهما: أن
ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب أهل الحجاز، وذلك قولك: ما زيدٌ قائماً... والثاني: ألا
تعمل شيئاً، وهذا مذهب بني تميم، تقول من ذلك: ما زيدٌ قائمٌ، وما عبد الله خارجٌ، فإن قدمت
الخبر أو أوجبه استوت اللغتان، وذلك قولك: ما قائمٌ زيد، وما زيدٌ إلا قائمٌ>>(4).
وإنما لم تعمل(ما)النافية عند بني تميم لأن(ما) حرف لا يختص، لدخوله على الاسم
نحو(ما زيدٌ قائمٌ) وعلى الفعل نحو(ما يقوم زيدٌ)، وما لا يختص فحقه ألا يعمل، أما أعمالها
عند أهل الحجاز فلشبهها ب(ليس) في أنها لنفي الحال عند الإطلاق.

وقد وردت في القرآن الكريم عاملة على لغة أهل الحجاز في موضعين اثنين هما: قوله

تعالى ﴿ما هذا بشرًا﴾ (سورة يوسف، الآية 31)، وقوله تعالى ﴿ما هن أمهاتهم﴾ (المجادلة/2)

(1) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 170.

(2) (ما) تكون اسماً ولها خمسة مواضع؛ تكون استفهاماً، شرطاً، تعجباً، موصولة، ونكرة موصوفة، وتكون حرفاً ولها خمسة مواضع
أيضاً؛ تكون نافية، مصدرية، زائدة، مسلطة، مغيرة، ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص 86-91.

(3) بوخلخال، التعبير الزمني(2/216).

(4) الرماني، معاني الحروف، ص 88.

و(ما)النافية لا تعمل عند أهل الحجاز إلا بشروط، لأنها لما كان عملها تشبيها لها(ليس) أصبحت كالفرع عن الأصل فهي ليست قوية في العمل، ومن هذه الشروط؛ أولاً: ألا تزداد بعدها(إن)، ثانياً: ألا ينتقض نفيها ب(إلا)، ثالثاً: ألا يتقدم خبرها على اسمها، رابعاً: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، خامساً: ألا تتكرر(ما)، سادساً: ألا يبدل من خبرها موجب؛ نحو: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به)⁽¹⁾.

وهذه الشروط في بعضها خلاف بين النحويين، والذي يهمنا هنا هو الشرط الثاني؛ وهو أن ما النافية تعمل عمل (ليس) إذا لم ينتقض نفيها ب(إلا)، فإذا انتقض فلا عمل لها. غير أن هناك من النحويين من لم يشترط هذا الشرط، فأجاز أعمال (ما) عمل (ليس) مع انتقاض خبرها ب(إلا)، منهم يونس بن حبيب من غير رواية سيبويه والشلوبين⁽²⁾. وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجئوناً بأهلهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعدباً⁽³⁾

ف(ما) نافية و(الدهرُ) اسمها، و(منجئوناً) خبرها، وكذلك في الشطر الثاني (ما) نافية، و(صاحبُ الحاجاتِ) اسمها، و(معدباً) خبرها.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة مثل هذه الشواهد، ويؤولونها؛ فأولوا (منجئوناً) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجئوناً، والجملة الفعلية (يشبه) في محل رفع خبر المبتدأ⁽⁴⁾، ومنهم من جعل (منجئوناً) مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير

(1) ينظر هذه الشروط: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (1/279-284).

(2) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم [د، طالقاهرة: عالم الكتب،

1421هـ=2001م] (2/110).

(3) هذا البيت من الطويل وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص: 219، وبلا نسبة في أوضح المسالك (1/276)؛ وتلخيص الشواهد ص: 271؛ والجني الدانيص: 325؛ وخزانة الأدب (4/130)، (9/249-250)؛ والدرر (2/98)، (3/171)؛ ورصف المباني ص: 311؛ وشرح الأشموني (1/121)؛ وشرح لتصريح (1/197)؛ وشرح المفصل (8/75)؛ ومغني اللبيب ص: 73؛ والمقاصد النحوية (2/92)؛ وهمع الهوامع (1/123-230).

(المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية) (1/115)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (1/38).

اللغة: منجئون) (الذولاب الذي يستقى عليه.

(4) ينظر عبد السلام ابن عبد الرحمن السلطاني، شرح شواهد الأشموني [د، ط، دم، دب، ص: 297، 298.

(5) المفعول المطلق هو (دوران) فلما حذف قام المضاف إليه (منجئون) مقامه .

(6) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 1/374.

مضاف ،اي: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون⁽⁵⁾ ، والجملة الفعلية (يدور) في محل رفع خبر⁽⁶⁾ ، وبنفس الطريقة أولوا الشطر الثاني.

ولا يخفى ما في هذا التخريج من تكلف، وإنما نقول إن(ما)النافية لا تعمل إذا انتقض نفيها(إلا)إلا في ضرورة الشعر، لما فيه من الالتزام بالقافية والوزن.

و في جمل هذا الفصل كله لم تأت(ما)عاملة لانتقاض نفيها ب(إلا).

هذا وإني سأعني هنا بدراسة الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر

بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي(ما)+مقصور+أداة الاستثناء(إلا)+مقصور عليه.

ولقد أحصيت هنا تسع وستين جملة موزعة على عشرة أنماط وهي:

النمط الأول:قصر المبتدأ على الخبر المفرد

(ما)+مبتدأ+(إلا) +خبر مفرد.

النمط الثاني: قصر المبتدأ على الخبر الجملة

(ما)+مبتدأ+(إلا) +خبر جملة.

النمط الثالث: قصر المبتدأ على الخبر شبه الجملة.

(ما) +مبتدأ +(إلا) +خبر شبه جملة.

النمط الرابع: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ.

(ما) +ناسخ(كان)+مبتدأ (اسم كان)+(إلا)+خبر(خبر كان).

النمط الخامس:قصر الخبر على المبتدأ.

(ما) +خبر+(إلا) +مبتدأ .

النمط السادس: قصر الخبر على المبتدأ بوجود ناسخ.

(ما) +ناسخ (كان)+خبر(خبر كان)+(إلا) +مبتدأ (اسم كان).

النمط السابع:قصر الجملة الاسمية على البدل.

(ما) +جملة اسمية+(إلا)+بدل.

النمط الثامن: قصر الجملة الاسمية على المفعول به.

(ما) +جملة اسمية+(إلا) +مفعول به.

النمط التاسع: قصر الجملة الاسمية على الحال.

(ما) + جملة اسمية + (إلا) + حال.

النمط العاشر: قصر الجملة الاسمية المنسوخة على الحال.

(ما) + جملة اسمية منسوخة + (إلا) + حال.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر المفرد

(ما) + مبتدأ + (الآ) + خبر مفرد.

أحصيت في هذا النمط خمسا وعشرين جملة هي:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى- في أهل الكتاب- ﴿ أَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (البقرة، الآية 85)
- 2- وقال ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ (آل عمران، الآية 144).
- 3- وقال ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ (آل عمران، الآية 185).
- 4- وقال ﴿ مَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صَدِيقَةٌ ﴾ (المائدة الآية 75).
- 5- وقال ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ (الأنعام الآية 32)
- 6- وقال ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالِكُمْ ﴾ (الأنعام الآية 38).
- 7- وقال ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (التوبة الآية 38).
- 8- وقال- حكاية عن امرأة العزيز- ﴿ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (يوسف الآية 25).
- 9- وقال ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ ﴾ (الرعد الآية 26).
- 10- وقال- حكاية عن قوم نوح عليه السلام- ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ بِرِيدٌ أَنْ يُتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المؤمنون الآية 24).

- 11- وقال حكاية عن قوم كذبوا رسولهم ﴿ ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تاكلون منه ويشرب مما تشربون ﴾ (المؤمنون الآية 33).
- 12- وقال حكاية عن ثمود في تكذيبهم لصالح عليه السلام- ﴿ ما أنت إلا بشر مثلنا ﴾ (الشعراء الآية 154).
- 13- وقال حكاية عن أصحاب الأيكة في تكذيبهم لشعيب- عليه السلام- ﴿ وما أنت إلا بشر مثلنا ﴾ (الشعراء الآية 186).
- 14- وقال حكاية عن آل فرعون في تكذيبهم لموسى عليه السلام ﴿ قالوا ما هذا إلا سحر مفترى ﴾ (القصص الآية 36).
- 15- وقال ﴿ ما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ﴾ (العنكبوت الآية 64).
- 16- وقال حكاية عن الكافرين في تكذيبهم للرسول - صلى الله عليه وسلم- ﴿ قالوا ما هذا إلا رجل يريد أن يصدكم عما كان يعبد آباؤكم ﴾ (سبأ الآية 43).
- 17- وقال حكاية عنهم أيضا ﴿ وقالوا ما هذا إلا إفك مفترى ﴾ (سبأ الآية 43).
- 18- وقال حكاية عن أصحاب القرية في تكذيبهم للرسول- عليهم السلام- ﴿ قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ (سورة يس الآية 15).
- 19- وقال حكاية عن الكفار ﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ﴾ (الجاثية الآية 24).
- 20- وقال- يأمر رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول- ﴿ وما أنا إلا نذير مبين ﴾ (الأحقاف الآية 9).
- 21- وقال حكاية عن العاق لوالديه ﴿ فيقول ما هذا إلا أساطير الأولين ﴾ (الأحقاف الآية 17).
- 22- وقال ﴿ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر ﴾ (القمر الآية 50).

23- وقال ﴿ وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ﴾ (الحديد الآية 20)

24- وقال ﴿ وما هو إلا ذكر للعالمين ﴾ (القلم الآية 52).

25- وقال ﴿ وما يعلم جنود ربك إلا هو وما هي إلا ذكرى للبشر ﴾ (سورة المدثر الآية 31).

* * *

أحوال المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو المبتدأ، وقد جاء في الغالب ضميراً، حيث جاء كذلك في سبع جمل ، وجاء اسم إشارة في سبع جمل، وجاء موصوفاً في ست جمل، وجاء مضافاً في أربع جمل، وجاء اسماً صريحاً-غير موصوف ولا مضاف- في جملة واحدة، والجدول الآتي يبين ذلك.

المجموع	أرقام الجمل	المقصور
7	12-13-18-19-20 24-25	ضمير
7	10-11-14-15-16 17-21	اسم إشارة
6	3-4-5-6-9-23	اسم موصوف
4	1-7-8-22	اسم مضاف
1	2	اسم مفرد (غير موصوف ولا مضاف)

نلاحظ أن في الجملتين الأولى والثامنة المقصور هو المبتدأ (جزء) وقد أضيف إلى اسم الموصول (من)، ثم جاءت جملة صلة الموصول فعلية في كلتا الجملتين وهي (يفعل ذلك

منكم) في الجملة الأولى، و(أراد بأهلك سوءاً) في الجملة الثامنة، والفعل في جملة الصلة بالنسبة للجملة الأولى فعل مضارع (يفعل) يدل على الحال المتجدد، أما الفعل في جملة الصلة بالنسبة للجملة الثامنة، فهو فعل ماضٍ (أراد) يدل على الماضي المنقطع، وكان امرأة العزيز تلتفت في كذبتها فجعلت يوسف-عليه السلام-أراد إرادة واحدة في الماضي وانقطعت إرادته، لعلمها أنه بريء، وأنها هي المريدة في الحقيقة إرادة غير منقطعة، فلو لم تتلطف وعكست الأمر كلية لقال (فما جزاء من يريد بأهلك سوءاً).

في الجملة السادسة: (من) الزائدة قبل المبتدأ (دابة) تفيد الاستغراق، فيشمل المبتدأ جميع الدواب، والوصف (في الأرض) يخصه بدواب الأرض، وقد يكون (من دابة) يشمل دواب الأرض فقط لمقابلته (طائر) فتكون (في الأرض) صفة مؤكدة، وحرف النفي (لا) قبل (طائر) لتأكيد نفي (ما)، والجملة الفعلية (يطير بجناحيه) بعده صفة مؤكدة له.

وقرى ﴿ولا طائر﴾ بالرفع⁽¹⁾ عطفاً على موضع (دابة) والتقدير: (وما دابة ولا طائر يطير بجناحيه)، وقد أجاز الفراء الرفع، قال: >>(طائر) مخفوض ورفع جائر كما تقول: ما عندي من رجل ولا امرأة، وامرأة؛ من رفع قال: ما عندي من رجل ولا عندي امرأة، كذلك قوله تعالى ﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة﴾ (يونس/61).

ثم قال ﴿ولا أصغر من ذلك﴾ (ولا أصغر)⁽²⁾ ولا أكبر من ذلك (ولا أكبر)⁽²⁾ ﴿يونس/61﴾، إذا نصبت أصغر فهو في نية خفض، ومن رفعه رده على المعنى >>⁽³⁾.

⁽¹⁾ لم أجد قراءة الرفع هذه في ما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، وقد قال بوجود هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط (119/4) عن ابن أبي عبيدة، وقال بها القرطبي في تفسيره (419/6) عن الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق.

⁽²⁾ قرأ حمزة ويعقوب وخلف بالرفع، والباقون بالفتح: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (285/2).

⁽³⁾ الفراء، معاني القرآن، (332/1).

وهناك من رجح الخفض على الرفع، قال ابن أبي العز: «والجر أجود وعليه الجمهور إذ التقدير: وما من دابة في الأرض ولا من طائر، و(من) تدل على معنى الاستغراق وتغني عن أن يقال: وما من دواب ولا طير، وحذفها لا يدل على ذلك»⁽¹⁾.

في الجملة السابعة: المبتدأ (متاع) مضاف إلى (الحياة)، والدنيا صفة للمضاف إليه (الحياة)، و(في الآخرة) قدره الزمخشري (في جنب الآخرة)⁽²⁾، وهو متعلق بمحذوف حال من (متاع) والتقدير: فما متاع الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة⁽³⁾، وقال الحوفي: «إنه متعلق (بقليل) وهو خبر المبتدأ، قال وجاز أن يتقدم الظرف على عامله المقرون بـ(إلا) لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال ولو قلت (ما زيدٌ عمراً إلا يضرب) لم يجز»⁽⁴⁾.

ويرجح الرأي الأول لسببين: الأول: من جهة الصناعة، حيث لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها. والثاني: من ناحية المعنى، فتعلق (في الآخرة) بقليل يعني أن متاع الدنيا يكون قليلاً في الآخرة، فتكون (الآخرة) ظرفاً لمتاع الدنيا، وهذا غير صحيح، لأن متاع الدنيا ومتاع الآخرة منفصلان، والآية إنما تدل على أن كمية متاع الدنيا قليلة بالنظر إلى كمية متاع الآخرة، مهما بدا لنا أن كمية متاع الدنيا كثيرة، وربما هذا ما أشار إليه العكبري في الجملة التاسعة المشابهة لهذه الجملة، قال: «(في الآخرة) التقدير: في جنب الآخرة، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للحياة ولا للدنيا؛ لأنهما لا يقعان في الآخرة؛ وإنما هو حال، والتقدير: وما الحياة القريبة كأنه في جنب الآخرة»⁽⁵⁾.

الأوجه الإعرابية في الجملتين الأولى والثامنة:

هناك وجه إعرابي آخر في إعراب الجملتين الأولى والثامنة غير الوجه الذي ذكرنا سابقاً، وهو أن تعرب (ما) اسم استفهام مبتدأ و(جزاء) خبره، والتقدير: أي شيء جزاء، ويعرب ما بعد (إلا) بدل من (جزاء).

(1) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (145/2).

(2) الزمخشري، الكشاف، (271/2).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (465/3).

(4) المصدر السابق، 3/ 465.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (757/2).

وجل المعربين⁽¹⁾ - فيما بين يدي من كتب إعراب القرآن- ذكروا الوجهين دون ترجيح⁽²⁾، وذلك لاحتمال (ما) أن تكون حرفا للنفي أو اسما للاستفهام، فالوجهان جائزان، وما كان للبحث إلا أن يختار الأول، لأنه يجعل هاتين الجملتين في هذا البحث حقيقة، لأنه التزم أسلوب القصر بالنفي والاستثناء، أما الوجه الثاني، فإن كان فيه نفي فهو مستفاد من الاستفهام⁽³⁾ وليس نفيًا محضًا.

أحوال المقصور عليه في هذا النمط:

المقصور عليه في هذا النمط هو الخبر في حال كونه مفردا-ليس بجملة ولا بشبه جملة- وقد جاء في الغالب موصوفا، حيث جاء كذلك في ست عشرة جملة، وجاء مضافا في ثلاث جمل، وجاء معطوفا عليه في ثلاث جمل، وجاء مفردا - غير مضاف ولا موصوف ولا معطوف عليه- في جملتين، وجاء مضافا وموصوفا في جملة واحدة، والجدول الآتي يبين ذلك.

المجموع	أرقام الجمل	المقصور عليه
16	1-2-4-6-10-11-12-13-14-16-17-18-20-22-24-25.	موصوف
3	3-21-23.	مضاف
3	5-8-15.	معطوف عليه
2	7-9.	مفرد
1	19	مضاف وموصوف

(1) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (87/1). وسليمان ياقوت، إعراب القرآن (215/1-216).

(2) إلا أن الكرباسي قال <<هو الأول أفصح>>: الكرباسي، إعراب القرآن (114/1).

(3) قد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معانيها الأصلية لمعان أخرى تُستفاد من سياق الكلام كالنفي، ينظر: علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة [د.ط، وهران: ديوان المطبوعات الجامعية. د.ت]. ص 199.

في الجملة السابعة ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾ (التوبة، الآية 38). يمكن أن يكون (قليل) صفة لموصوف محذوف والتقدير (إلا متاع قليل)، وفي الجملة التاسعة ﴿وما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع﴾ (الرعد/26) يمكن أن يكون (متاع) موصوفا لصفة محذوفة والتقدير (إلا متاع قليل)، وتكون هاتان الجملتان تفسر إحداها الأخرى، ففي الجملة السابعة حذف الموصوف (متاع) لذكره في الجملة التاسعة، وفي الجملة التاسعة حذفت الصفة (قليل) لذكرها في الجملة السابعة، وعلى هذين التقديرين يكون المقصور عليه في الجملة السابعة محذوفا موصوفا بصفة مذكورة، وفي الجملة التاسعة موصوفا بصفة محذوفة.

وكان يمكن الجزم بذلك لو كان المبتدأ في هاتين الجملتين متطابقا، غير أن المبتدأ في الجملة السابعة (متاع الحياة الدنيا) لا يطابق المبتدأ في الجملة التاسعة (الحياة الدنيا)، فـ (قليل) في الجملة السابعة خبر لـ (متاع الحياة الدنيا)، و (متاع) في الجملة التاسعة خبر لـ (الحياة الدنيا) فالجملتان غير متساويتين، ولم أجد- فيما بين يدي من كتب إعراب القرآن- من قدر التقديرين السابقين في الجملتين، وربما يكون هذا راجعا إلى أن المبتدأ في الجملة التاسعة هو (متاع) فلو قدرنا الخبر (متاع قليل) لأدى إلى تكرار لفظ (متاع) في المبتدأ والخبر، أما في الجملة التاسعة فلفظ (متاع) الذي هو الخبر، لما كان منكرا دل بذاته على القلة وعدم الدوام، قال الزمخشري: >> خفي عليهم أن نعيم الدنيا في جنب نعيم الآخرة ليس إلا شيئا نورا يتمتع به كعجالة الراكب، وهو ما يتعجله من تميرات أو شربة سويق أو نحو ذلك<<⁽¹⁾، وقال أبو حيان: >> (متاع) معناه: ذاهب مضمحل يستمتع به قليلا ثم يفنى... وقال ابن عباس: زاد كزاد الراعي، وقال مجاهد قليل ذاهب من متع النهار إذا ارتفع فلا يد له من زوال<<⁽²⁾.

في الجملة الثامنة، الخبر هو المصدر المؤول (أن يسجن) والتقدير (إلا السجن) ولذلك صح عطف (عذاب أليم) عليه، و (أو) للتخيير، وكان امرأت العزيز خيرت زوجها بين أن يسجن يوسف- عليه السلام- أو يعذبه.

(1) الزمخشري، الكشاف (528/2).

(2) أبو حيان، البحر المحیط، (388/5).

في الجملة التاسعة عشرة جملة⁽¹⁾ (نموت ونحيا) قيل إنها استثنائية لا محل لها من الإعراب⁽²⁾، وقيل إنها في محل نصب حال⁽³⁾، ويبدو أن العامل في الحال-على القول لثاني- هو المصدر (حياتنا) إذ لا يوجد في الجملة ما يصلح للعمل فيها غيره، وعلى هذا القول تكون جملة (نموت ونحيا) داخلة في المقصور عليه لأنها من معمولات الخبر (حياتنا).

ويبدو أن القول الثاني فيه بُعد، لأن المصدر وإن كان يعمل عمل فعله فينصب الحال، إلا أن عمله فرع عن عمل فعله، فلو أولنا هذا المصدر في الجملة بحرف مصدري وفعل، لأصبح تقدير الجملة (إن هي إلا أن نحيا نموت ونحيا) ولا يخفى أن المعنى لا يستقيم على هذا التقدير، والسر في ذلك أن (حياتنا) في الجملة ليس المقصود منها المصدر أي الحدث، وإنما المقصود منها الاسم للمدة الزمنية الممتدة بين ولادة الإنسان ووفاته.

ويشبه أن تكون جملة (نموت ونحيا) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وكأنهم لما ذكروا (حياتنا) على وجه الإجمال، فسروها على أنها موت وحياة، أي أن بدايتها حياة ونهايتها موت، ويكون في الجملة تقديم وتأخير لأن الواو لا تفيد الترتيب، أو على أنها موت أجيال وحياة أجيال آخرين.

وإذا صح هذا الزعم- بأن جملة (نموت ونحيا) تفسيرية-تكون داخلة في المقصور عليه من جهة المعنى لأنها توضحه وتفسره، لا من جهة الصناعة لأنها لا محل لها من الإعراب. (في الجملة الثانية والعشرين) وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر (القمر، الآية 50)، لا يصح أن يكون الخبر حقيقة هو (واحدة) لأنه مؤنث، والمبتدأ (أمرنا) مذكر، وإنما الخبر حقيقة محذوف تقديره (كلمة) أي (ما أمرنا إلا كلمة واحدة) أراد قوله (كن)⁽⁴⁾.

وبعضهم قدره (مرة) أي (ما أمرنا إلا مرة واحدة)⁽⁵⁾، وحكى النحاس عن علي بن سليمان⁽⁶⁾ أنه قال: المعنى (إلا امرأة واحدة)⁽⁷⁾ فقدره (أمرة) وهو مؤنث (أمر). والتقدير الأول

(1) في الحقيقة هي جملتان متعاطفتان: جملة (نحيا) وجملة (نموت).

(2) محمد الأسعد، معرض الإبريز (179/4).

(3) عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، (23/11).

(4) الزمخشري، الكشاف (441/4).

(5) عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز (426/5).

(6) لم أقف على ترجمة لعلي بن سليمان هذا.

(7) النحاس، إعراب القرآن (300/4).

أظهر لقوله تعالى ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (سورة مريم الآية 35). فيكون الخبر المحذوف (كلمة) هو المقصور عليه حقيقة، وتكون (واحدة) صفة لذلك الخبر المحذوف، لكن لما حذف الخبر (كلمة) حلت الصفة (واحدة) محله وقامت مقامه⁽¹⁾، فأعربت إعرابه، ف(واحدة) هي الخبر⁽²⁾ و بالتالي هي المقصور عليه. وزعم الفراء: أنه روي (وما أمرنا إلا واحدة)⁽³⁾ بالنصب، كما يقال: ما فلان إلا ثيابه ودابته، أي إلا يتعهد ثيابه ودابته وكما حكى الكسائي، ما فلان إلا عمته، أي يتعاهد عمته⁽⁴⁾، وكان تقدير الجملة على هذه القراءة هو (وما أمرنا إلا نقول كلمة واحدة) فيصبح المقصور عليه من باب الجملة وليس من باب المفرد فالجملة غير داخلية في هذا النمط على هذه القراءة وعلى هذا التقدير.

صفات المقصور عليه الموصوف:

صفات المقصور عليه الموصوف أو المضاف الموصوف جاءت مفردة-ليست بجملة ولا بشبه جملة- في ثمان جمل، وجاءت شبه جملة في أربع جمل، وقد تعددت في جملتين؛ فجاءت مفردة وجملة فعلية في إحداهما، وجاءت مفردة وجملة فعلية معطوفا عليها جملة فعلية أخرى في الجملة الأخرى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	صفة المقصور عليه
8	20-19-18-17-14-13-12-6	مفردة
3	16-4-2	جملة فعلية
4	25-24-22-1	شبه جملة
1	10	مفردة+جملة فعلية
1	11	مفردة+جملة فعلية+جملة فعلية (معطوفة على الأولى)

(1) ينظر: عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (320/11).

(2) ينظر: الكرابسي، إعراب القرآن (680/7).

(3) لم أجد قراءة النصب هذه فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة.

(4) الفراء، معاني القرآن (111/3).

في الجملة الرابعة صفة المقصور عليه هي (قد خلت من قبله الرسل) (سورة المائدة الآية 75)، أما جملة «وأمه صديقة» (سورة المائدة الآية 75)، فالظاهر أنها معطوفة على جملة القصر⁽¹⁾ (ما المسيح بن مريم إلا رسول) (سورة المائدة الآية 75) وذلك لأن المعنى لو لم يكن القصر هو (المسيح رسول وأمّه صديقة)⁽²⁾، وعلى هذا فجملة: (أمه صديقة) ليست داخلية في جملة القصر، وإن تضمنت معنى القصر.

وذهب بعض النحويين إلى أن جملة (أمه صديقة) معطوفة على جملة الصفة (قد خلت من قبله الرسل)⁽³⁾، فهي على هذا داخلية في جملة القصر لأنها صفة ثانية للمقصور عليه (رسول) من جهة المعنى، غير أن البحث يستبعد هذا الرأي لسببين اثنين: الأول: من ناحية الصناعة، وذلك لأن جملة (قد خلت من قبله الرسل) فعلية، وجملة (أمه صديقة) اسمية، فالأولى عطف الجملة الاسمية (أمه صديقة) على جملة القصر الاسمية (ما المسيح ابن مريم إلا رسول).

الثاني: من ناحية المعنى، فمعنى (قد خلت من قبله الرسل) بعيد عن معنى (أمه صديقة) فلا يمكن أن يكون المعنيان متعاطفين.

في الجملة الأولى يجوز أن تكون شبه الجملة (في الحياة الدنيا) متعلقة بالخبر (خزي) لأنه مصدر يعمل عمل فعله فيتعلق به الجار والمجرور، ثم إننا لو أولنا هذا المصدر بفعل وحرف مصدرى لبقى معنى الجملة مستقيماً، ويكون تقدير الجملة على هذا (إلا أن يُخزَى في الحياة الدنيا)⁽⁴⁾.

وإنما عدّ البحث شبه الجملة (في الحياة) صفة لـ(خزي)، لأن هذا الوجه أيضاً جائز، وذلك إذا قدرنا أن شبه الجملة متعلقة بمحذوف⁽⁵⁾، والتقدير على هذا (إلا خزي مستقر في الحياة الدنيا)، فالوجهان جائزان والبحث اختار أحدهما.

(1) قال السمين الحلبي: «حولا محل لهذه الجملة من الإعراب» مما يدل على أنها معطوفة على جملة القصر التي ليس لها محل من

الإعراب، ينظر: الدر المصون (584/2).

(2) ينظر عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (114/3).

(3) ينظر: محمود سليمان ياقوت، إعراب القرآن الكريم (168/5).

(4) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (330/1).

(5) الكرباسي، إعراب القرآن (115/1).

في الجملة الثانية والعشرين، الخبر الحقيقي محذوف تقديره (كلمة) و (واحدة) صفة لذلك الخبر المحذوف في الأصل- كما مر سابقا- وشبه الجملة (كلمح بالبصر) صفة ثانية للخبر المحذوف، فتكون للمقصود عليه حقيقة (كلمة) صفتان، الأولى مفردة (واحدة) والأخرى شبه جملة (كلمح بالبصر)، وإنما عد البحث أن للمقصود عليه صفة واحدة وهي شبه الجملة (كلمح بالبصر)، لأنه عد أن الخبر هو (واحدة) وبالتالي فهو المقصود عليه، لأنه وإن كانت (واحدة) صفة في الأصل إلا أنها حلت محل الموصوف لما حذف، فأعربت إعرابه- كما بينا ذلك من قبل-.

ثم إن الصفة (كلمح البصر) شبه جملة باعتبار (الكاف) حرفا وليس اسما، ولو عدت (الكاف) اسما بمعنى (مثل) لأصبحت الصفة مفردة وليست شبه جملة.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات البلاغية :

في الجملة السادسة، الجملة الفعلية (يطير) صفة للمبتدأ (طائر) وهي صفة مؤكدة، لأنه ما من طائر إلا وهو يطير، قال أبو حيان: <<وجاء بلفظ (يطير) لأنه مشعر بالديمومة والغلبة لأن أكثر أحوال الطائر كونه يطير، وقل ما يسكن، حتى إن المحبوس منها يكثر ولوعه بالطيران في المكان الذي حبس فيه من قفص وغيره>> (1).

كما أن الجار والمجرور (بجناحيه)، وإن كان متعلقا بـ (يطير) إلا أن فيه توكيدا آخر لـ (طائر)، لأن الطائر لا يطير إلا بجناحيه، قال ابن أبي العز: <<وإنما قيل (بجناحيه) على جهة التوكيد، كقولهم: نعجة أنتى، وأمس الدابر، وقوله تعالى: ﴿نفخة واحدة﴾ (الحاقة/13)، وفيه أيضا رفع مجاز؛ لأن غير الطائر قد يقال فيه: طار إذا أسرع، وطار الثوب>> (2)، وقال الفراء: <<..وكقولك للرجل: كلمته بفي، ومشيت إليه برجلي، إبلاغا في الكلام>> (3).

هذا وإن ذكر الجناحين هنا، تنويه بقدرة الله عز وجل وحسن صنعه، وكيف أن هذين الجناحين الضعيفتين جعلهما الله سببا لطيران الطائر في جو السماء، كما نبه على ذلك ونوه في غير ما آية، كقوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمان إنه بكل شيء بصير﴾ (الملك/19)، وربما هذا ما أشار إليه أبو حيان: <<...وفيه [ذكر

(1) أبو حيان، البحر المحيط (119/4).

(2) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (145/2).

(3) الفراء، معاني القرآن (332/1).

الجنّاحين] تنبيهه على تصور هيئته على حالة الطيران واستحضار لمشاهدة هذا الفعل الغريب >>(1).

في الجملة الخامسة في الآية ﴿وما الحياة الدنيا إلا لعبٌ ولهوٌ﴾ (سورة الأنعام، الآية 32)، قدم (لعب) على (لهو)، وفي الجملة الخامسة عشرة ﴿وما هذه الحياة الدنيا إلا لهوٌ ولعبٌ﴾ (العنكبوت/64)، قدم (لهو) على (لعب)، قال أبو يحيى زكريا >>قدم اللعب هنا] أي في (الأنعام/32) وفي (القتال)(2)، و(الحديد)(3)، وعكس في (الأعراف)(4) و(العنكبوت/64)، لأن اللعب زمن الصبّاء، واللهو زمن الشباب، وزمن الصبّاء مقدّم على زمن الشباب، فناسب إعطاء المقدّم للأكثر والمؤخر للأقل >>(5) يعني أن المقدم وهو اللعب جاء مقدما في الأكثر وهو ثلاثة مواضع، والمؤخر وهو اللهو جاء مقدما في الأقل وهو موضعين.

في الجملة الثانية والعشرين ﴿وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر﴾ (القمر/50)، شبه الله سبحانه وتعالى سرعة انقضاء أمره ونفاذه بلمح البصر، وربما يكون أمر الله أسرع من لمح البصر، ولكن لما كان أمر البصر أصغر ما يحسه الناس من الزمن ويدركونه شبهه به، قال أبو حيان >>(كلمح البصر) تشبيهه أعجل ما يحس >>(6) فهو من باب مخاطبة الناس بما يعقلون ويدركون.

نوعية القصر:

القصر في جمل هذا النمط قصر إضافي، إلا أن بعض الجمل يمكن عد القصر فيها حقيقيا، وهي الجمل: الأولى ﴿فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا﴾ (البقرة/85)، والثامنة ﴿ما جزاء من أراد يهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذابا

(1) أبو حيان، البحر المحيط(119/4).

(2) من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ (القتال/36).

(3) من قوله تعالى ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ (الحديد/20).

(4) في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ (سورة الأعراف، الآية 51).

(5) أبو يحيى زكرياء، فتح الرحمن، ص: 164.

(6) أبو حيان، البحر المحيط(183/8).

أليم﴾ (يوسف/25)، والتاسعة عشرة (ما هي إحياتنا الدنيا) (الجاثية/24)، وذلك لأن المبتدأ في هذه الجملة هو الخبر من حيث ا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النمط الثاني: قصر المبتدأ على الخبر الجملة

(ما)+مبتدأ+(إلا)+خبر جملة.

وأحصيت فيه ثلاث جمل :

1- قال الله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها ﴾ (سورة هود، الآية 6).

2- وقال ﴿ ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها ﴾ (سورة هود، الآية 56).

3- وقال ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾ (سورة الصافات، الآية 164).

* * *

المقصور في جمل هذا النمط:

المقصور في جمل هذا النمط هو المبتدأ وهو (دابة) في الجملة الأولى والثانية، أما في الجملة الثالثة فهو محذوف تقديره (أحد)، والاختيار - كما تقدم ذلك مفصلاً في الفصل الأول -⁽¹⁾ أن يكون تقديره قبل الجار والمجرور (منا)، فتقدير الجملة الثالثة هو (وما أحد منا إلا له مقام معلوم)، وقد بينا ذلك في الفصل الأول بما يغني عن إعادته هنا.

وقد جاء المقصور في الجملة الأولى والثانية مسبقاً بحرف الجر الزائد (من) ليفيد استغراق جنس الدواب، أي كل دابة على الله رزقها وكل دابة هو آخذ بناصيتها، والذي سوغ الابتداء بالنكرة عمومها لوقوعها في سياق النفي.

وجاء المقصور في الجملة الأولى موصوفاً بشبه الجملة (في الأرض)، أما في الجملة الثالثة فالمقصور المحذوف (أحد) موصوف بشبه الجملة (منا) على حسب ما قدرها البحث.

المقصور عليه في جمل هذا النمط:

المقصور عليه في جمل هذا النمط هو الخبر في حال كونه جملة، وقد جاءت الجمل الخبرية في هذا النمط كلها جملاً اسمية.

(1) ينظر الفصل الأول النمط الثاني، ص: 42-46

في الجملة الأولى الخبر هو الجملة الاسمية (على الله رزقها) والخبر في هذه الجملة هو شبه الجملة (على الله) وهو مقدم على مبتدئها (رزقها)، ومثلها الجملة الثالثة، فالخبر فيها هو الجملة الاسمية (له مقام معلوم) حيث ورد الخبر فيها شبه الجملة (له) مقدم على المبتدأ فيها (مقام معلوم)، أما في الجملة الثانية فالخبر هو الجملة الاسمية (هو آخذ بناصيتها) المبتدأ فيها (هو) مقدم على الخبر فيها (آخذ) على أصل الجملة الاسمية، و(بناصيتها) متعلق بـ(آخذ) لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله فيعلق به الجار والمجرور.

وتقديم الخبر في الجملة الإخبارية في الجملتين الأولى والثالثة من باب الجواز إذ لا موجب له من الناحية النحوية لأن المبتدأ (رزقها) في الجملة الأولى معرفة لإضافته للضمير (ها)، أما في الجملة الثالثة وإن كان المبتدأ (مقام) نكرة إلا أنها تخصصت بالصفة (معلوم) والتخصيص يسوغ الابتداء بالنكرة⁽¹⁾، والخبر شبه الجملة إنما يجب تقديمه على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها⁽²⁾.

في الجملة الأولى، حرف الجر (على) في جملة (على الله رزقها) يصعب تحديد ما يفيد، وقد قال الزمخشري: << فإن قلت، كيف قال (على الله رزقها) بلفظ الوجوب وإنما هو تفضل؟ قلت: هو تفضل إلا أنه لما ضمن أن يتفضل به عليهم، رجع التفضل واجبا كذور العباد>>⁽³⁾، وقال أبو يحيى زكريا: << فإن قلت (على) للوجوب، والله تعالى لا يجب عليه شيء؟ قلت: المراد بالوجوب هنا (وجوب اختيار) لا (وجوب إلزام)>>⁽⁴⁾.

ويرى البحث أن حرف الجر (على) لا يفيد الوجوب بالضرورة خاصة فيما يتعلق بالله سبحانه وتعالى، وقد تكون (على) هنا على غير بابها فهي إما بمعنى (من)، أي (من الله رزقها) أو بمعنى (إلى)، أي: (إلى الله رزقها) إن شاء وسعه، وإن شاء ضيقه⁽⁵⁾.

أما في الجملة الثالثة، فحرف الجر (اللام) في جملة (له مقام معلوم) يفيد الاختصاص، أي أن كل ملك مختص بمقام معين.

(1) ينظر: محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل (204/1).

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (223/1).

(3) الزمخشري، الكشاف (379/2).

(4) أبو يحيى زكريا، كشف الرحمان، ص: 258، 259.

(5) ينظر: ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (606/2).

في الجملة الأولى، الظاهر أن جملة (ويعلم مستقرها ومستودعها) جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب، وعليه فهي ليست داخلة في جملة القصر، وقال إبراهيم الكرابسي بأنها معطوفة على جملة الخبر السابقة⁽¹⁾ أي على جملة (على الله رزقها)، وفيه ضعف من جهة الصناعة إذ يؤدي إلى عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، وإن كان من جهة المعنى لا مانع من العطف، إذ المصدر (رزق) في الجملة الاسمية (على الله رزقها) فيه معنى الفعل (رزق) فكأن التقدير: ما من دابة إلا يرزقها الله ويعلم مستقرها ومستودعها.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات البلاغية :

وثمة أغراض بلاغية في تقديم الخبر على المبتدأ في الجمل الخبرية للجملتين الأولى والثالثة، ففي الجملة الأولى خبر الجملة الإخبارية (على الله) فيه لفظ الجلالة (الله)، والمبتدأ (رزقها) فيه الضمير (ها) يعود على (دابة)، فقدم ما فيه لفظ الجلالة على ما فيه ضمير المخلوقات، كما يدل هذا التقديم على الاختصاص، أي أن الله مختص برزق جميع الدواب دون غيره.

كما أن خبر الجملة الإخبارية (له) في الجملة الثالثة فيه ضمير (الهاء) الذي يعود على الملك، فتقديم ما فيه ضمير الملائكة يدل على شرفهم ومكانتهم، كما يدل على الاختصاص، أي أن كل ملك مختص بمقامه المعلوم، قال أبو حيان: <<مقام معلوم أي مقام في العبادة والانتهاه إلى أمر الله مقصور عليه لا يتجاوزه كما روي، فمنهم راعع لا يقيم ظهره وساجد لا يرفع رأسه>>⁽²⁾، وربما يكون تقديم (له) على المبتدأ (مقام معلوم) للاعتناء، أي أن العناية في الجملة متجهة نحو الملك أن له مقام معلوم، وليس متجهة للمقام المعلوم أنه للملك.

في الجملة الأولى، وصفت (دابة) بشبه الجملة (في الأرض) لتشمل جميع دواب الأرض، قال أبو يحيى زكريا <<لم يقل (على الأرض) مع أنه أنسب بتفسير الدابة لغة، لأنها ما يدبُّ على الأرض، لأن (في) أعم من (على) لأنها تتناول من الدواب ما على ظهر الأرض، وما في بطنها>>⁽³⁾.

(1) ينظر : الكرابسي، إعراب القرآن (581/3).

(2) أبو حيان، البحر المحيط (379/7).

(3) أبو يحيى زكرياء، فتح الرحمن، ص: 258.

في الجملة الثانية، يرى أبو حيان أن فيها تمثيلاً، قال: <<وقوله (أخذ بناصيتها) تمثيل إذ كان القادر المالك يقود المقدور عليه بناصيته كما يقاد الأسير والفرس بناصيته حتى صار الأخذ بالناصية عرفاً في القدرة على الحيوان، وكانت العرب تجز ناصية الأسير الممنون عليه علامة أنه قد قدر عليه وقبض على ناصيته، قال ابن جريج: وخص الناصية لأن العرب إذا وصفت إنساناً بالذلة والخضوع قالت: ما ناصية فلان إلا بيد فلان أي أنه مطيع له يصرفه كيف يشاء>>⁽¹⁾.

نوعية القصر في جمل هذا النمط :

القصر في جمل هذا النمط إضافي، ولا أدل على ذلك من إتحاد المقصور في الجملة الأولى والثانية (من دابة) واختلاف المقصور عليه فيهما.

⁽¹⁾ أبو حيان، البحر المحيط (234/5).

النمط الثالث: قصر المبتدأ على الخبر شبه الجملة.

(ما) + مبتدأ + (إلا) + خبر شبه جملة.

وأحصيت فيه اثنتي عشرة جملة:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم ﴾ (آل عمران /126).
- 2- وقال: ﴿ وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم ﴾ (الأنفال/10).
- 3- وقال ﴿ ما من شفيع إلا من بعد إذنه ﴾ (يونس/3).
- 4- وقال ح كاية عن شعيب - عليه السلام- ﴿ وما توفيقي إلا بالله ﴾ (هود/88).
- 5- وقال ﴿ وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ (الرعد/14).
- 6- وقال ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ (النحل/77).
- 7- وقال ﴿ واصبر وما صبرك إلا بالله ﴾ (النحل/127).
- 8- وقال ﴿ وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين ﴾ (النمل/75).
- 9- وقال: ﴿ ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴾ (لقمان /28).
- 10- وقال ﴿ وما كيد الكافرين إلا في ضلال ﴾ (غافر/25).
- 11- وقال ﴿ وما كيد فرعون إلا في تباب ﴾ (غافر/37).
- 12- وقال ﴿ وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ (غافر/50).

*

*

*

أحوال المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو المبتدأ، وأكثر ما جاء مضافاً، حيث جاء كذلك في سبع جمل، وجاء اسماً مفرداً-غير مضاف ولا موصوف- في ثلاث جمل، وجاء موصوفاً في جملة واحدة، وجاء مضافاً ومعطوفاً عليه في جملة واحدة، والجدول الآتي يبين ذلك:

المجموع	أرقام الجمل	المقصور
7	.12-11-10-7-6-5-4	مضاف
3	.3-2-1	مفرد
1	8	موصوف
1	9	مضاف و معطوف عليه

في الجملة الثالثة، وفي الجملة الثامنة جاء المقصور فيهما(شفيع) و(غائبة) مسبوقة بحرف الجر(من) ليفيد استغراق جميع الشفعاء وجميع الأشياء الغائبة. في الجملة التاسعة المبتدأ هو(خلقكم) و(الواو) عاطفة و(لا) زائدة لتأكيد النفي¹ و(بعثكم) معطوف على (خلقكم) وتعرب إعرابها⁽²⁾، وهذا يعني أن ركن المقصور في هذه الجملة يتكون من المبتدأ(خلقكم) والمعطوف على المبتدأ(بعثكم) لأنه يعرب إعرابه، وبعبارة أخرى أن كلا من(خلقكم) و(بعثكم) مقصور على أنه كنفس واحدة.

أحوال المقصور عليه في هذا النمط:

المقصور عليه في هذا النمط هو الخبر في حال كونه شبه جملة، وقد وقعت شبه الجمل في هذا النمط كلها جارا و مجرورا، ولم تقع ظروفها، إلا في جملة واحدة وهي الجملة الثالثة(ما من شفيع إلا من بعد إذنه)(يونس/3)، فإن(من بعد إذنه)حرف الجر فيها (من) زائد، و(بعد) ظرف زمان مجرور لفظا منصوب محلا⁽³⁾.

¹ ينظر: عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل(179/9).

² ينظر: المصدر نفسه(179/9).

³ ينظر الكرابسي، إعراب القرآن(469/3)، وقد أعرب(بعد)ظرف مكان وهو بعيد، لأن التقدير: (إلا من بعد أن يأذن) ولاشك أن الفعل(يأذن) يتعلق بالزمان وليس بالمكان.

وحروف الجر من الجار والمجرور أربعة وهي: (في) في خمس جمل، و(من) في جملتين، و(الباء) في جملتين و(الكاف) في جملتين، والجدول الآتي يبين معاني هذه الحروف.

أرقام الجمل	معانيها ⁽¹⁾	الحروف
12-11-10-5	الظرفية المجازية	في
8	الظرفية المكانية ⁽²⁾	
2-1	ابتداء الغاية	من
7-4	الاستعانة	الباء
9-6	التشبيه	الكاف

والجدول الآتي يبين مكونات المقصور عليه لكل جملة:

أرقام الجمل	المقصور عليه
12-11-10-7-5-4	جار+مجرور
9-8	جار+مجرور موصوف+صفة
6-2	جار+مجرور مضاف+مضاف إليه
3	حرف جر (زائد)+ ظرف مضاف+مضاف إليه مضاف+مضاف إليه (ضمير).
1	جار+مجرور مضاف+مضاف إليه موصوف+صفة+صفة

(1) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، [د. ط؛ بيروت وصيدا: المكتبة العصرية،

1411هـ=1991م]. (120/1، 191، 199، 349).

(2) لا يتصور أن العوانب هي نفسها في كتاب، ولكن علمها في كتاب، وكان التقدير (إلا علمها في كتاب).

في الجملة السادسة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل/77)، جملة (أو هو أقرب) الظاهر أنها ليست معطوفة على الخبر (كلمح البصر) كما ذهب إلى ذلك بعض المَعْرِبين⁽¹⁾، لأنه يؤدي إلى عطف الجملة على شبه الجملة، بل هي معطوفة على جملة القصر، لأن كليهما جملة اسمية، وكذلك مما يدل على أنها معطوفة على جملة القصر، هو احتواؤها على الضمير (هو) الذي يعود على مبتدأ جملة القصر (أمر الساعة)، قال العكبري >>(هو) ضمير للأمر<<⁽²⁾، والتقدير (أو أمر الساعة أقرب من لمح البصر)⁽³⁾، وعليه فهي غير داخلة في جملة القصر.

الجملتان السادسة والتاسعة عدّهما البحث من هذا النمط، بناء على اختياره أن (كاف) التشبيه في شبه جمليتهما الإخباريتين حرفٌ وليست اسماً. كما مر ذلك مفصلاً في الفصل الأول.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات البلاغية

في الجملة الأولى قال الله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (آل عمران/126)، وفي الجملة الثانية قال الله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال/10)، (العزیز والحكيم) في الجملة الأولى صفتان داخلتان في جملة القصر، وفي الجملة الثانية خبران في جملة مستأنفة خارجة عن جملة القصر، فالجملتان متطابقتان ما عدا في آخرهما.

قال أبو يحيى زكرياء >>ذكر هنا [آل عمران/126] وصفي العزيز والحكيم تابعين بقوله (العزیز الحكيم) وثم [الأنفال/10] ذكرهما في جملة مستأنفة بقوله (إن الله عزيز حكيم) لأنه لما خاطبهم هنا، حسن تعجيل بشارتهم بأن ناصرهم عزيز حكيم، ولأن ما هناك قصة (بدر) وهي سابقة على ما هنا، فإنها في قصة (أحد) فأخبر هناك بأنه (عزيز حكيم) وجعل ذلك هنا صفة لأن الخبر قد سبق<<⁽⁴⁾.

(1) ذهب إلى ذلك الكرباسي، ينظر: الكرباسي، إعراب القرآن (346/4).

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (803/2).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، (350/4).

(4) أبو يحيى زكرياء، كشف الرحمان، ص: 97.

في الجملة السادسة في قوله تعالى: ﴿وما أمر الساعة إلا كلمح البصر﴾ (النحل/77)، تأكيد بأسلوب القصر أن أمر الساعة أي <<سرعة قيامها وبعث الخلائق>> (1) كلمح البصر أي <<كطرف العين>> (2)، ثم قال تعالى ﴿أو هو أقرب﴾ (النحل/77)، أي أن زمن قيام الساعة وحدوثها أسرع من لمح البصر، فهل هذا نقض للتأكيد المستفاد من أسلوب القصر في الجملة السابقة؟

لقد ذكر النحويون معاني لحرف العطف (أو) (3) ولا أراها تصلح في الجملة السابقة، فمما ذكروه من معانيها الشك، ولا يجوز ذلك في حق الله تعالى، وذكروا التخيير، ولا يصلح لأنه يكون في الأمر والفرض كأن أقول لك (جالس زيدا أو عمرا) أي اختر الجلوس مع واحد منهما، والجملة إنما تخبر و تقرر، قال أبو حيان: <<والشك والتخيير بعيدان لأن هذا إخبار من الله تعالى عن أمر الساعة فالشك مستحيل عليه ولأن التخيير إنما يكون في المأمورات (4) كقولهم خذ من مالي دينارا أو درهما أو في التكليف كآية الكفارات>> (5)، ومما ذكروه من معاني (أو) الإضراب، ولا يصلح كذلك، فإنه إما يؤدي إلى إبطال المعنى الأول وإثبات المعنى الثاني، وكيف يبطل الله معنى الجملة الأولى وقد أكدها بالقصر، وإما يؤدي إلى إثبات معنى ثانٍ يختلف عن المعنى الأول، قال أبو حيان: <<وما ذكره (6) من أن (أو) بمعنى (بل) هو قول الفراء ولا يصلح لأن الإضراب على قسمين كلاهما لا يصلح هنا، أما أحدهما فإن يكون إبطالا للإسناد السابق وأنه ليس هو المراد وهذا مستحيل هنا لأنه يؤول إلى إسناد غير مطابق (7)، والثاني أن يكون انتقالا من شيء إلى شيء من غير إبطال لذلك الشيء السابق وهذا مستحيل هنا للتنافي بين الإخبار بكونه مثل لمح البصر في السرعة والإخبار بالأقربية

(1) أبو الفرج بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (346/4).

(2) ابن كثير، تفسير ابن كثير (213/4).

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (80-74/1).

(4) في الأصل (محظورات)، و(المأمورات) أنسب للمثال الذي ساقه.

(5) أبو حيان، البحر المحیط (521/5).

(6) الهاء في (ذكره) تعود على أبي عبد الله الرازي لأنه كان يتكلم عنه آنفا.

(7) أي غير مطابق للحقيقة.

فلا يمكن صدقهما معا»⁽¹⁾، وذكروا من معاني (أو) الإبهام، ويبدو أنه لا يصلح هو الآخر، فالإبهام يعني كلا المعنيين محتمل، وكيف يكون معنى الجملة الأولى محتمل وهو مؤكد بالقصر.

ونود أن نذكر حقيقة ذكرها القرآن وهو أن مقياس الزمن عند الله تعالى يختلف عن مقياس الزمن عند الناس، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الحج/47)، وقال تعالى ﴿وَيُرَوِّنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج/6-7).

انطلاقاً من هذه الحقيقة يرى البحث أن معنى الجملتين السابقتين باعتبارين مختلفين، فمعنى جملة (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر) باعتبار مقياس الزمن عند الناس، ومعنى جملة (أو هو أقرب) باعتبار مقياس الزمن عند الله، ومما يقوي هذا الرأي، تقدير بعض المعربين للظرف (عند الله) في الجملة الثانية <<أي هو عند الله أقرب>>⁽²⁾.

وتبعاً لهذا المعنى الذي يراه البحث، يزعم البحث أن يكون معنى (أو) في الجملة هو التفريق وهو معنى وجدت أن ابن مالك قد ذكره في شرح التسهيل لـ(أو) وسماه التفريق المطلق، وقال: <<المراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير، فإن مع كل واحد منها تفريقاً مصحوباً بغيره>>⁽³⁾، فكان الجملة فرقت بين أمر الساعة حسب مقياس الزمن عند الناس وعند الله سبحانه وتعالى.

في الجملة التاسعة قال الله تعالى: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً﴾ (سورة لقمان، الآية/28)، الخبر (كنفس) فيه حذف مضاف، وأقيم المضاف إليه (نفس) مقامه، ونحن ما تقدير المضاف المحذوف؟ بعضهم قدره (خلق)، أي: (إلا كخلق نفس واحدة)⁽⁴⁾، وبعضهم قدره (بعث) أي: (إلا كبعث نفس واحدة)⁽⁵⁾، وكلاهما صحيح والتقدير: (إلا كخلق نفس واحدة وبعثها)⁽⁶⁾

(1) أبو حيان، البحر المحيط (521/5).

(2) عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (185/6).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (362/3-363).

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (288/3).

(5) ينظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (257/2).

(6) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (391/5).

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط قصر إضافي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النمط الرابع: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ.

(ما) + ناسخ + مبتدأ + (إلا) + خبر.

وأحصيت فيه ثلاث جمل:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾ (الأنفال/35).
- 2- وقال ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾ (التوبة/114).
- 3- وقال ﴿ وما كان الناس إلا أمة واحدة ﴾ (يونس/19).

*

*

*

المقصور في جمل هذا النمط:

المقصور في جمل هذا النمط هو الناسخ (كان) واسمها-الذي هو مبتدأ في الأصل-وقد جاءت (كان) في الجمل الثلاثة في الزمن الماضي، لتفيد أن المقصور محصور في المقصور عليه في زمن مضى.

وقد جاء اسم (كان) في الجملة الأولى مضافاً، عاملاً في الظرف (عند البيت) لأنه مصدر يعمل عمل فعله، كذلك في الجملة الثانية، جاء اسم (كان) مضافاً عاملاً في الجار والمجرور (لأبيه) لأنه مصدر يعمل عمل فعله، أما في الجملة الثالثة فجاء مفرداً-لا مضافاً ولا عاملاً.

المقصور عليه في جمل هذا النمط:

المقصور عليه في جمل هذا النمط هو خبر (كان)-الذي هو في الأصل خبر الجملة الاسمية التي دخلت عليها (كان)-.

وقد جاء في الجملة الأولى مفرداً- ليس جملة ولا شبه جملة-وهو (مكاء) معطوفاً عليه (تصدية)، فركن المقصور عليه هو المعطوف عليه والمعطوف (مكاء وتصدية)، وكذلك في الجملة الثالثة، جاء المقصور عليه مفرداً وهو (أمة) موصوفاً بـ(واحدة) وهي صفة

مؤكدّة، أما في الجملة الثانية فقد جاء المقصور عليه شبه جملة (عن موعدة) وهو جار ومجرور قدره الأخفش <<من بعد موعدة>>⁽¹⁾، فيكون معنى (عن) مرادف ل(بعد)⁽²⁾، وقدره عبد الواحد صالح <<لأجل موعدة>>⁽³⁾ فيكون معنى (عن) التعليل⁽⁴⁾.

وأما جملة (وعدها إياه) المتكونة من فعل (وعد) وفاعل مستتر تقديره (هو) ومفعول أول (ها) ومفعول ثان (إياه) فهي صفة ل(موعدة).

وقد اختلف في الفاعل المستتر من جملة (وعدها إياه) على من يعود؟، فالظاهر أنه يعود على إبراهيم-عليه السلام-⁽⁵⁾، أي أن إبراهيم-عليه السلام- وعد أباه أن يستغفر له، فأنجز وعده، ويؤيده قول الله تعالى على لسان إبراهيم-عليه السلام- لأبيه ﴿قال سلام عليك سأستغفر لك ربّي إنه كان بي حفيّا﴾ (مريم/ 47)، كما يدل عليه قراءة الحسن وحماد الراوية ﴿وعدها أباه﴾⁽⁶⁾ بالباء عوضا عن الياء في (إياه)، وإنما وعد إبراهيم-عليه السلام- أباه بالاستغفار مما كان يرجو أن يهدي الله أباه للإسلام، وهذا من بره بوالده <<فلما تبين له من جهة الوحي أنه لن يؤمن وأنه يموت كافرا وانقطع رجاؤه عنه انقطع استغفاره>>⁽⁷⁾، أو أنه تبين له أنه عدوٌّ لله عندما توفى أبوه على الكفر <<عن ابن عباس﴾ فلما تبين له أنه عدوٌّ لله قال: مات كافرا <<⁽⁸⁾.

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراءة لط، القاهرة: مكتبة الخانجي،

1411هـ=1990م] (366/1).

(2) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (169/1)

(3) عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (393/4).

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (169/1)

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف (315/2).

(6) لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، وقد قال بوجود هذه القراءة الزمخشري في (تفسير الكشاف- [315/2]) وأبو حيان في (تفسير البحر المحيط [105/5]) وقال بأنها قراءة ابن السميّع وأبي نهبك ومعاذ القارئ بالإضافة إلى الحسن وحماد الراوية.

(7) الزمخشري، الكشاف (315/2).

(8) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (238/2).

وقيل: إن الفاعل المستتر في (وعدها إياه) يعود على أبي إبراهيم⁽¹⁾، قال أبو جعفر النحاس: <<والموعدة عند العلماء كانت من أبي إبراهيم لإبراهيم- عليه السلام-، قال أبو إسحاق يُروى أنه وعده أنه يسلم فاستغفر له، وقال غيره: لا يجوز أن يكون استغفر له إلا وقد أسلم ولكن وعده أنه يظهر إسلامه فاستغفر له فلما لم يظهر تبين له أنه عدوٌّ لله فتبرأ منه>>⁽²⁾.

وما في القرآن الكريم لا يساعد على هذا القول، فإن أبا إبراهيم زجر، إبراهيم- عليه السلام- لما نهاه عن عبادة الأوثان بل طرده، قال تعالى على لسان أبي إبراهيم <<قال أرأغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً>> (مريم/46)، فكيف يكون مع هذا الزجر والطرْد أن يكون قد وعده بالإسلام؟ فضلاً عن أن يكون أسلم!

القراءات الواردة في جمل هذا النمط:

في الجملة الأولى، روي عن عاصم⁽³⁾ أنه قرأ <<وما كان صلاتهم عند البيت>> نصباً، <<إلا مكاءً وتصدياً>> رفعاً⁽⁴⁾، وقد روي هذا الحرف أيضاً عن أبان بن تغلب⁽⁵⁾ أنه قرأ كذلك⁽⁶⁾. وعلى هذه القراءة تصبح (صلاتهم) خبر (كان) و(مكاءً و تصدياً) اسم (كان)، ويصبح المقصور هو (كان) وخبرها-الذي هو خبر في الأصل-والمقصور عليه هو اسم (كان)-الذي هو مبتدأ في الأصل-، وتصبح هذه الجملة ليست من هذا النمط على هذه القراءة الشاذة. وهذه القراءة ضعيفة من ناحية الصناعة النحوية، لأنها تجعل النكرة (مكاءً) هي اسم (كان) والمعرفة (صلاتهم) هي خبر (كان)، قال ابن الأنباري بعد أن ذكر هذه القراءة:

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (508/3).

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (249/2).

(3) يبدو أنها رويت عن عاصم كقراءة شاذة وليست متواترة، ورغم هذا فقد ذكرها ابن خالويه في إعراب القراءات السبع، وعاصم من القراء السبع، فربما يكون ابن خالويه قد ذكر في كتابه كل ما روي عن القراء السبعة ولو كان شاذاً.

(4) ابن جني، المحتسب (394/1). وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها (227/1).

(5) هو أبان بن تغلب بن رباح البكري الجريري بالولاء، أبو سعيد (ت 141هـ = 758م) قارئ لغوي، من أهل الكوفة، كان جده رباح مولى

لجرير بن عباد البكري فنسب إليه، من كتبه (غريب القرآن)، (القراءات)، (صفين)، (الفضائل)، (معاني القرآن)، ينظر: خير الدين

الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم) [ط. 7؛ بيروت: دار الملايين، 1986م] [27-26/1].

(6) ينظر: ابن جني، المحتسب (394/1).

>>وهذا إنما يجوز في الشعر لا في اختيار الكلام>>⁽¹⁾، وقال القيسي بعد ذكره لهذه القراءة: >>وهذا لا يجوز إلا في شعر عند الضرورة، لأن اسم كان هو المعرفة وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى>>⁽²⁾، وقال ابن خالويه بعد أن أورد هذه القراءة: >>وهذا خلفٌ عند النحويين؛ لأن (كان) إذا أتى بعدها معرفة ونكرة وكانت المعرفة الاسم والنكرة الخبر، وإنما يجوز أن تجعل النكرة اسماً لـ (كان) لضرورة شاعر كما قال:

كَانَ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽³⁾

وإنما جاز ذلك للشاعر إذا كان الخبر هو الاسم أو من سببه>>⁽⁴⁾.

وقد حاول ابن جني أن يجد تخريجا لهذه القراءة، قال: >>اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أنك تقول: خرجت، فإذا أسد بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنما تريد خرجت فإذا واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكاء وتصدية) جوازا قريبا، حتى كأنه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أي إلا هذا الجنس من الفعل، وأيضا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرا منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضا: لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم (كان) نكرة>>⁽⁵⁾.

¹ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (387/1).

² مكي أبو طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق:حاتم صالح الضامن [ط.2؛ بيروت:مؤسسة الرسالة، 1405هـ] (315/1).

³ البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: 71 [لم أقف على ديوان حسان بن ثابت]، والأشباه والنظائر (296/2)؛ وخزانة الأدب (224/9، 223، 285، 273، 287، 289، 293)؛ والدرر (73/2)، وشرح أبيات سيبويه (50/1)؛ وشرح شواهد المغني ص 849؛ وشرح المفصل (93/7)؛ والكتاب (49/1)؛ ولسان العرب (93/1) (سبأ)، (94/6) (رأس)، (155/14) (جنى)؛ والمحتسب (279/1)؛ والمقتضب (92/4)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص 453، 695؛ وهمع الهوامع (119/1) [المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (51/1) و المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (19/1-20)].

اللغة: (سبينة): الخمر، (بيت رأس) موضع في الشام. ينظر ابن منظور، لسان العرب (1908/3) (سبأ).

⁴ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ص: 227-228.

⁵ ابن جني، المحتسب (394/1-395).

في الجملة الثانية قرأ طلحة ﴿وما يستغفر إبراهيم لأبيه﴾⁽¹⁾ وروي عنه أيضا ﴿وما استغفر إبراهيم لأبيه﴾⁽¹⁾، وعلى هاتين القراءتين تكون هذه الجملة ليست من هذا البحث لأن جملة القصر تصبح فعلية وليست اسمية.

جمل هذا النمط في ضوء الدراسات البلاغية

في الجملة الأولى جعل الله سبحانه وتعالى (المكء والتصدية) صلاة المشركين، مع أن المكء والتصدية ليستا بصلاة، فالمكء هو الصغير والتصدية هي التصفيق²، والغرض من ذلك هو نفي الصلاة عنهم، لأنه من كانت صلاته صغيرا وتصفيقا يعني لا صلاة له، وأكده بأسلوب القصر ليؤكد نفي الصلاة عنهم، وهذا من الأساليب القرآنية البليغة وهو نفي الشيء بإثباته في صورة غير صورته، فلما أثبت لهم الصلاة في غير صورة الصلاة وقصرها على تلك الصورة وهي صورة المكء والتصدية دل هذا على أن لا صلاة لهم حقيقة، قال الزمخشري >> فإن قلت ما وجه هذا الكلام؟ قلت هو نحو قوله:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ عَطَاؤُهُ أَدَاهُمْ سُودًا أَوْ مُحْدَرَجَةً سُمْرًا⁽³⁾

والغرض أنه وضع القيود والسياط موضع العطاء، ووضعوا المكء والتصدية موضع الصلاة >>⁽⁴⁾

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط إضافي، إلا في الجملة الأولى يمكن أن يكون حقيقيا لأن (صلاتهم) هي (المكء والتصدية) نفسها، لكن مع مراعاة الغرض البلاغي من هذا القصر وهو نفي الصلاة عنهم.

(1) المصدر نفسه (424/1)، وذكرها الزمخشري في الكشاف (319/2) وأبو حيان في البحر المحيط (105/5).

(2) ينظر الصابوني، صفوة التفاسير (499/1).

(3) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ديوان الفرزدق [د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1404هـ=1984م]، ص188، وقد وجدت (فلما خشيت) مكان (وما كنت أخشى).

(4) الزمخشري، الكشاف (218/2).

النمط الخامس: قصر الخبر على المبتدأ.

(ما) + خبر + (إلا) + مبتدأ.

وأحصيت فيه أربع جمل:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (سورة المائدة، الآية: 99).
- 2- وقال: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (سورة النور، الآية: 54).
- 3- وقال: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (سورة العنكبوت، الآية: 18).
- 4- وقال حكاية عن رسل عيسى - عليه السلام- لأصحاب القرية ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (سورة يس، الآية: 17).

*

*

*

المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو الخبر، وهو شبه جملة في جميع جمل هذا النمط، ولم يأت إلا جاراً ومجروراً، وقد جاء متطابقاً في ثلاث جمل؛ الأولى والثانية والثالثة وهو (على الرسول)، أما في الجملة الرابعة فجاء قريباً من ذلك وهو (علينا) حيث الضمير (نا) يعود على الرسل -عليهم السلام- الذين بعثهم الله تعالى إلى أصحاب القرية، وقد أفاد حرف الجر (على) في الجمل الأربعة الاستعلاء المعنوي، بالمعنى الشرعي أفاد الوجوب، فالبلاغ لما كان تكليفاً صار كأنه حمل على الرسول أو الرسل -عليهم السلام- جميعاً.

المقصور عليه في هذا النمط:

المقصور عليه في هذا النمط هو المبتدأ، وقد جاء متطابقاً في الجمل الأربعة وهو (البلاغ)، غير أنه جاء موصوفاً بـ(المبين) في ثلاث جمل؛ الثانية والثالثة والرابعة، أما في الجملة الأولى فجاء غير موصوف.

نوعية القصر في هذا النمط:

لاشك أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- أو الرسل-عليهم السلام-عليهم واجبات غير واجب البلاغ، كواجب العبادة، و لكن لما كان البلاغ هو الواجب الذي بُعثوا لأجله وسموا به رسلا، وبه تحققت رسالتهم، قصرت واجباتهم على البلاغ، فالقصر في جمل هذا النمط إضافي، أي بالإضافة إلى ما كلفوا به من رسالة.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

النمط السادس: قصر الخبر على المبتدأ بوجود ناسخ

(ما) + ناسخ + خبر + (إلا) + مبتدأ.

وأحصيت فيه سبع جمل:

- 1- قال الله سبحانه وتعالى عن الربيبين ﴿ وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ﴾ (آل عمران/147).
- 2- وقال سبحانه عن أهل القرى ﴿ فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين ﴾ (الأعراف/5).
- 3- وقال تعالى عن قوم لوط ﴿ وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوهم من قريبتكم ﴾ (الأعراف/82).
- 4- وقال جل وعلا عنهم أيضا: ﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريبتكم ﴾ (النمل/56).
- 5- وقال سبحانه وتعالى عن قوم إبراهيم ﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه أو حرقوه ﴾ (العنكبوت/24).
- 6- وقال تعالى عن قوم لوط ﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا انتننا بعذاب الله إن كنت من الصادقين ﴾ (العنكبوت/29).
- 7- وقال جل وعلا عن تكذيب الكفار ﴿ ما كان حججهم إلا أن قالوا أنتوا بأبائنا إن كنتم صادقين ﴾ (الجاثية/25).

*

*

*

أحوال المقصور في هذا النمط:

المقصور في هذا النمط هو الناسخ(كان) وخبر(كان)-الذي هو خبر في الأصل-وقد جاءت(كان) في جميع جمل هذا النمط في زمن الماضي لتفيد أن الخبر محصور في المبتدأ في الزمن الماضي.

وخبر(كان) جاء في جميع جمل هذا النمط مضافاً، وقد جاء متطابقاً لفظاً ومعنى في ثلاث جمل؛ الثالثة والرابعة والسادسة، وهو (جواب قومه)، أما في الجملة الخامسة فخبر(كان) مطابق لخبر(كان) في الجمل الثلاث الأنفة لفظاً لا معنى، لأن الضمير (الهاء) في (قومه) يعود على إبراهيم -عليه السلام- بينما في تلك الجمل يعود على لوط-عليه السلام-.

في الجملة الثانية خبر(كان) هو (دعواهم) عمل في ظرف الزمان(إن)⁽¹⁾لأنه مصدر يعمل عمل فعله لدلالته على الحدث، وقد أخطأ من جعله متعلقاً بالناسخ(كان)⁽²⁾، لأن(كان) تدل على الزمن دون الحدث لذلك سميت فعلاً ناقصاً⁽³⁾، فلا يتعلق بها الظرف والجار والمجرور، والصواب كذلك عدم جواز تعلق الظرف(إن)ب(قالوا)⁽⁴⁾ لأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها.

المقصور عليه في جمل هذا النمط:

المقصور عليه في هذا النمط هو اسم (كان)-وهو مبتدأ في الأصل- وقد جاء متطابقاً لفظاً في جميع جمل هذا النمط، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى(أن) والفعل الماضي(قالوا)، وتقديره(قولهم).

الجمل بعد الفعل(قالوا) في محل نصب مقول القول فهي مفاعيل للفعل (قالوا)، وهي داخلة في ركن المقصور عليه لأنها معمولات للفعل(قالوا).

(1) ينظر الكرياسي، إعراب القرآن(8/3).

(2) من جعله كذلك: عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل(380/3).

(3) ينظر: أبو البركات الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص: 133، 134

(4) من جوز ذلك: عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز(6/2).

قراءات الواردة في جمل هذا النمط:

في الجملة الأولى، قرأ الحسن (وما كان قولهم) بالرفع⁽¹⁾.

في الجملة الثالثة، قرأ الحسن (وما كان جواب قومه) بالرفع⁽²⁾.

في الجملة الرابعة، قرأ الحسن (فما كان جواب قومه) بالرفع⁽³⁾.

في الجملة الخامسة، قرأ الحسن (فما كان جواب قومه) بالرفع⁽⁴⁾.

في الجملة السابعة، قرأ الحسن (ما كان حجثهم) بالرفع⁽⁵⁾.

فمعظم جمل هذا النمط جاء الاسم بعد (كان) مرفوعا في قراءات شاذة عن الحسن بصري- رحمه الله- وعلى هذه القراءات، يصبح الاسم بعد (كان) هو اسم (كان) والمصدر مؤول بعد (إلا) هو خبر (كان)، فعلى هذه القراءات تكون هذه الجمل من النمط السابق.

غير أن هذه القراءات مرجوحة عند غير واحد من النحويين، وعللوا ذلك بأن المصدر مؤول هو أعرف من الاسم المضاف إلى معرفة، فيجعل ما هو أعرف اسما لـ (كان) وهو مصدر المؤول فيكون في محل رفع، أما الاسم المضاف فيجعل خيرا لـ (كان) ويكون نصوبا، قال العكبري: <<و(ما كان قولهم) الجمهور على فتح (اللام) على أن اسم (كان) ما عد (إلا)، وهو أقوى من أن يجعل خيرا والأول اسما لوجهين، أحدهما: أن (أن قالوا) يشبه مضمر في أنه لا يضم؛ فهو أعرف، والثاني: أن ما بعد (إلا) مثبت>>⁽⁶⁾، وقال أبو نيان: <<قرأ الجمهور (قولهم) بالنصب على أنه خبر (كان) و(أن قالوا) في موضع لاسم، جعلوا ما كان أعرف للاسم لأن (أن) وصلتها تنزل منزلة الضمير، و(قولهم) مضاف تنزل منزلة العلم>>⁽⁷⁾، وقال السمين الحلبي: <<وقراءة الجمهور [أي قراءة

¹ شمس الدين محمد بن خليل القباقي؛ إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر تحقيق أحمد خالد شكري [ط. 1؛ سان: دار عمار للنشر والتوزيع، 1424هـ=2003م] ص: 329.

² لم أجد هذه القراءة في ما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، وقد قال بوجود هذه القراءة أبو حيان في البحر محيط (334/3)، نقلها عن ابن عطية.

³ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب [د. ط بيروت: دار الكتاب العربي، دبت] ص: 72، وابن جني محتسب (185/2)، والقباقي، إيضاح الرموز، ص: 574.

⁴ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، ص: 72. والقباقي، إيضاح الرموز، ص: 583.

⁵ القباقي، إيضاح الرموز، ص: 656، و عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص: 81.

⁶ العكبري، التبيان في إعراب القرآن (300/1).

⁷ أبو حيان، البحر المحيط (75/3).

النصب] أولى، لأنه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يجعل الأعراف اسماً، و(أن) وما في حيزها أعراف، قالوا لأنها تشبه المضمر من حيث إنها لا تضمر ولا توصف ولا يوصف بها، و(قولهم) مضاف لمضمر فهو في رتبة العلم فهو أقل تعريفاً <<(1)>>.

ولئن كان وجه الرفع مرجوحاً فهذا لا يعني أنه غير جائز، بل هو جائز، قال أبو حيان: <<والوجهان [أي النصب والرفع] فصيحان وإن كان الأول [النصب] أكثر >>(2).

في الجملة الثانية: الاسم الذي بعد (كان) هو (دعواهم) لا تظهر عليه الحركات الإعرابية لأنه مقصور، وعليه يمكن جعله في محل رفع على أنه اسم (كان)، والمصدر المؤول (أن قالوا) في محل نصب على أنه خبرها، قال الفراء: <<ولو جعلت (الدعوى) مرفوعة و(أن) [أي (أن قالوا)] في موضع نصب كان صواباً >>(3)، وعلى هذا تكون هذه الجملة من النمط الرابع، غير أن المختار لدينا جعل (دعواهم) في محل نصب على أنه خبر (كان) والمصدر المؤول (أن قالوا) في محل رفع على أنه اسمها وذلك لسببين؛ الأول: ما سبق ذكره من أن قراءة النصب راجحة على قراءة الرفع، أو بعبارة أخرى جعل المصدر المؤول هو الاسم والاسم المضاف هو الخبر، الثاني: حملاً لهذه الجملة على نظائرها من الجمل في هذا النمط حيث جاء الاسم بعد (كان) فيها منصوباً في القراءات المتواترة والمشهورة، قال سميح عاطف الزين <<(أن قالوا) موضعها الاختيار أن يكون رفعا أي (كانت دعواهم قولهم)، (دعواهم) في محل نصب >>(4).

ويبدو أن أبا حيان تخلى عن ترجيحه الأول - وهو أن المصدر المؤول هو الاسم والاسم المضاف هو الخبر - فلم يجز في هذه الجملة في (دعواهم) إلا أن تكون في محل رفع اسم (كان)، قال: <<(دعواهم) اسم كان و(إلا أن قالوا) الخبر، وأجازوا العكس، والأول هو الذي يقتضي نصوص المتأخرين ألا يجوز إلا هو فيكون (دعواهم) الاسم و(إلا أن قالوا) الخبر لأنه إذا لم تكن قرينة لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو (ضرب موسى عيسى) وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (230/2).

(2) أبو حيان، البحر المحيط (75/3).

(3) الفراء، معاني القرآن (372/1).

(4) سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن [ط. 1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1405هـ=1985م] - ص: 316.

يتعدى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان) و(دعواهم) و(الإلا أن قالوا) لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر ولا معنى فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق هو الخبر»⁽¹⁾.

ويمكن أن يجاب عما ذكره أبو حيان بأن في الجملة محل الدراسة(دعواهم) هي(قولهم) و(قولهم) هو(دعواهم) من حيث المعنى، فاسم(كان) هو خبرها من حيث المعنى، فلا يلتبس المعنى سواء أجعلنا(دعواهم) هي اسم (كان) أم جعلناها خبرا لها، ومن حيث أسلوب القصر(دعواهم)، مقصورة على قولهم -الذي قالوه-ويبقى الخلاف شكليا في أن نجعل (دعواهم) الاسم و(أن قالوا) الخبر أو العكس، بخلاف المثال الذي أورده أبو حيان (ضرب موسى عيسى) فالفاعل والمفعول غير متساويين لأن أحدهما ضارب والآخر مضروب، فإذا قدمنا و أخرنا التيسر المعنى ولم ندر من الضارب ومن المضروب.

جمل هذا النمطي ضوء الدراسات البلاغية

في الجملة الأولى هناك تقديم طلب الاستغفار(اغفر لنا) على طلب التثبيت(ثبت أقدامنا) وطلب النصر(وانصرنا على القوم الكافرين)، قال:الزمخشري:«والدعاء بالاستغفار منها مقدما على طلب تثبيت الأقدام في مواطن الحرب والنصرة على العدو ليكون طلبهم إلى ربهم عن زكاة وطهارة وخضوع، وأقرب إلى الاستجابة»⁽²⁾.

في الجملة الثالثة«وما كان جواب قومه»(الأعراف/82)،جملة القصر معطوفة على ما قبلها بالواو،بينما في الجملة الرابعة والسادسة«فما كان جواب قومه»(النمل/56) و(العنكبوت/29)، جملة القصر معطوفة على ما قبلها بالفاء، مع أن القصة واحدة، لأن ما في الجملة الثالثة تقدمه اسم هو«المسرفون»(الأعراف/81)، والاسم لا يناسبه التعقيب فناسب ذكر الواو،وما في الجملة الرابعة والسادسة تقدمه فعل وهو«تجهلون»(النمل/55) و«تأتون في ناديك المنكر»(العنكبوت/29)،والفعل يناسبه التعقيب،فناسب ذكر الفاء الدالة عليه⁽³⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط (269/4)

(2) الزمخشري، الكشاف(424/1).

(3) ينظر:أبو يحيى زكرياء، فتح الرحمن، ص:200.

في الجملة الثالثة ﴿أخرجوهم من قريبتكم﴾ (الأعراف/82)، الضمير (هم) يعود على آل لوط، وفي الجملة الرابعة ﴿أخرجوا آل لوط من قريبتكم﴾ (النمل/56) فيه التصريح بـ(آل لوط)، فأضمر في الأعراف ما فسرهُ الظاهر في النمل لأن سورة الأعراف متأخرة في النزول عن سورة النمل، فأظهر أولاً وأضمر ثانياً!

نوعية القصر في جمل هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط حقيقي وذلك لأن المقصور هو المقصور عليه من حيث المعنى، فـ(قولهم) و(دعواهم) و(جوابهم) و(حجتهم) هي المصدر المقدر (قولهم)، ثم إن (قولهم) و (دعواهم) و(جوابهم) و (حجتهم) حدثت في زمن محدد من الماضي، وهذا ما دل عليه الفعل (قالوا)، والقصر محدد بالزمن الماضي، وهذا ما دل عليه الفعل الناقص (كان)، فهي مقصورة في تلك اللحظة على ما قالوه.

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 334/4.

النمط السابع: قصر الجملة الاسمية على البدل:

(ما) + جملة اسمية + (إلا) + بدل.

وأحصيت فيه ثلاث جمل:

1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (آل عمران/62).

2- وقال ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (المائدة/73).

3- وقال ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (ص/65).

*

*

*

قصر الجملة الاسمية على بعض متعلقاتها:

الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، وكلّ منهما قد يكون له معمولات⁽¹⁾، وذلك إذا كان مصدراً يدل على الحدث، أو كان وصفاً مشتقاً⁽²⁾، يدل على الحدث وصاحبه، وهذا كثيراً ما يكون في الخبر، وبالآخرى إذا كان فعلاً⁽³⁾، يدل على الحدث والزمن، لأن الفعل هو الأصل في العمل، وهذا لا يكون إلا في الخبر، لأن المبتدأ لا يكون فعلاً، كما أن كلا منهما قد يكون له توابع⁽⁴⁾، وهذا كثيراً ما يكون في المبتدأ.

والقصر في الجملة الاسمية يكون بقصر أحد جزئها على الجزء الآخر، يعني قصر المبتدأ على الخبر أو قصر الخبر على المبتدأ كما مر في الأنماط السابقة.

غير أن القصر في الجملة الاسمية قد يكون على أحد معمولات المبتدأ أو الخبر أو أحد توابعها كما في هذا النمط وبقية أنماط هذا الفصل، وهذه بعض الأمثلة توضح ذلك:

- (ما الأبُّ محبٌّ إلا الولدَ المطيع)، (الولد المطيع) وقع عليه القصر وهو ليس مبتدأ ولا خبراً، وإنما هو مفعول به للخبر (محبٌّ) لأنه اسم فاعلٍ يعمل عمل فعله (يحب)، فهو من معمولات الخبر.

(1) مثل الفاعل والمفعول به والحال والظرف والجار والمجرور وغير ذلك.

(2) مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك.

(3) المقصود الجملة الفعلية أي الفعل ومرفوعه سواء أكان ضميراً مستتراً فيه أم كان اسماً ظاهراً

(4) مثل البدل والعطف والتوكيد وغير ذلك.

- (ما الطلاب فائزون إلا المجتهدون)، فلفظ (مجتهدون) وقع عليه القصر وهو ليس مبتدأ ولا خبراً، وإنما هو بدل من المبتدأ (الطلاب) بدل بعض من كل، فهو من توابع المبتدأ. ويمكن أن نعطي صيغة عامة لجمل القصر في الأمثلة السابقة:

أداة النفي + مبتدأ + خبر + أداة الاستثناء (إلا) + أحد معمولات أو توابع المبتدأ أو الخبر. غير أن هذه الصيغة قد لا تكون صحيحة، لأن الخبر قد يتقدم على المبتدأ، وقد يكون ذلك من باب الوجوب، كأن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها، والمثال الآتي يوضح ذلك:

- ما في الدار رجلٌ إلا زيدٌ، فشبه الجملة (في الدار) خبر مقدم و (رجل) مبتدأ مؤخر وجوباً، و (زيد) مقصور عليه وهو بدل من المبتدأ (رجل) فهو من توابع المبتدأ، والصيغة العامة السابقة لا تصلح لهذا المثال، ولذلك يمكن أن نضع صيغة أخرى، يدخل فيها هذا المثال كالاتي:

أداة نفي + خبر + مبتدأ + أداة الاستثناء (إلا) + أحد معمولات أو توابع المبتدأ أو الخبر. ويمكن أن نضع صيغة عامة تشمل الصيغتين السابقتين وهي:

أداة النفي + جملة اسمية + أداة الاستثناء (إلا) + أحد معمولات أو توابع المبتدأ أو الخبر. ويمكننا أن نطلق على المعمولات والتوابع اسم المتعلقات، فالمعمولات تعلقت بعاملها. سواء أكان مبتدأ أم خبراً - من جهة العمل، أي أن العامل هو الذي أحدث فيها حركة الإعراب، أما التوابع فتعلقت بمتبوعها - سواء أكان مبتدأ أم خبراً - من جهة الإعراب، أي حركة إعرابها كحركة إعراب متبوعها، وهذه المتعلقات قد تتعلق بالمبتدأ أو بالخبر، فهي بصفة عامة متعلقة بالجملة الاسمية.

وانطلاقاً من هذا يمكن أن تكون الصيغة العامة النهائية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في هذا النمط والأنماط الباقية من هذا الفصل، وفي أنماط أخرى في الفصل الثالث هي:

أداة النفي + جملة اسمية + أداة الاستثناء (إلا) + أحد متعلقات الجملة الاسمية. ويتضح من خلال هذه الصيغة أن ما بعد أداة النفي هو المقصور وهو الجملة الاسمية، وأن ما بعد أداة الاستثناء (إلا) هو المقصور عليه وهو أحد متعلقات الجملة الاسمية، فلهذا يمكن أن نترجم لهذه الأنماط ب: قصر الجملة الاسمية على أحد متعلقاتها، كقولنا في هذا

النمط: قصر الجملة الاسمية على البدل، ولئن كان هذا القول يبدو شكلياً-أي أنه متعلق بشكل الصيغة العامة السابقة إلا أنه أحسن من غيره مما يمكن أن يقال للتعبير عن القصر في مثل هذه الجمل، والمثال الآتي يوضح ذلك:

- (ما الطالب قرأ إلا نصاً)، فالمقصود عليه هو المفعول به (نصاً) وهو معمول للخبر (قرأ)، أي أن المقصود عليه من متعلقات الخبر، فلو أردنا أن نعبر عن القصر في هذه الجملة، فرب قائل يقول: لم لا نقول: قصر الخبر على المفعول به، عوضاً أن نقول: قصر الجملة الاسمية على المفعول به؟ فنقول إنَّ الخبر هنا مسند إلى المبتدأ، والنفي شمل المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ) فقصر الخبر على المفعول به وقع في حال كون الخبر مسنداً إلى المبتدأ، فلو أبدلنا المثال السابق بالمثال الآتي: (الطالب ما قرأ إلا نصاً)، لصح أن نقول، قصر الخبر على المفعول به، لأن النفي لم يشمل المبتدأ.

ونود أن نقول مسبقاً إن المتعلقات المقصود عليها في هذا النمط والأنماط المتبقية من هذا الفصل، وفي أنماط أخرى من الفصل الثالث، إذا كانت معمولات فهي متعلقة بالخبر⁽¹⁾ وإن كانت توابع فهي متعلقة بالمبتدأ، ولم يقع من معمولات إلا الحال، ما عدا جملة واحدة وقع المعمول فيها مفعولاً به في هذا الفصل، وجملة واحدة وقع المعمول فيها جاراً ومجروراً في الفصل الثالث، ولم يقع من التوابع إلا البدل.

المقصود في جمل هذا النمط:

المقصود في هذا النمط هو الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ (من إله) والخبر المحذوف تقديره (موجود)⁽²⁾ والتقدير (ما من إله موجود إلا الله أو إلا إله واحد). وقد جاء المقصود في جمل هذا النمط متطابقاً لفظاً ومعنى، كما جاء المبتدأ (إله) مسبقاً (من) الزائدة التي تفيد الاستغراق ليشمل جميع الآلهة.

المقصود عليه في جمل هذا النمط:

المقصود عليه في هذا النمط هو البدل من المبتدأ في المقصود الجملة الاسمية، وهو مبتدأ في المعنى لأنه هو المقصود بالحكم⁽³⁾، وهو لفظ الجلالة (الله) في الجملة الأولى

(1) قد تتعلق نادراً بالمبتدأ إذا كان مصدراً مؤولاً.

(2) الكرياسي، إعراب القرآن (334/2).

(3) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (399/3).

والثالثة، وهو (إله) في الجملة الثانية، جاء نكرة لكنه موصوف بـ(واحد) فهو (الله) لأنه هو الواحد، وقد جاء المقصور عليه في الجملة الثالثة موصوفا بوصفين (الواحد) و(القهار)، ويمكن أن يكونا بدلين⁽¹⁾ من لفظ الجلالة (الله) باعتبار هما اسمين من أسماء الله الحسنى.

وجاء المقصور عليه مرفوعا، لأنه بدل من محل المبتدأ الذي هو مرفوع محلا وإن كان مجرورا لفظا بحرف الجر الزائد(من).

ويمكن القول إنه لا يصح في هذه الجمل أن يحل البدل محل المبدل منه وهو المبتدأ، لأن المبدل منه واقع بعد(ما) الدالة على النفي، والبدل واقع بعد (إلا) التي تفيد الإثبات، فلو وضعنا البدل موضع المبدل منه لوقع عليه النفي وفسد المعنى لأنه مثبت، وبعبارة أخرى الجمل جمل قصر، وأسلوب القصر يقتضي أن يكون للمقصور والمقصور عليه موضعان محددان، لا يقبل أحدهما موضع الآخر، وإلا لانقلب المقصور مقصورا عليه، والمقصور عليه مقصورا ولأفاد معنى غير المعنى الأول.

ما يفيد القصر في هذه الجمل:

إن القصر في هذه الجمل من هذا النمط لا يفيد مجرد تأكيد قصر الألوهية على الله، وإنما يفيد أمراً عقدياً عظيماً جاء به كل الرسل والأنبياء-عليهم السلام- وهو التوحيد، ففي الجمل السابقة هناك نفي وإثبات، نفي لجميع الآلهة التي تعبد من دون الله، ونفيها إبطالها، أي هي باطلة ليست آلهة حقا وإن سماها عابدها آلهة، وإثبات الله سبحانه وتعالى أي هو الإله الحق المستحق للعبادة.

الأوجه الإعرابية في جمل هذا النمط:

هناك وجه إعرابي آخر في جمل هذا النمط خلا الوجه الذي تم اختياره، وهو أن يعرب المقصور (من إله) مبتدأ، والمقصور عليه(الله)أو(إله) خبر⁽²⁾ وعلى هذا الوجه تكون هذه الجملة ليست من هذا النمط بل تكون من النمط الأول.

(1) ينظر: عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز(870/4).

(2) ينظر: عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل(73/2)، وعبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز(272/1)، وسليمان ياقوت، إعراب القرآن(129/3).

وإنما اختير الإعراب الأول، أي أن ما بعد (إلا) بدل من المبتدأ (من إله)، وأن الخبر محذوف تقديره (موجود) حملاً لهذه الجمل على جملة التوحيد (لا إله إلا الله) - التي يأتي بحثها بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله - وذلك لأن هذه الجمل جمل توحيد، لا فرق بينها وبين (لا إله إلا الله) إلا في أداة النفي، ففي هذه الجمل أداة النفي هي (ما) وفي (لا إله إلا الله) أداة النفي هي (لا)، ولعمر الله ليس ذلك بفرق!

وبيان ذلك هو أن لما كانت أداة النفي في هذه الجمل هي (ما)، وهي غير نافية للجنس، جيء بـ (من) الزائدة بعدها التي تفيد استغراق الجنس، فأصبحت (ما) بزيادة (من) بعدها تفيد نفي الجنس، وأصبحت تساوي (لا) النافية للجنس في جملة (لا إله إلا الله)، قال الزمخشري: >> (وما من إله إلا الله) (من) بمنزلة البناء على الفتح في (لا إله إلا الله) في إفادة معنى الاستغراق >> (1).

نوعية القصر في جمل هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط حقيقي.

(1) الزمخشري، الكشاف (370/1).

النمط الثامن: قصر الجملة الاسمية على المفعول به.

(ما) + جملة اسمية + (إلا) + مفعول به.

وأحصيت فيه جملة واحدة:

1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿فإنكم وما تعبدون ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم﴾
(الصافات/161-163).

المقصور في جملة هذا النمط:

المقصور في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية (أنتم عليه بفاتنين) (فأنتم) مبتدأ و(بفاتنين) خبره باعتبار (ما) تميمية غير عاملة، أو (أنتم) اسم (ما)، و(بفاتنين) خبر (ما) باعتبار (ما) حجازية عاملة، أما حرف الجر (الباء) الذي دخل على (فاتنين) فهو زائد لتقوية النفي، أما الجار والمجرور (عليه) فذهب بعض النحويين إلى أنه متعلق ب(فاتنين)⁽¹⁾، ويكون قد قَدَّم على عامله (فاتنين) مراعاة للفاصلة القرآنية، لأن (بفاتنين) رأس آية.

ويرى البحث أن إعراب الجار والمجرور (عليه) يتوقف على معناه، أي: على من يعود الضمير (الهاء) وعلى معنى (فاتنين) وعلى معنى حرف الجر (على).

وقد اختلف في عود الضمير (الهاء) في (عليه)، فجوز الزمخشري أن يعود على الله سبحانه وتعالى فالتقدير (ما أنتم بفاتنين على الله)، قال: <<فإن قلت: كيف يفتنونهم على الله؟ قلت يفسدونهم عليه بإغوائهم واستهوائهم من قولك: فتن فلان على فلان امرأته، كما تقول: أفسدها عليه وخيبها عليه>>⁽²⁾، وما يضعف هذا الرأي أنه لم يسبق ذكر لفظ الجلالة (الله) قبل هذه الجملة.

وجوز الزمخشري كذلك أن يعود الضمير على (ما تعبدون)، لكن التقدير: (ما أنتم بحاملين على الفتنة على ما تعبدون)، وجعل جملة القصر مستأنفة عن الجملة قبلها (فإنكم وما تعبدون)، التي جعل (الواو) فيها للمعية، والخبر فيها محذوف تقديره (قرناء)، فالتقدير: (فإنكم

(1) ينظر: عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز (820/4)، والكرباسي، إعراب القرآن (612/6)، وعبد الواحد صالح، الإعراب

المفصل (72/10).

(2) الزمخشري، الكشاف (65/4).

مع ما تعبدون قرناء) وانتهى المعنى، ثم استأنف (ما أنتم عليه بفاتنين) أي (ما أنتم بحاملين على الفتنة على ما تعبدون)⁽¹⁾.

ولا يخفى ما في هذا التخريج من تحمل، فلهذا ضعّف هذا الرأي، لأن <>الواو عاطفة ويضعف أن تكون بمعنى مع<>⁽²⁾.

والظاهر أن الضمير (الهاء) في (عليه) يعود على (ما تعبدون)، ولكن على حذف مضاف، أي (على عبادة ما تعبدون)، والتقدير: (ما أنتم بفاتنين على عبادة ما تعبدون)⁽³⁾.

أما (فاتنين) فمعناه مضلين، قال أبو جعفر النحاس <>أهل التفسير مجمعون فيما علمته على أن المعنى: ما أنتم بمضلين أحدًا إلا من قدر الله جل وعز عليه أن يضل<>⁽⁴⁾، فيصبح تقدير الجملة ككل (ما أنتم على عبادة ما تعبدون بمضلين إلا من هو صال الجحيم).

والذي يظهر للبحث على هذا المعنى وعلى هذا التقدير أن الجار والمجرور (عليه) حال تقدم على عامله (فاتنين) وتأخر على صاحبه، أي (ما أنتم في حال كونكم على عبادة ما تعبدون بمضلين إلا من هو صال الجحيم).

ولا يكون الجار والمجرور (عليه) متعلق بـ (فاتنين) إلا على تأويل حرف الجر (على) بحرف الجر (الباء) أي (ما أنتم بمضلين بعبادة ما تعبدون إلا من هو صال الجحيم)، وربما هذا ما أشار إليه الفراء وهو يتحدث عن الجملة محل الدراسة، قال <>وقوله (عليه) و(به) و(له) سواء<>⁽⁵⁾، أو على تأويل (فاتنين) بـ (تابعين)، قال أبو جعفر النحاس: <>روى الفضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم قال: ليس بتابعكم على عبادة آلهتكم وعبادتكم إلا من كتب الله كتب الله جل وعز عليه أن يصلى الجحيم<>⁽⁶⁾، فيصبح تقدير الجملة (ما أنتم بتابعكم على عبادة ما تعبدون إلا من هو صال الجحيم)، فيكون زيادة على تأويل (فاتنين) تقدير مفعول به (كم) وجعل ما بعد (إلا) فاعلا لا مفعولا به.

(1) ينظر: المصدر السابق (65/4).

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (1094/2).

(3) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (515/5).

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (445/3).

(5) الفراء، معاني القرآن (394/2).

(6) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (445/3).

والتأويل لا يصير إليه إلا إذا لم يستقم المعنى إلا به، والمعنى مستقيم بدونه-إن شاء الله- إذا أعرب الجار والمجرور (عليه) حالا، كما تم تبين ذلك.

المقصور عليه في جملة هذا النمط:

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو المفعول به (من) وهو اسم موصول، وقد عمل فيه اسم الفاعل (فانتين) فهو من معمولات الخبر، والجملة الاسمية (هو صال الجحيم) صلة الموصول لامحل لها من الإعراب، وهي من ركن المقصور عليه لأن اسم الموصول يفتقر إلى صلة تبينه من ناحية المعنى، وخبر هذه الجملة (صال) أصله (صالي) بالياء، فحذفت ياءه رسماً لحذفها لفظاً في الوصل لالتقاء الساكنين؛ أعني: الياء المحذوفة ولام التعريف في (الجحيم)، وكسرة (اللام) في (صال) دليل على الياء المحذوفة، وإعرابه يكون بضمه مقدرة على الياء المحذوفة يمنع من ظهورها التثقل، ولكن وردت قراءة عن الحسن ﴿إلا من هو صال الجحيم بضم اللام⁽¹⁾، وقد خرجت هذه القراءة على ثلاثة أوجه⁽²⁾:

الوجه الأول: أن (صال) مفرد أصله (صالي) على فاعل، ثم حذفت لام الكلمة وهي (الياء) تخفيفاً فانتقلت حركة الإعراب وهي الضمة المقدرة على الياء-إلى عين الكلمة وهي (اللام)، **الوجه الثاني:** أن (صال) جمع أصلها (صالون) فحذفت النون للإضافة وبقي (صالوا) فحذفت (الواو) رسماً لحذفها لفظاً في الوصل لالتقاءها بالساكن لام التعريف في (الجحيم)، **الوجه الثالث:** أن (صال) مفرد أصله (صالي) ثم حدث قلب مكاني فأصبحت (صايلاً) ثم حذفت الياء تخفيفاً فأصبح (صال)، فإذا أبعدنا الوجه الثالث لما فيه من تكلف، بقي الترجيح بين الوجهين الأول والثاني، فأبو جعفر النحاس، ضعف الوجه الأول، قال بعد ذكر قراءة الحسن: <<فجماعة من أهل العربية يقولون: لحن لأنه لا يجوز: هذا قاضٍ فاعلم>>⁽³⁾، واستحسن الوجه الثاني، قال: <<ومن أحسن ما قيل فيه ما سمعت من علي بن سليمان يقول: هو محمول على المعنى لأن معنى (من) جماعة فالتقدير فيه (صالون)>>⁽⁴⁾، وربما يؤيد الوجه الثاني قراءة أخرى عن الحسن ﴿إلا من _____

(1) ينظر: القباقبي إيضاح الرموز، ص: 622، وابن جني، المحتسب (274/2)، وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، ص: 77.

(2) ينظر: ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (4/145-146).

(3) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (3/446).

(4) المصدر السابق (3/446).

هو صالوا الجحيم﴾ بإثبات الواو⁽¹⁾.

رغم هذا كله فإن البحث يرجح الوجه الأول، والسبب في ذلك أن الوجه الثاني فيه إشكال، وهو أنه يجعل في جملة واحدة اسمية وهي جملة صلة الموصول (هو صالون) المبتدأ مفردا (هو) والخبر جمعا (صالون)؟ ولا أظن أن أحدا يجيز في اللغة العربية الفصيحة أن يقول: زيد ذاهبون، أو هو راجعون!

وقد حاول الزمخشري وغيره الإجابة عن هذا الإشكال، إلا أنهم نظروا إلى المسألة من زاوية، وأغفلوا الزاوية التي يجب النظر منها، قال الزمخشري بعد أن ذكر الوجه الثاني: >> فإن قلت: كيف استقام الجمع مع قوله (من هو)؟ قلت (من) [يعني اسم الموصول] موحد اللفظ مجموع المعنى، فحمل (هو) على لفظه و(صالون) على معناه >>⁽²⁾.

أما إجابة البحث عن قراءة الحسن الثانية﴾ إلا من هو صالوا الجحيم﴾ بإثبات الواو رسما فمن وجهين:

الأول: أن الثابت عن الحسن هو القراءة الأولى (بدون واو)، أما القراءة الثانية (بإثبات الواو) فليست ثابتة عنه ثبوت القراءة الأولى، والدليل على ذلك أن عبد الفتاح القاضي في القراءات الشاذة، ذكر القراءة الأولى بصيغة الثبوت >>قرأ الحسن >>⁽³⁾ بينما ذكر القراءة الثانية بصيغة التضعيف >>وروي عن الحسن >>⁽³⁾، الوجه الثاني: أنها قراءة شاذة، ومما يجعل القراءة شاذة مخالفتها لوجه من وجوه العربية، وهذه القراءة قد خالفت اللغة العربية. ثم إن الوجه الأول الذي رجحه البحث، قرأ به كذلك الحسن في موضع آخر من القرآن وهو قوله تعالى ﴿ول: الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾ (الرحمن/24) بضم الراء في (جوار)⁽⁴⁾، فأصلها (جوارِي) فحذفت الياء وانتقلت الضمة إلى (الراء).

(1) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص: 77.

(2) الزمخشري، الكشاف (65/4)

(3) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص: 77-78.

(4) اللبائقي إيضاح الرموز، ص: 683، و عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة ص: 75.

نوعية القصر في جملة هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لنمط التاسع: قصر الجملة الاسمية على الحال.

(ما) + جملة اسمية + (إلا) + حال.

وأخصيت فيه جملة واحدة:

1- قال الله سبحانه وتعالى في شأن السحر: ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ﴾ (البقرة/102).

*

*

*

المقصور في جملة هذا النمط:

المقصور في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية (هم بضارين به من أحد)، فر (هم) مبتدأ و (بضارين) خبر إذا عدت (ما) غير عاملة، أو (هم) اسم (ما) و (بضارين) خبرها إذا عدت (ما) عاملة، وحرف الجر (الباء) في الخبر لتأكيد النفي. الجار والمجرور (به) متعلق بالخبر (بضارين) لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله، والضمير (هاء) يعود على السحر.

(من أحد) مفعول به لاسم الفاعل (بضارين) وحرف الجر (من) زائد يفيد الاستغراق، فيشمل كل أحد يمكن أن يُسحر، قال أبو حيان: >> (من) تزداد في المفعول إلا أن المعهود زيادتها في المفعول الذي يكون معمولاً للفاعل⁽¹⁾ الذي يباشره حرف النفي نحو: ما ضربت من رجل، وما ضرب زيد من رجل، وهنا حملت الجملة من غير الفعل والفاعل على الجملة من الفعل والفاعل؛ لأن المعنى: وما يضرون من أحد >>⁽²⁾.

المقصور عليه في جملة هذا النمط:

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو الحال وهو شبه الجملة (بإذن الله)، والعامل فيه هو اسم الفاعل (بضارين)، أما صاحب الحال فقد ذهب العكبري إلى أنه الفاعل وهو الضمير المستتر في اسم الفاعل (بضارين) - الذي يعود على السحرة - أو المفعول به (من أحد) الذي يعود

⁽¹⁾ ربما يقصد الفعل والفاعل، لأن المفعول معمولاً للفعل وليس معمولاً للفاعل.

⁽²⁾ أبو حيان، البحر المحيط (1/332-333).

على المسحور، قال >>(إلا بإذن الله) الجار والمجرور في موضع نصب على الحال إن شئت من الفاعل، وإن شئت من المفعول؛ والتقدير: وما يضررون أحدا بالسحر إلا والله عالم به، أو يكون التقدير: إلا مقرونا بإذن الله >>(1).

كأن العكبري جعل التقدير الأول(إلا والله عالم به) للحال إذا كان صاحبها هو الفاعل، والفاعل جمع وهم السحرة، فكان الأولى أن يكون التقدير: (إلا والله عالم بهم) لأن الحال إذا كان جملة لا بد أن تحتوي على ضمير يعود على صاحب الحال(2)، ثم إن في هذا التقدير تأويل (الإذن) بالعلم، ولا شك أن الله تعالى عالم بكل شيء، لكن الجملة تؤكد وقوع ضرر السحر إذا أذن الله في ذلك، وعدم وقوعه إذا لم يأذن.

وكان العكبري جعل التقدير الثاني(إلا مقرونا بإذن الله) للحال إذا كان صاحبها هو المفعول به، ولا يظهر ذلك لأن الضمير المستتر في (مقرونا) لا يعود على المفعول(من أحد).

ومن المؤكد أن صاحب الحال هو الضمير(الهاء) في (به)، أي أن صاحب الحال هو السحر، أو أن صاحب الحال هو (الضرر) المفهوم من اسم الفاعل (ضارين)، أي أن السحر لا يضر المسحور إلا مقرونا بإذن الله، فالضمير المستتر في (مقرونا) يعود على السحر، أو أن الضرر لا يقع للمسحور إلا مقرونا بإذن الله، فالضمير المستتر في (مقرونا) يعود على الضرر.

وهذان الرأيان اللذان ذكرهما البحث جوزهما أبو حيان مع الرأيين السابقين للعكبري، قال أبو حيان: >>(إلا بإذن الله) مستثنى مفرغ من الأحوال، فيحتمل أن يكون حالا من الضمير الفاعل في قوله(بضارين) ويحتمل أن يكون حالا من المفعول الذي هو (من أحد) ويحتمل أن يكون حالا من(به) أي السحر المفرق به، ويحتمل أن يكون حالا من الضرر المصدر المعرفة المحذوف >>(3).

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن(100/1).

(2) وذلك إذا لم تكن مصدرة بـ(واو) الحال، ينظر: المكودي، شرح المكودي ص: 91-92.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، (333/1).

القراءات الواردة في جملة هذا النمط:

قرأ الأعمش ﴿وما هم بضاري به من أحد إلا ياذن الله﴾ بحذف النون من (ضارين)⁽¹⁾،

وحذف النون في هذه القراءة فيه تخريجان:

الأول: أنها حذفت تخفيفاً-لأنها بمثابة التنوين- ومثله قول الشاعر:

ولسنا إذا تأبونا سلماً بمُدعيني لکم غير أنا إن نسالم نسالم⁽²⁾

فحذفت النون من (مدعني) و الأصل (مدعنين)، ونظيره قول العرب: <<قطاً قطاً بيئضك ثنتاً وبيئضي مائتاً>>⁽³⁾ يريدون ثنتان ومائتان.

التخريج الثاني: أن (النون) حذفت للإضافة إلى (أحد)، وفصل بين المضاف والمضاف

إليه بالجار والمجرور وهو (به) كما فصل به بينهما في قول الشاعر:

هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوءة فدعاهما⁽⁴⁾.

وقد استشكل الزمخشري الرأي الثاني فقال: <<فإن قلت: كيف يضاف إلى (أحد) وهو

مجرور (من)؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور>>⁽⁵⁾، وعقب عليه أبو حيان

فقال: <<وهذا التخريج ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار

والمجرور من ضرائر الشعر، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه لأنه مشغول بعامل

جر فهو المؤثر فيه، أما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فهذا ليس بشيء لأنه مؤثر

فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء>>⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ابن جنبي، المحتسب (187/1).

⁽²⁾ البيت من الطويل، لم أقف على قائله، ولم يخرج في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ولا المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، وقد استشهد به ابن مالك، شرح التسهيل (72/1).

⁽³⁾ لم أقف على قائله في المصادر الأصلية وقد ذكره: أبو حيان في البحر المحيط (332/1).

⁽⁴⁾ البيت من الطويل، وهو لعمره الخثعمية في الإنصاف (434/2) والدرر (45/5)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص: 1083 ولسان العرب (10/14) (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عيبة في الدرر (45/5)؛ والمقاصد النحوية (472/3)، و لدرنا بنت عيبة في شرح المفصل (21/3)؛ والكتاب (180/1)؛ و لدرنا بنت عيبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه (218/1)، ولامرأة من بني

سعد في نوادر أبي زيد ص: 115، وبلا نسبة في الخصائص (295/1)، (405/2)؛ وكتاب الصناعتين ص: 165؛ و همع الهوامع

(52/2) (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية) (103/7) والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (836/2)،

⁽⁵⁾ الزمخشري، الكشاف (173/1).

⁽⁶⁾ أبو حيان، البحر المحيط (332/1).

وقد عقب السمين الحلبي على أبي حيان فقال: >> وفي قول الشيخ [أبو حيان] نظر: أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال، لأنه قد فصل بالمفعول به في قراءة ابن عامر، فالظرف وشبهه أولى، وسيأتي تحقيق ذلك في الأنعام⁽¹⁾، وأما قوله: >> لأن جزء الشيء لا يؤثر فيه << فإنما ذلك في الجزء الحقيقي، وهذا [يعني الزمخشري] إنما قال ننزله منزلة الجزء، ويدل على ذلك قول النحويين: الفعل كالجزء من الفاعل، ولذلك أنت لتأنيته، ومع ذلك فهو مؤثر فيه <<⁽²⁾.

ويبدو أن التخريج الأول أولى وأسلم، لأن التخريج الثاني فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيئين: الجار والمجرور (به) وحرف الجر (من)، ثم إن حرف الجر (من) هو العامل في أحد وليس الإضافة، وهذا - يعني الفصل بشيئين - لا نظير له في كلام العرب.

نوعية القصر في جملة هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي.

(1) يقصد بذلك قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتِلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام/137)، >> فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زَيْن) ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة شركائهم بإضافة (قتل) إليه، وهو فاعل في المعنى وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم) <<، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (263/2).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (327/1).

النمط العاشر: قصر الجملة الاسمية المنسوخة على الحال.

(ما)+ناسخ+جملة اسمية+(إلا)+حال.

وأحصيت فيه عشر جمل:

- 1- قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 114).
- 2- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَابًا مُّوجِلًا ﴾ (سورة آل عمران، الآية 145).
- 3- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾ (سورة النساء، الآية 92).
- 4- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (سورة يونس، الآية 100).
- 5- وقال عن يوسف -عليه السلام-: ﴿ وَمَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (سورة يوسف، الآية 76).
- 6- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (سورة الرعد، الآية 38).
- 7- وقال حكاية عن الرسل -عليهم السلام- يخاطبون أقوامهم: ﴿ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (سورة إبراهيم، الآية 11).
- 8- وقال: ﴿ وَمَا كُنَّا مَهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (سورة القصص، الآية 59).
- 9- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (سورة غافر، الآية 78).
- 10- وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلَهُهُ وَإِنْ كَانُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ (سورة الشورى، الآية 51).

*

*

*

مكونات المقصور في جمل هذا النمط:

المقصور في جمل هذا النمط هو الجملة الاسمية المنسوخة، والناسخ في جميع جمل هذا النمط هو الفعل الماضي الناقص (كان)، وقد أفاد الماضي المستمر في معظم جمل هذا النمط لأنها في الغالب تدل على سنن كونية أو أحكام شرعية، والجدول الآتي يبين مكونات ركن المقصور-وهي الجملة الاسمية المنسوخة-في جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+فاعل(ضمير)+مفعول به(ضمير)
10	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+مفعول به(ضمير)+فاعل.
3	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+فاعل(ضمير مستتر)+مفعول به.
9-6	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+فاعل(ضمير مستتر)+جار ومجرور
7	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+فاعل(ضمير مستتر)+مفعول به(ضمير)+جار ومجرور.
4-2	كان+خبرها(جار ومجرور)+اسمها(أن+فعل)+فاعل(ضمير مستتر).
8	كان+اسمها(ضمير)+خبرها(مضاف)+مضاف إليه.
5	كان+اسمها(محذوف)+خبرها(محذوف)+جار ومجرور(أن مضمرة+فعل)+فاعل(ضمير مستتر)+مفعول به(مضاف)+مضاف إليه(ضمير)+جار ومجرور.

في الجملة الخامسة اسم (كان) محذوف تقديره (هو) يعود على يوسف -عليه السلام- أما خبرها فهو (ليأخذ)، ف(اللام) تسمى لام الجحود >> وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه ب(ما كان) أو ب(لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرون باللام >>⁽¹⁾، وهي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي، قال ابن هشام: >> ووجه التأكيد فيها عند الكوفيين أن أصل (ما كان ليفعل): ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك؛ فعندهم أنها حرفٌ زائد مؤكد، غير جار، ولكنه ناصب >>⁽²⁾.

فعلى رأي الكوفيين يكون تقدير الجملة الخامسة (ما كان يوسف يأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله) فيكون خبر (كان) هو الجملة الفعلية (يأخذ).

أما عند البصريين ف(اللام) حرف جر و(يأخذ) منصوب ب(أن) مضمرة بعد لام الجحود، و(أن) المضمرة والفعل (يأخذ) في تأويل مصدر مجرور ب(اللام)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) تقديره (قاصدا)، قال ابن هشام: >> ووجهه عند البصريين أن الأصل [في (ما كان ليفعل)]: ما كان قاصدا للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه [أي نفي الفعل] >>⁽³⁾.

ويصبح تقدير الجملة الخامسة على رأي البصريين-وهو الوجه المختار-(ما كان يوسف مريداً لأخذ أخيه في دين الملك إلا أن يشاء الله)⁽⁴⁾، فالخبر محذوف تقديره: قاصداً أو مريداً، والجار والمجرور المؤول من (أن) المضمرة والفعل متعلق به.

في معظم جمل هذا النمط، جاء خبر (كان) شبه جملة (جاراً ومجروراً) مقدماً- وخبرها حقيقة محذوفة تقديره: استقر أو مستقر، والجار والمجرور متعلق به-، وجاء اسمها مصدراً مؤولاً مؤخراً، وسبب تقدم خبر (كان) على اسمها هو أن في فعل المصدر المؤول في اسم (كان) ضميراً-متصلاً أو مستترا- يعود على الاسم المجرور في خبرها، أي أن الاسم المجرور ذكر أولاً في خبر (كان) وأضمر ثانياً في اسمها، فلو تقدم اسم (كان) على خبرها

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (236/1).

(2) المصدر نفسه (236/1).

(3) المصدر السابق (237/1).

(4) ينظر: عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (351-350/5).

لكان الاسم المجرور في خبر (كان) قد أضمر قبل أن يذكر، والأصل أن يذكر الاسم قبل أن يضم.

المقصور عليه في جمل هذا النمط:

المقصور عليه في جمل هذا النمط هو الحال، وقد جاء على صورته الثلاثة في هذا النمط؛ أعني: جاء مفردا وجملة وشبه جملة، والجدول الآتي يبين صور الحال في جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	صورة الحال
1	مفرد (اسم فاعل)
3	مفرد (مصدر)
10	مفرد (مصدر) + حرف عطف + مفرد (مصدر محذوف) + جار ومجرور + حرف عطف + مفرد (أن مضمرة + فعل) + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به.
8	جملة (اسمية)
9-7-6-4-2	شبه جملة (جار ومجرور)
5	شبه جملة (جار محذوف ومجرور [أن + فعل]) + فاعل

في أكثر الجمل جاء الحال شبه جملة (جار ومجرور) - والحال حقيقة محذوفة تقديرها (مقرونا) والجار والمجرور متعلق بها - أي (إلا مقرونا بإذن الله). وتلحق بهذه الجمل الجملة الخامسة، حيث جاء بعد (إلا) مصدر مؤول (أن يشاء الله)، فيقدر له حرف جر ليصبح التقدير (إلا بمشيئة الله)⁽¹⁾، ويكون الجار والمجرور متعلقا بالحال المحذوفة أي (إلا مقرونا بمشيئة الله)، وذلك حملا لهذه الجملة على الجمل السابقة لأن (الإذن) و(المشيئة) لهما معنيان متقاربان.

(1) ينظر: المصدر السابق (5/350-351)

في الجملة الثالثة جاءت الحال مصدرا وهو(خطأ) فيقدر بوصف وهو اسم الفاعل(مخطئ) لأن الحال الأصل فيها أن تكون وصفا⁽¹⁾.

في الجملة الثامنة جاءت الحال جملة اسمية(وأهلها ظالمون) وفيها رابطان؛ الرابط الأول: هو واو الحال، والرابط الثاني: هو الضمير(ها) في أهلها الذي يعود على صاحب الحال وهي(القرى).

في الجملة العاشرة، جاءت الحال مصدرا وهي(وحيا) فيقدر بوصف؛ اسم فاعل(موحيا)، ثم عطف الجار والمجرور(من وراء حجاب) على (وحيا) فيقدر مصدرا محذوفا(اسماع) يتعلق به الجار والمجرور ويكون معطوفا على المصدر (وحيا)، ويقدر بوصف؛ اسم فاعل(مسمعا)، لأنه حال من جهة المعنى، ثم عطف عليه(يرسل رسولا)، و(يرسل) فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمرة بعد حرف العطف (أو)، فهو مصدر مؤول تقديره(إرسالا) معطوف على المصدر (وحيا)، ويقدر بوصف؛ اسم فاعل(مُرسلا) لأنه حال من جهة المعنى، فيكون تقدير الجملة العاشرة ككل(وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحيا إليه أو مسمعا إياه كلامه من وراء حجاب أو مرسلا إليه رسولا)⁽²⁾.

وقد منع أبو حيان هذا التقدير، فقال في رده على الزمخشري: <<أما وقوع المصدر موقع الحال فلا ينقاس، وإنما قالت العرب، وكذلك لا يجوز: جاء زيد بكاء، تريد باكيا، وقاس منه المبرد ما كان نوعا للفعل⁽³⁾، نحو جاء زيد مشيا أو سرعة، ومنع سيبويه أن يقع الفعل المقدر بالمصدر موقع الحال⁽⁴⁾، فلا يجوز نحو: جاء زيد أن يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا، فجعله [أي الزمخشري] (وحيا) مصدرا في موضع الحال مما لا ينقاس، و(أن يرسل) في معنى إرسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع بنص سيبويه>>⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ قال ابن مالك في الألفية: الحال وصفٌ فضلة منتصبٌ مفهَمٌ في حال كفردا أذهب.

ينظر: ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل(568/1).

⁽²⁾ ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (248/4)، وينظر الزمخشري، الكشاف(233/4).

⁽³⁾ قال المبرد: <<ولو قلت: جنته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جنته سعيا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون

سعيا>>، المقتضب(234/3).

⁽⁴⁾ لم أقف على هذا المنع في كتاب سيبويه في أبواب الحال المبينة في فهرس الموضوعات، ولعله يكون مذكورا في أحد أبواب الكتاب.

⁽⁵⁾ أبو حيان، البحر المحيط(527/7).

إن قول أبي حيان (فجعله (وحيا) مصدرا في موضع الحال مما لا ينقاس) ليس على إطلاقه، لأنه منقاس عند المبرد، وذلك لأن الوحي نوع من أنواع الكلام بالمفهوم العام، ومثل ذلك، الإشارة في قولنا: (كلمته إشارة)، (إشارة) مصدر وقع حالا، لأنه وإن لم يكن كلاما حقيقة إلا أنه يؤدي مفهوم الكلام، فمن يُشارُ إليه بالجلوس يجلس، فكأنه كلم، أي قيل له: اجلس، ومثله الوحي، فإنه وإن لم يكن كلاما حقيقة إلا أنه يؤدي مفهوم الكلام، قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْحِينَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقَيْهِ فِي الْيَمِّ ﴾ (القصص/7)، فأنه سبحانه وتعالى أوحى إلى أم موسى فأمرها، ثم إن أم موسى حصل لها مفهوم الكلام، أي فهمت ما طلب منها، فألقت بموسى -عليه السلام- في اليم لما خافت عليه.

أما قول أبي حيان >>(وأن يرسل) في معنى إرسال الواقع موقع مرسلا ممنوع بنص سيبويه << فيمكن أن يجاب عنه بأن (أن يرسل) ليس حالا من الناحية النحوية، وإنما هو معطوف على (وحيا)، فقدر بالمصدر المنسبك منه (إرسال) ليكون من باب عطف مصدر على مصدر، ثم لما أعرب (وحيا) حالا، كان إرسالا حالا من ناحية المعنى لأنه معطوف على (وحيا)، فقدر باسم الفاعل (مرسلا).

الوجوه الإعرابية لبعض الجمل:

في الجملة الثامنة ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران/145)، ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (أن تموت) اسم كان، و(بإذن الله) خبرها، و(لنفس) متعلقة بـ(كان)⁽¹⁾، وهذا بعيد، لأنه من خلال إعرابه جعل (كان) ناقصة، وإذا كانت كذلك فهي تدل على الزمن دون الحدث فلا يتعلق بها الجار والمجرور.

كما قيل أيضا أن (لنفس) متعلقة بمحذوف تقديره (الموت)، و(أن تموت) تبين لذلك المحذوف⁽²⁾، فيصبح تقدير الجملة (وما كان الموت لنفس أن تموت إلا بإذن الله)، فيكون (الموت) اسم كان و(لنفس) متعلق به، و(أن تموت) تفسير لـ(الموت) و(بإذن الله) خبر كان ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلف وتمحل لا موجب له.

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (298/1).

(2) المصدر نفسه (298/1).

وقدر الزجاج الجملة (وما كانت نفس لتموت) ثم قدمت اللام⁽¹⁾، فأصبحت الجملة (وما كان لنفس أن تموت)، فجعل ما كان اسماً خيراً وما كان خيراً اسماً، وقد اعتذر له أبو حيان فقال: <<لا يريد بذلك الإعراب إنما فسر من جهة المعنى>>⁽²⁾،

وقيل إن (كان) زائدة، فيكون (أن تموت) مبتدأ و(لنفس) خبره⁽³⁾، وجعل (كان) زائدة يذهب عن الجملة مضمون الزمن الماضي الذي يفيد الاستمرار، أي أن النفوس كانت ولا زالت منذ آدم إلى آخر نفس تموت لا يكون موتها إلا بإذن الله.

ويمكن القول بأن جميع التقديرات السابقة متكلفة، ولو كانت واردة في هذه الجملة لوردت في معظم جمل هذا النمط لأنها على نسق واحد، مع أن القائلين بها في هذه الجملة لم يقولوا بها في بقية الجمل.

في الجملة الثالثة في قوله تعالى ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾ (النساء/92)، ذهب الزمخشري ومن تبعه إلى أن (خطأ) مفعول لأجله⁽⁴⁾، وهذا بعيد، لأن من شروط المفعول لأجله أن يكون مفهماً للتعليل⁽⁵⁾، نحو (جُدْ شكراً) (فشكراً) مفعول لأجله لأن المعنى: جد لأجل الشكر، ولا يكون القتل لأجل الخطأ.

وذهب كثير من النحويين إلى أن (إلا خطأ) استثناء منقطع⁽⁶⁾، ومنهم من قال إنه قول الجمهور⁽⁷⁾، وقال بعضهم: إنه إجماع المحققين من النحويين⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (638/1)، هذا ولم أقف على هذا التقدير للزجاج في إعراب القرآن المنسوب إليه، تحقيق: إبراهيم الأبياري [ط. 2؛ بيروت: دار الكتاب، 1402هـ=1982م] وذلك في باب ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير، ص (675-735).

(2) أبو حيان، البحر المحيط (70/3).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (223/2).

(4) الزمخشري، الكشاف (548/1)، وسليمان ياقوت، إعراب القرآن (222/4)، وعبد الواحد صالح، الإعراب المفصل (351/2).

(5) ابن عقيل، شرح لبن عقيل (520/1).

(6) ينظر مثلاً: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (264/1).

(7) أبو حيان، البحر المحيط (321/3).

(8) سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن، ص: 649.

والسبب في اتجاه كثير من النحويين إلى هذا الإعراب، هو طغيان النظرة الثنائية للاستثناء، هل هو متصل أو منقطع؟ بحيث قالوا لو جعل الاستثناء متصلاً لأدى إلى إباحة القتل الخطأ⁽¹⁾!

والاستثناء يمكن أن يكون متصلاً، نحو: (قام القوم إلا زيدا)، لأن زيد من جنس القوم، ويمكن أن يكون منقطعاً، نحو: (قام القوم إلا حماراً)، لأن الحمار ليس من جنس القوم. وهناك استثناء لا يكون متصلاً ولا منفصلاً، نحو: (ما جاء زيد إلا ركضاً)، فلا نقول إن (ركضاً) من جنس ما قبله، ولا نقول إنه ليس من جنسه، لأن (ركضاً) حالة من الحالات التي يمكن أن يجيء زيد عليها، وهذا النوع لا يكون الاستثناء فيه إلا بعد منفي فلا يكون بعد موجب، ويسمى استثناء مفرغاً، أي أن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل في ما بعدها، ويسمى كذلك حصراً لأن ما قبل (إلا) محصور في ما بعدها.

وهذا النوع من الاستثناء أي الاستثناء المفرغ أو الحصر هو الذي أغفله كثير من النحويين في إعراب الجملة الثالثة، مع أنه هو الذي يصلح لها دون غيره، لأن (الخطأ) في الجملة السابقة، لا نقول إنه من جنس ما قبله أو ليس من جنسه، بل نقول إن (الخطأ) حالة من حالات القتل، فالاستثناء مفرغ من الأحوال، أي أن <<المؤمن لا ينبغي أن يقتل مؤمناً في حالة من الحالات إلا في حالة الخطأ>>⁽²⁾.

ولا نقول إن قتل الخطأ مباح أو ليس مباح، لأن <<الخطأ لا يدخل تحت التكليف>>⁽³⁾، قال أبو حيان: <<قال الراغب: إن قيل يجوز أن يقتل المؤمن خطأ حتى يقال (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ)، قيل: قولك يجوز أو لا يجوز إنما يقال في الأفعال الاختيارية المقصودة، فأما الخطأ فلا يقال فيه ذلك>>⁽⁴⁾.

(1) ينظر مثلاً: ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، (776/1).

(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف (548/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون (413/2)، وسليمان ياقوت، إعراب القرآن (222/4).

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (380/1).

(4) أبو حيان، البحر المحيط (320/3).

ونقول إن القتل الخطأ حالة خاصة بيّن الله سبحانه وتعالى أنه قد يقع فيها المؤمن، ثم بين الأحكام الشرعية التي تترتب عن تلك الحالة إن وقعت من كفارة ودية مع تفصيل ذلك كله في بقية الآية التي وردت فيها الجملة الثالثة.

وقد جوز الزمخشري ومن تبعه وجها إعرابيا آخر في الجملة الثالثة وهو أن (خطأ) صفة لمصدر محذوف، والتقدير (إلا قتلا خطأ)⁽¹⁾، وهذا الوجه ضعيف لسببين: الأول: هذا الوجه فيه تقدير لمحذوف، ومتى أمكن الإعراب بدون تقدير الحذف فهو أولى.

والسبب الآخر: أن تقدير المصدر (قتلا) يكون مفعولا مطلقا مؤكدا لعامله (يقتل)، فيصبح في الجملة تأكيدا للقتل الخطأ، والجملة لا تؤكد القتل الخطأ إنما تبين حالة القتل الخطأ التي يمكن للمؤمن أن يقع فيها.

في الجملة العاشرة من قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء﴾ (الشورى/51)، جعل العكبري ومن تبعه (إلا وحيا) استثناء منقطعا، وعللوا ذلك <<بأن الوحي ليس بتكليم>>⁽²⁾، وهو بعيد لأن الوحي وإن كان ليس كلاما، إلا أنه من جنس الكلام، لأنه يؤدي مفهوم الكلام- كما بينا سابقا-، ومما يدل على أنه من جنس الكلام عطف (من وراء حجاب) عليه، لأن المقصود به التكليم من وراء حجاب، وهو من جنس الكلام بلا ريب.

وذهب بعض النحويين إلى أن (وحيا) في الجملة السابقة مفعول مطلق لفعل محذوف⁽³⁾، ويكون تقدير الجملة (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه وحيا أو يكلمه من وراء حجاب أو يرسل إليه رسولا)، وهذا الوجه وإن كان جائزا إلا أنه مرجوح في رأي الباحث لأن جعل (وحيا) معمولا لعامل مذكور وهو (أن يكلمه) أولى من أن يقدر له عامل محذوف (أن يوحي).

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف (548/1)، والكرباسي، إعراب القرآن (118/2)، وسليمان ياقوت، إعراب القرآن (222/4).

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (1135/2)، وعبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز (85/5).

(3) عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز (85/5)، والكرباسي، إعراب القرآن (276/7).

بعض القراءات الواردة في جمل هذا النمط:

في الجملة الثالثة، قرأ الحسن والأعمش (إلا خطأ)⁽¹⁾ ممدودا على وزن سماء، وهو مصدر مثل (خطأ)، وقرأ الزهري (إلا خطأ)⁽²⁾ بغير همز، وأصله خطأ بالهمز، ثم خفف إمّا: بحذف الهمزة منه وهي لام الكلمة كما حذفت لام دم ويد وأخ وبابها، وتكون الألف المرسومة بدل التنوين في الوقف، وإمّا: بإبدال الهمزة ألفا⁽³⁾.
وقد ضعف ابن جني الحذف وقال: <<إنه ليس تخفيفا قياسيا وإنما هو حذف وخبط للهمزة البتة>>⁽⁴⁾.

في الجملة العاشرة، قرأ نافع ورواية عن ابن ذكوان (أو يرسل رسولاً فيوحي) برفع اللام وإسكان الياء⁽⁵⁾، وفي هذه القراءة المتواترة تخريجان:
أحدهما: أنها على الاستئناف والتقدير: (أو هو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء)⁽⁶⁾ وقد علل ابن خالويه ذلك بقوله: <<وذلك أن العرب إذا طال النسق خرجوا من النصب إلى الرفع>>⁽⁷⁾، ويمكن للبحث أن يضيف تعليلاً آخر وهو أن (من وراء حجاب) تكليم بغير واسطة، ثم استأنف (أو يرسل رسولاً) لأنه تكليم بواسطة.
والتخريج الآخر: أن يكون الفعل المضارع (يرسل) بمعنى (مرسلاً) عطفاً على (وحيًا) بمعنى (موحيًا)⁽⁸⁾، وهذا لأن الفعل المضارع واسم الفاعل قريبان من بعضهما، نقول (جاء زيد يمشي)، ونقول: (جاء زيد ماشياً).

(1) القباقيبي إيضاح الرموز، ص 349، وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، ص: 41-42.

(2) ابن جني، المحتسب (298/1).

(3) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون (2/413-414).

(4) ابن جني، المحتسب (298/1).

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (2/368).

(6) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (4/94).

(7) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها (2/289).

(8) الزمخشري، الكشاف (4/234).

الوظائف النحوية لأصحاب الأحوال في هذا النمط:

صاحب الحال هو الذي يتصف بالحال حال قيامه بالفعل أو وقوع الفعل عليه، ولصاحب الحال وظيفة نحوية أي موقع إعرابي، فغالبا يكون فاعلا أو مفعولا وقد تكون له وظائف نحوية أخرى كأن يكون مجرورا أو مضافا إليه، والجدول الآتي يبين الوظائف النحوية لأصحاب الأحوال في جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	الوظيفة النحوية لصاحب الحال
9-7-6-4-2	فاعل (ضمير مستتر في الجار والمجرور خبر كان)
1	فاعل (ضمير متصل بفعل المصدر المؤول اسم كان)
3	فاعل (ضمير مستتر في فعل المصدر المؤول اسم كان)
10	فاعل لفعل المصدر المؤول اسم كان
5	اسم مجرور (المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل في خبر كان)
8	مضاف إليه (مضاف إلى خبر كان)

في الجمل؛ الثانية والرابعة والسادسة والسابعة والتاسعة في النصوص القرآنية السالفة الذكر صاحب الحال هو الضمير المستتر في الجار والمجرور خبر كان، الذي يعود على المصدر المؤول اسم كان، فمثلا الجملة الثانية تقديرها (ما كان الموت مستقرا لنفس إلا مقرونا بإذن الله) أو (ما كان الموت يستقر لنفس إلا مقرونا بإذن الله)، فخير كان حقيقة هو (مستقرا) أو (يستقر)، وكلاهما فيه ضمير مستتر تقديره (هو) مرفوع على الفاعلية يعود على اسم كان (الموت)، ثم إن هذا الخبر حقيقة يحذف وجوبا⁽¹⁾، فينتقل الضمير المستتر فيه إلى الجار والمجرور المتعلق به⁽²⁾، وهو (نفس).

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (197/1).

(2) ينظر: محي الدين عبد الحميد، عدة السالك (333/2).

فالجار والمجرور (لنفس) الذي هو خبر كان فيه ضمير مستتر يعود على اسم كان (الموت)، وهذا الضمير هو صاحب الحال.

والعامل في الحال وصاحبها هو الجار والمجرور نفسه (لنفس) لأنه مخبر به ولأنه متضمن معنى الفعل المحذوف الذي تعلق به⁽¹⁾، وهو الاستقرار الذي دل عليه (يستقر) أو (مستقر) المحذوف⁽²⁾.

ويجوز في الجمل السابقة أن يكون صاحب الحال هو الفاعل الضمير المستتر المرفوع بفعل المصدر المؤول وهو يعود على الاسم المجرور في الخبر، ويكون العامل في الحال وصاحبها هو فعل المصدر المؤول، ففي الجملة الثانية مثلا، صاحب الحال هو الضمير المستتر المرفوع بالفعل (تموت) الذي يعود على (النفس)، أي أن النفس لا تموت إلا مأذونا لها، لكن المعنى الأكثر ظهوراً هو أن موت النفس لا يوجد ولا يكون إلا مقرونا بإذن الله، لذلك يرجح الوجه الأول على الوجه الثاني.

في الجملة الخامسة التقدير الكامل كما بينا سابقا هو (ما كان يوسف مريدا لأخذ أخيه في دين الملك إلا مقرونا بمشيئة الله)، فصاحب الحال هو المصدر (أخذ أخيه)، وهو اسم مجرور، والعامل في الحال هو خبر كان (مريدا)، أي أن يوسف-عليه السلام- أراد أخذ أخيه في حال كون هذا الأخذ مقرونا بمشيئة الله.

في الجملة الثامنة صح أن يكون صاحب الحال مضافا إليه وهو (القرى) لأن المضاف وهو (مهلكي) عامل في الحال (وأهلها ظالمون)، لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله⁽³⁾.

نوعية القصر في جمل هذا النمط:

القصر في جمل هذا النمط إضافي، وذلك لأن الأحوال المقصور عليها تنفي أضدادها من الأحوال، لا مطلق الأحوال.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (331/2).

(2) يحسن أن نشير هنا إلى أن الإشكال الذي طرحه البحث في الفصل الأول وهو كيف يرفع الجار والمجرور أو الظرف الفاعل وهو لا فيه حروف الفعل ولا معناه؟ قد وجد له جوابا: وهو أن الجار والمجرور أو الظرف يتضمن معنى الفعل الذي تعلق به إذا كان واجب الحذف، ويصبح الجار والمجرور أو الظرف من العوامل المعنوية التي تعمل بسبب ما تضمنته من معنى الفعل، مثل اسم الإشارة الذي يتضمن معنى الفعل (أشير) وحرف التمني (ليت) الذي يتضمن معنى الفعل (أتمنى)، وحرف التشبيه (كان) الذي يتضمن معنى الفعل (أشبه)، ينظر: محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل (589/1).

(3) قال ابن مالك: ولا تُجزَّ حَالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضافُ عملاً

ففي الجملة الثامنة مثلاً: إهلاك الله للقرى مقصور على حالة كون أهلها ظالمين، فتنفي
أضدادها من الأحوال كأن يكون أهلها مصلحين أو محسنين أو عادلين، لكنها لا تنفي أحوال
أخرى يمكن أن يكون عليها أهل القرى عند إهلاك الله لهم، كأن يكونوا فقراء أو أغنياء،
قليلاً أو كثيراً.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هذا جدول إحصائي للفصل الثاني من هذا البحث يبين عدد الأنماط في هذا الفصل وأشكالها و عدد الجمل في كل نمط منها:

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط
01	قصر المبتدأ على الخبر (مفرد) (ما)+مبتدأ+(إلا)+خبر (مفرد)	25
02	قصر المبتدأ على الخبر (جملة) (ما)+مبتدأ+(إلا)+خبر (جملة)	3
03	قصر المبتدأ على الخبر (شبه جملة) (ما)+مبتدأ+(إلا)+خبر (شبه جملة)	12
04	قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ (ما)+ناسخ+مبتدأ+(إلا)+خبر	3
05	قصر الخبر على المبتدأ ما+خبر+(إلا)+مبتدأ	4
06	قصر الخبر على المبتدأ بوجود ناسخ (ما)+ناسخ+خبر+(إلا)+مبتدأ	7
07	قصر الجملة الاسمية على البدل (ما)+جملة اسمية+(إلا)+بدل	3
08	قصر الجملة الاسمية على المفعول به (ما)+جملة اسمية+(إلا)+مفعول به	1
09	قصر الجملة الاسمية على الحال (ما)+جملة اسمية+(إلا)+حال	1
10	قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ (ما)+ناسخ+جملة اسمية+(إلا)+حال	10
	المجموع	69

الفصل الثالث

الأنماط النحوية للجملة الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال التالية:

أداة النفي (لا)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه

النمط الأول : قصر المبتدأ (اسم لا) على الخبر (خبر لا)

النمط الثاني : قصر الجملة الاسمية على البدل

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور

أداة النفي (ليس)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه

النمط الأول: قصر الخبر (خبر ليس) على المبتدأ (اسم ليس)

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البدل

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال

أداة النفي (لم)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البدل بوجود ناسخ

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ

قد سبق في مقدمة هذا البحث أن تقسيم الجمل كان على أساس ثلاثة تقسيمات: وكان التقسيم الأول، هو تقسيم جمل هذا البحث إلى خمسة أقسام، وذلك باعتبار أداة النفي في كل جملة، والأقسام الخمسة الناتجة عن التقسيم الأول هي: القسم الأول: ويشمل الجمل المصدرية بأداة النفي (إن)، والقسم الثاني: ويشمل الجمل المصدرية بأداة النفي (ما)، والقسم الثالث: ويشمل الجمل المصدرية بأداة النفي (لا)، والقسم الرابع، ويشمل الجمل المصدرية بأداة النفي (ليس)، والقسم الخامس، ويشمل الجمل المصدرية بأداة النفي (لم).

وتم ترتيب هذه الأقسام الخمسة في البحث على أساس عدد جمل كل قسم، فأكثر الأقسام عدد جمل القسم الأول، ثم يليه القسم الثاني، فالثالث، فالرابع، وأخيرا القسم الخامس. وكان ينبغي أن يخصص لكل قسم فصل خاص به، فيكون عدد فصول البحث خمسة فصول، غير أن عدد جمل القسم الرابع والخامس قليل جدا بالنسبة إلى الأقسام الثلاثة الأخرى⁽¹⁾، فجعل البحث القسم الأول في فصل، وهو الفصل الأول، وجعل القسم الثاني أيضا في فصل، وهو الفصل الثاني، وفضل البحث أن يجعل الأقسام الثلاثة الباقية مجتمعة. وهي القسم الثالث والقسم الرابع والقسم الخامس. في فصل واحد، وهو الفصل الثالث الذي نحن بصدد دراسته.

ويكون بذلك عدد جمل الفصل الأول سنا وسبعين جملة، وعدد جمل الفصل الثاني تسعا وستين جملة، وعدد جمل هذا الفصل- الفصل الثالث- إحدى وخمسين جملة، وهو ما يعطي توازن بين الفصول الثلاثة من حيث عدد الجمل.

ويشمل هذا الفصل إذن على الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال التالية:

- أداة النفي (لا)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه
 - أداة النفي (ليس)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه
 - أداة النفي (لم)+مقصور +أداة الاستثناء (إلا)+مقصور عليه
- ولهذا لزم البحث أن يقسم هذا الفصل إلى الأقسام الثلاثة الآتية:

(1) عدد جمل القسم الأول ست وسبعون جملة، وعدد جمل القسم الثاني تسع وستون جملة، وعدد القسم الثالث أربع وأربعون جملة، وعدد جمل القسم الرابع أربع جمل، وعدد جمل القسم الخامس ثلاث جمل.

أولاً: الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على

الشكل التالي:

أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

ثانياً: الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على

الشكل التالي:

أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

ثالثاً: الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على

الشكل التالي:

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

أولاً: الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة

بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يرى برجشتراسر أن أصل النفي في اللغة العربية يكون ب (لا) ، قال " وأما النفي فأقدم أدواته في اللغة العربية (لا).... وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي (1) " وأداة النفي (لا) " تدخل على الجملة الموجبة سواء كانت فعلية أم اسمية فتنتفي مضمونها وتخلصها إلى زمن معين (2).

وقد قسم النحويون (لا) تقسيمات متشعبة باعتبارات مختلفة، فمنهم من قسمها باعتبار معناها إلى: نافية، وناهية، وزائدة (3) ومنهم من قسمها باعتبار عملها إلى: عاملة، وهاملة (4)، ومنهم من قسمها باعتبار ما تدخل عليه إلى: داخلة على الأسماء، وداخلة على الأفعال (5) والملاحظ أن هذه التقسيمات يدخل بعضها في بعض، فقد تكون (لا) نافية من جهة، وعاملة من جهة ثانية، وداخلة على الأسماء من جهة ثالثة، لذلك يفضل البحث أن يذكر بعض أنواع (لا) مع ذكر بعض الخصائص لكل نوع بشكل موجز، ثم التركيز على النوع الذي يهتم بالبحث، فمن أنواع (لا):

- (لا) النافية للجنس: تدخل على الجملة الاسمية وتعمل عمل (إن)، وسيأتي التفصيل فيها قريباً.

- (لا) النافية للوحدة: تدخل على الجملة الاسمية أيضاً، لكنها تعمل عمل (ليس) نحو: (لا رجل في الدار بل رجلان) (6).

- (لا) العاطفة: غير عاملة تعطف اسم على آخر بعد الإيجاب، نحو (جاء زيد لا عمرو) (1) وتنتفي عن الثاني ما ثبت للأول.

(1) برجشتراسر، التطور النحوي، ص 168-169، ولم أقف على هذا الرأي في مصادر النحو

(2) عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني، 2/203

(3) ينظر: المرادي، الجني الداني، ص 291-303

(4) ينظر: الرماني، حروف المعاني، ص 81-86

(5) ينظر: الزكشي، البرهان في علوم القرآن، 4/351-361

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/267

- (لا) الجوابية: غير عاملة، نائبة مناب الجملة، تكون ردا في جواب مناقض ل (نعم) أو (بلى)، نحو: هل زيد عندك؟ فتقول، لا².
- (لا) الناهية: تدخل على المضارع فتجزمه وتخلصه للاستقبال، نحو قوله تعالى (ولا تخافي ولا تحزني) القصص 7/، وقد ترد للدعاء، نحو قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۗ الْبَقْرَةَ/286³ .
- (لا) النافية: غير عاملة، تدخل على المضارع فتنتفيه وتخلصه للاستقبال⁴، نحو: لا ينجح الطالب الكسول، كما تدخل على الماضي في الدعاء فتنتفيه وتقلبه للاستقبال⁵، نحو: لا ضاق صدرك، كما تدخل على الجملة الاسمية، فيلزم تكرارها، ويليهما المبتدأ معرفا نحو قوله تعالى ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۗ ﴾ يس/40، أو يليها الخبر، نحو قوله تعالى ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ الصافات/47.⁶
- (لا) التي بمعنى (لم) أو (ما): تدخل على الفعل الماضي في غير الدعاء، فتنتفيه وتبقيه على مضيه ويلزم تكرارها، وتكون بمعنى (ما) الداخلة على الفعل الماضي أو (لم) الداخلة على الفعل المضارع⁷، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ القيامة/31 .
- (لا) الزائدة: منها التي تزداد لتوكيد النفي، وتكون بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقْرَبُونَ ۗ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ ۗ ﴾ سبأ/37⁸، ومنها التي تزداد لتقوية الكلام، وتكون بعد أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع، نحو

-
- 1- المرادي، الجني الداني، ص294
 - 2- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/355
 - 3- المرادي، الجني الداني، ص300
 - 4- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 8/108
 - 5- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/270
 - 6- المرادي، الجني الداني، ص299
 - 7- عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني، 2/209
 - 8- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/656

قوله تعالى ﴿ ما منعك ألا تسجد ﴾ الأعراف /12¹، ومنها التي تزداد بين الجار والمجرور نحو: غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد²، وهذه زائدة لفظا لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة معنى لأنها تفيد النفي، والكوفيون يجعلونها اسما بمعنى (غير)، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة³، وعلى قولهم تكون غير زائدة.

هذا ولا يهمننا هنا إلا النوع الأول، وهي (لا) النافية للجنس، لأن أداة النفي (لا) في أسلوب القصر في جمل هذا القسم الأول من الفصل الثالث لم تأت إلا نافية للجنس، وهي التي تدخل على الجملة الاسمية فتتفي الخبر عن جنس المبتدأ، وتعمل عمل (إن)، فتتصب المبتدأ وترفع الخبر، ولها أحكام كثيرة وشروط خاصة بعملها.

وسوف نتكلم عن الشروط وبعض الأحكام الخاصة ب (لا) النافية للجنس، غير أننا لا نتكلم عن الأحكام الخاصة بها إذا تكررت، وكذا الأحكام الخاصة بتوابع اسمها كنعته ومعطوفه ما عدا البديل منه، وذلك لعدم تكررها وعدم مجيء توابع اسمها إلا البديل في جمل هذا القسم.

أما شروط عمل (لا) النافية للجنس فثلاثة:⁴

الأول: أن تكون نصا في نفي الجنس، وهي التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، فإن لم تكن نصا في نفي الجنس عملت عمل (ليس)، نحو: (لا رجل قائما)، إذ يحتمل نفي الواحد و نفي الجنس.

الثاني: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فإن كان اسمها معرفة ألغيت وتكررت، نحو: (لا زيد في الدار ولا عمرو)

الثالث: أن تلي اسمها، فلا يفصل بينها وبينه فاصل، فإذا فصل الخبر بينها وبين اسمها

مثلا، ألغيت وتكررت، نحو قوله تعالى ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ ﴾ الصافات /47

وأما أحكام (لا) النافية للجنس فنذكر منها:⁵

1- ابن هشام، مغنى اللبيب، 275/1

2- المرادي، الجني الداني، ص300

3- ابن هشام، مغنى اللبيب، 406/1

4- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 361-360/1

5- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 14-8/2 و 29/2

أولاً: أنها تنصب اسمها إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فالمضاف نحو: (لا صاحب علم ممقوت)، و الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه، إما مرفوع به، نحو: (لا قبيحا فعله ممدوح)، أو منصوب به، نحو: (لا طالبا علما مبعوض)، أو محفوف بخافض يتعلق به، نحو (لا خيرا من زيد حاضر)، أو معطوف عليه نحو: (لا ثلاثة وثلاثين عندنا).

ثانياً: أن اسمها يبني معها إذا كان مفرداً، أي: ليس مضاف ولا شبيهاً به، فيدخل فيه المثني والمجموع، و بناؤه على ما كان ينصب به، نحو: لا رجل في الدار.

ثالثاً: يكثر حذف خبرها إذا كان معلوماً أو كان كونا عاماً، نحو قوله تعالى ﴿ فلا فوت ﴾

سبأ / 51، وقوله تعالى ﴿ قالوا لا ضير ﴾ الشعراء/50

رابعاً: إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مبنيًا معها فإن البديل منه إذا كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على محل (لا) واسمها، لأن محلها الرفع بالابتداء¹، والنصب على محل اسم (لا) وحده لأن محله النصب ب (لا)، وإذا كان البديل من اسم (لا) النافية للجنس المبني معها معرفة لم يحز فيه إلا الرفع على محل (لا) واسمها، ولا يجوز النصب على محل اسمها لأن (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعارف.

هذا، وإنني سأعنى في هذا القسم بدراسة، الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

ولقد أحصيت هنا أربعاً وأربعين جملة موزعة على ثلاثة أنماط وهي:

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر.

(لا) + المبتدأ (اسم لا) + (إلا) + الخبر (خبر لا) .

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البديل.

(لا) + جملة اسمية + (إلا) + بدل.

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور.

(لا) + جملة اسمية + (إلا) + جار ومجرور.

1- إذا كان اسم (لا) مفرداً- ليس مضافاً ولا شبيهاً به - فمذهب سيبويه أن (لا) واسمها المبني معها في موضع رفع بالابتداء، والاسم

المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، ينظر: سيبويه، الكتاب، 276-275/2

النمط الأول: قصر المبتدأ (اسم لا) على الخبر (خبر لا)

(لا) + مبتدأ (اسم لا) + (إلا) + خبر (خبر لا)

وأحصيت فيه جملتين إثنين.

- 1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة/193.
- 2- وقال حكاية عن الرجل الذي يحاور صاحبه ﴿ وَلَوْ لَأَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ الكهف/39.

* * *

المقصور في جملتي هذا النمط:

المقصور في جملتي هذا النمط هو اسم (لا) النافية للجنس، الذي هو مبتدأ في الأصل، وهو (عدوان) في الجملة الأولى، و(قوة) في الجملة الثانية، فيشمل جنس العدوان في الجملة الأولى، وجنس القوة في الجملة الثانية لأن (لا) نافية للجنس.

المقصور عليه في جملتي هذا النمط:

المقصور عليه في جملتي هذا النمط هو خبر (لا)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، وقد جاء شبه جملة من جار ومجرور في كلتا الجملتين، وهو (على الظالمين) في الجملة الأولى، و(بالله) في الجملة الثانية، والخبر حقيقة محذوف وجوبا، لأنه كون عام، تقديره: (كائن) أو (مستقر)، والجار والمجرور متعلق به.

ويرى البحث أن هناك تقديرين ممكنين في جملتي هذا النمط:

الأول: يقدر الخبر المحذوف بعد أداة الاستثناء (إلا)، فيكون تقدير الجملتين هو: (فلا عدوان إلا كائن على الظالمين، و(لا قوة إلا كائنة بالله)، وعلى هذا التقدير تكون هاتان الجملتان من باب قصر المبتدأ على الخبر، فهما من هذا النمط.

والتقدير الآخر: أن يقدر الخبر المحذوف قبل أداة الاستثناء (إلا)، فيكون تقدير الجملتين هو: (فلا عدوان كائن إلا على الظالمين) و(لا قوة كائنة إلا بالله)¹، فتكون الجملتان

1- عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، 251/1 و 387/6

على هذا التقدير من باب قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور، فهما من النمط الثالث وليستا من هذا النمط.

وقد اختار البحث التقدير الأول لأن ليس فيه الفصل بين الجار والمجرور ومتعلقه بأداة الاستثناء (إلا).

وحرف الجر (على) في الجملة الأولى يفيد الاستعلاء المعنوي، وذلك أن العدوان لما كان مكروهاً للنفوس فكأنه حمل يقع عليها، أما حرف الجر (الباء) في الجملة الثانية فقد يفيد السببية، أي ما من قوة إلا سببها الله.

نوعية القصر في هذا النمط:

في الجملة الأولى أداة النفي (لا) تفيد النهي¹، والجملة فيها خطاب للمؤمنين، أي أن الله سبحانه وتعالى ينهى المؤمنين عن العدوان إلا على الظالمين وتقدير الجملة (لا تعتدوا إلا على الظالمين)، فالقصر حقيقي، والجملة تحصر العدوان المباح شرعاً في العدوان على الظالمين، وذلك لأن الاستثناء من النفي إثبات ومن التحريم إباحة²، ثم إن العدوان الجائز شرعاً مقيد بقيدتين اثنتين:

الأول: أن هذا العدوان ليس ابتدائياً، بل هو عدوان لرد عدوان آخر، وهذا مفهوم من الجملة من لفظ (الظالمين)، لأن الظالم لا يكون ظالماً إلا إذا صدر منه اعتداء بوجه من الوجوه، ومفهوم من آيات أخرى كقوله تعالى ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة/ 194.

والقيد الآخر: أن هذا العدوان الجائز يكون قدر العدوان الحاصل لا أكثر منه، وهذا مفهوم من آيات كثيرة من الكتاب العزيز، كالأية الأنفة الذكر، وكقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾ النحل / 126، وكقوله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ الشورى / 40.

1- قال الطبري " فإن انتهى الذين يقاتلونكم من الكفار عن قتالكم... فادعوا الاعتداء عليهم " ينظر: ابن جرير الطبري، جامع البيان

في تفسير القرآن [دبط، بيروت: دار الفكر، د. ت] 113/2

2- أبو حيان، البحر المحيط، 320/3

في الجملة الثانية القصر إضافي، وذلك بالإضافة إلى السبب والمصدر، أي ما من قوة إلا مصدرها وسببها الله سبحانه وتعالى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البدل

(لا) + جملة اسمية + (إلا) + بدل

وأحصيت فيه إحدى وأربعين جملة:

1- قال الله سبحانه وتعالى- حكاية عن الملائكة- ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ البقرة/32.

2- وقال ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ البقرة/163.

3- وقال ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ البقرة/255.

4- وقال ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ آل عمران/2.

5- وقال ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

آل عمران/6.

6- وقال ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ آل عمران/18.

7- وقال ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران/18.

8- وقال ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ النساء/87.

9- وقال ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ الأنعام/17.

10- وقال ﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ الأنعام/102.

11- وقال - مخاطبا الرسول صلى الله عليه وسلم- ﴿ اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ ﴾ الأنعام/106.

12- وقال ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ الأعراف/158.

13- وقال- في بنى إسرائيل- ﴿ وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾

- 14- وقال ﴿ فقل حسبي الله لا إله إلا هو ﴾ التوبة /129.
- 15- وقال- في شأن فرعون- ﴿ حتى إذا أدركه العرق قال آمنْتُ أنه لا إله إلا الذي آمدت به
بنو إسرائيل ﴾ يونس /90.
- 16- وقال ﴿ وإن يمسيك الله بضرًا فلا كاشف له إلا هو ﴾ يونس /107.
- 17- وقال ﴿ فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو ﴾ هود/14.
- 18- وقال- حكاية عن نوح عليه السلام مخاطبا ابنه- ﴿ قال لا عصيم اليوم من أمر الله إلا
من رحم ﴾ هود/43.
- 19- وقال ﴿ قل هو ربي لا إله إلا هو ﴾ الرعد/30.
- 20- وقال ﴿ ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنه لا إله إلا
أنا فاتقوني ﴾ النحل /2.
- 21- وقال ﴿ الله لا إله إلا هو له الاسماء الحسنى ﴾ طه/8.
- 22- وقال- مخاطبا موسى عليه السلام - ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبُدني وأقم الصلاة
ليذكرني ﴾ طه/14.
- 23- وقال ﴿ إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علما ﴾ طه/98.
- 24- وقال ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدوني ﴾
الأنبياء /25.
- 25- وقال- عن يونس عليه السلام - ﴿ فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني
كنت من الظالمين ﴾ الأنبياء/87.

- 26- وقال ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾ المؤمنون/116.
- 27- وقال ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ النمل/26.
- 28- وقال ﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ القصص/70.
- 29- وقال ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ القصص/88.
- 30- وقال ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُؤَفِّكُونَ ﴾ فاطر/3.
- 31- وقال ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ الصافات/35.
- 32- وقال ﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُصْرَفُونَ ﴾ الزمر/6.
- 33- وقال ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ طه/3.
- 34- وقال ﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُؤَفِّكُونَ ﴾ طه/62.
- 35- وقال ﴿ هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ طه/65.
- 36- وقال ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ الدخان/8.
- 37- وقال ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ محمد/19.
- 38- وقال ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ الحشر/22.
- 39- وقال ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ الحشر/23.
- 40- وقال ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ التغابن/13.
- 41- وقال ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ المزمل/9.

*

*

*

تكرار كلمة التوحيد في هذا النمط:

أغلب جمل هذا النمط هي عبارة عن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، حيث تكررت هذه الجملة في هذا النمط سبعا وثلاثين مرة، غير أن المقصور عليه فيها تنوع بين لفظ الجلالة (الله)، والضمير (هو)، والضمير (أنت)، والضمير (أنا)، واسم الموصول (الذي)، وهذه الضمائر واسم الموصول تعود جميعا على الله، والجدول الآتي يبين تنوع كلمة التوحيد باعتبار المقصور عليه وأرقام جمل كل نوع منها، وعدد الجمل في كل نوع:

المجموع	أرقام الجمل	كلمة التوحيد
30	-17-14-13-12-11-10-8-7-6-5-4-3-2 -33-32-30-29-28-27-26-23-21-19 41-40-39-38-36-35-34	لا إله إلا هو
3	24-22-20	لا إله إلا أنا
2	37-31	لا إله إلا الله
1	25	لا إله إلا أنت
1	15	لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل

ويظهر من الجدول أن الضمير (هو) غالبا ما جاء مقصورا عليه، وذلك لأن كلمة التوحيد غالبا ما جاءت خبرا عن لفظ الجلالة (الله)، أي أن لفظ الجلالة أضمر في الخبر بعد أن ذكر في المبتدأ.

وقد جاء الضمير (أنا) مقصورا عليه في ثلاث جمل، ففي الجملتين العشرين والرابعة والعشرين ناسب مجيء ضمير المتكلم (أنا) الفاصلتين (فاتقون)، و (فاعبدون)، أما الجملة الثانية والعشرون ففيها خطاب مباشر دون واسطة من الله عز وجل إلى نبيه موسى-عليه السلام- فناسب أن يكون المقصور عليه في كلمة التوحيد، ضمير المتكلم (أنا).

أما الضمير (أنت) فجاء مقصورا عليه في جملة واحدة، والتي فيها دعاء يونس -عليه السلام- ربه وهو في الظلمات، فكأنه يخاطب ربه، فناسب مجيء ضمير المخاطب (أنت) ولم يجيء اسم الموصول (الذي) مقصورا عليه إلا في جملة واحدة، والتي فيها إيمان فرعون حين أدركه الغرق، وقد يكون في استعمال فرعون لاسم الموصول في كلمة التوحيد بدل لفظ الجلالة دليلا على عدم صدق فرعون في إيمانه، وكأنه لما رأى بني إسرائيل قد نجاهم ربهم قال: أمنت أنه لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل، حتى ينجيه كما نجاهم.

وجاء لفظ الجلالة (الله) مقصورا عليه في جملتين اثنتين وهو الأصل، إذ الأصل الإظهار لا الإضمار، والجمل السابقة التي وردت فيها في كلمة التوحيد تعد متطابقة، فرغم تنوع المقصور عليه فيها لفظا إلا أنه متطابق معنى، ويرجع إلى أصل واحد وهو لفظ الجلالة (الله)، لذلك سنكتفي بدراسة جملة واحدة، وهي الجملة الثانية باعتبارها أول جملة وردت فيها كلمة التوحيد، وستغنى دراستها عن ست وثلاثين جملة أخرى وردت فيها كلمة التوحيد، والتي وردت أرقامها في الجدول السابق.

وهناك جملتان أخريان في هذا النمط متطابقتان تماما، وهما: الجملة التاسعة والجملة السادسة عشرة، فسنكتفي بدراسة الأولى منهما وهي الجملة التاسعة وبذلك سيختصر البحث جمل هذا النمط التي سيدرسها في أربع جمل وهذه الجمل مع أرقامها هي:

الجملة الأولى: ﴿ لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ البقرة /32.

الجملة الثانية: ﴿ لا إله إلا هو ﴾ البقرة /163.

الجملة التاسعة: ﴿ فلا كاشف له إلا هو ﴾ الأنعام /17.

الجملة الثامنة عشرة: ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ هود /43.

مكونات المقصور في هذا النمط:

المقصور في جمل هذا النمط هو الجملة الاسمية المتكونة من اسم (لا) النافية للجنس وخبرها، اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل، والجدول الآتي يبين مكونات المقصور في الجمل الأربعة المختصرة لهذا النمط.

المقصور	أرقام الجمل
اسم (لا) + خبرها (جار مجرور)	9-1
اسم (لا) + خبرها (محذوف)	2
اسم (لا) + ظرف زمان + خبر (لا) (جار ومجرور)	18

في الجملتين الأولى والتاسعة خبر (لا) حقيقة محذوف تقديره (كائن) أو (مستقر) والجار والمجرور متعلق به، وذهب البعض إلى أن (له) في الجملة التاسعة متعلق ب (كاشف)¹، وهو بعيد، لأن (كاشف) مبني مع (لا) فلا يتعلق به الجار والمجرور، وإلا لكان شبيها بالمضاف، وكان معربا.

وخبر (لا) في الجملة الثانية محذوف، وفيه عدة تقديرات عند النجاة منها: (موجود)²، (معبود)³، (معبود بحق)⁴، (لنا)⁵، وقد سبق في مقدمة هذا القسم أن خبر (لا) النافية للجنس إذا كان معلوما أو كان كونا عاما فإنه يكثر حذفه، وفي الجمل السبع والثلاثين التي وردت فيها كلمة التوحيد، لم يذكر فيها الخبر ولو مرة واحدة، مما يدل على أنه كون عام فيكون تقديره: (موجود) أو (كائن)، أما باقي التقديرات فهي ليست كونا عاما بل كونا مقيدا، فلو كانت أخبارا لذكرت ولو مرة .

قال أبو حيان " تقدير خبر (لا) لا بد منه لأن قوله (لا إله) كلام، فمن حيث هو كلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه، فالمسند إليه (إله)، والمسند هو الكون المطلق، ولذا ساغ حذفه.....ولذلك نقلوا أن الخبر بعد (لا) إذا علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب حذفه عند التميميين، وإذا كان الخبر كونا مطلقا كان معلوما لأنه إذا دخل النفي المراد به نفي العموم

1-الكراسي، إعراب القرآن، 413/2

2-عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل 206/1، الكراسي، إعراب القرآن، 216/1

3-القيسي، مشكل إعراب القرآن، 136/1

4-عبد الكريم الأسعد، معرض الإبرير، 119/1

5-ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 131/1

فالمتبادر إلى الذهن هو نفي الوجود.....بخلاف الكون المقيد فإنه لا يتبادر الذهن إلى تعيينه،
فلذلك لا يجوز حذفه.....إلا أن دل على ذلك قرينة من خارج فيعلم فيجوز حذفه"¹

في الجملة الثامنة عشرة هناك شبهة جملتين بعد اسم (لا) هما: ظرف الزمان (يوم)،
والجار و المجرور (من أمر الله)، وبعضهم ذهب إلى أنهما متعلقان ب (عاصم)² وهو
بعيد، لأن (عاصم) مبني مع (لا) فلا يتعلق به الظرف والجار والمجرور، قال القيسي "
ولا يجوز أن تتعلق (من) ب(عاصم) ولا أن ينصب (اليوم) ب (عاصم) لأنه يلزم أن
ينون (عاصم) ولا يبني على الفتح لأنه يصير ما تعلق به وما عمل فيه من تمامه فيصير
بمنزله قولك (لا خيرا من زيد في الدار"³

وقد استبعد النحاة أن يكون (يوم) خبر (لا)، باعتباره خبر المبتدأ (عاصم) في
الأصل، لأن اسم الزمان لا يكون خبر عن جثة، وبالتالي يكون الجار والمجرور (من أمر
الله) هو خبر (لا)⁴، والخبر حقيقة محذوف تقديره (كائن) أو (مستقر) والجار والمجرور
(من أمر الله) متعلق به، قال ابن أبي العز " (من أمر الله)، الخبر، فيكون متعلق
بمحذوف، وهو (كائن) أو (مستقر)، و(اليوم)، ظرف لهذا المحذوف"⁵.

ويجوز أن يكون الخبر فعلا محذوفا يدل عليه (عاصم)، فيكون (يوم) و(من أمر الله)
معمولين له، قال ابن حيان "....ويكون (اليوم) منصوبا على إضمار فعل يدل عليه
(عاصم)، أي: (لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله)، و(من أمر الله) متعلق بذلك الفعل
المحذوف "⁶.

وبعض النحويين ذهب إلى أن (يوم) معمول للمصدر (أمر الله) في الجار والمجرور⁷،

1. أبو حيان، البحر المحيط، 464/1

2. عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، 179/5

3. القيسي، مشكل إعراب القرآن، 366 /1

4. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 700/2

5. ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 631/2

6. أبو حيان، البحر المحيط، 227/5.

7. عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 494/2

وهو ضعيف، لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، قال ابن الأنباري: " ولا يجوز أن يتعلق (يوم) ب(أمر الله) لأنه مصدر، وما هو في صلة المصدر لا يجوز أن يتقدم عليه " ¹، كما جعل بعضهم (يوم) معمولاً للجار والمجرور نفسه (من أمر الله) ²، وهذا على اعتباره عاملاً معنوياً، وذلك لتضمنه فعل (الاستقرار) المحذوف، وهو ضعيف أيضاً، لأن الجار والمجرور كعامل معنوي ضعيف العمل، فلا يتقدم عليه معموله، إلا أن يقال في هذا الوجه والذي قبله، يعني أن يكون (يوم) معمولاً للمصدر (أمر الله) أو للجار والمجرور (من أمر الله)، إن المعمول هنا ظرف، والظروف يتجاوز فيها ما لا يتجاوز في غيرها، فيكون هذان الوجهان جائزين، وقد مثل ابن الأنباري للوجه الثاني بقولهم: " كل يوم لك درهم) ³، ف (كل يوم) ظرف معمول للجار والمجرور(لك)، رغم أنه متقدم عليه.

المقصود عليه في هذا النمط:

المقصود عليه في هذا النمط هو البديل، وهو في جمل هذا النمط بديل بعض من كل من محل(لا) مع اسمها لأن محلها الرفع على الابتداء.

وأجاز بعض النحويين أن يكون المبدل منه هو الضمير المرفوع المستتر في الخبر المحذوف (كائن) أو (مستقر) ⁴، كما أجاز بعضهم أن يكون المبدل منه هو محل اسم(لا)، إذ محله الرفع على الابتداء ⁵.

واستشكل أبو حيان أن يكون المبدل منه هو اسم (لا) حيث قال في الجملة الثانية " وتقرير البديل فيه [أي: هو] أيضاً مشكل على قولهم إنه بديل من (إله)، لأنه لا يمكن أن يكون على تقدير تكرار العامل..... والذي يظهر لي فيه أنه ليس بدلاً من (إله).....إنما هو بديل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف.....وعلى هذا يتمشى ما ورد من هذا الباب فليس بدلاً من موضع اسم(لا)، وإنما هو بديل مرفوع من ضمير مرفوع ذلك الضمير عائد على اسم (لا) " ⁶.

1- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 15/2

2- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 700/2

3- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 15/2

4- عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 119/1، والكرياسي، إعراب القرآن، 216/1

5- السمين الحلبي، الدر المصون، 419/1، وسامح عاطف، الإعراب في القرآن، ص 531

6- أبو حيان، البحر المحيط، 463/1.

والإشكال الذي ذكره أبو حيان هو أن البديل على نية تكرار العامل في المبدل منه، أي أن العامل في المبدل منه يكون مقدرًا في البديل، فإذا كان المبدل منه في جمل هذا النمط هو اسم (لا)، كان العامل فيه هو (لا) النافية للجنس، ولا يمكن لهذا العامل أن يقدر في البديل لسببين، الأول: أن البديل مثبت لأنه واقع بعد أداة الاستثناء (إلا)، فلا يمكن أن تعمل فيه (لا) الدالة على النفي، والسبب الآخر: أن البديل معرفة فلا يمكن أن تعمل فيه (لا) النافية للجنس لأنها لا تعمل إلا في النكرات.

وقد رد السمين الحلبي هذا الإشكال فقال " وهذا الذي قاله [أبو حيان] غير مشكل لأنهم [النحويين] لم يقولوا: هو بدل من اسم (لا) على اللفظ، حتى يلزمهم تكرير العامل، وإنما كان يشكل لو أجازوا إبداله من اسم (لا) على اللفظ، وهم لو يجيزوا ذلك لعدم إمكان تكرير العامل " 1.

والصواب أن الإشكال الذي طرحه أبو حيان ناتج عن الخلط في تحديد محل اسم (لا) المبني معها، إذ له محلان، الأول: هو محل نصب باعتباره اسم (لا) النافية للجنس لأنها تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ اسماً لها، والمحل الآخر: هو محل رفع باعتبار أصله قبل تركيبه مع (لا)، إذ أصله مبتدأ مرفوع، والإشكال إنما يطرح على المحل الأول، وهو ما قصده أبو حيان، أما على المحل الثاني فلا إشكال، وهو ما قصده السمين الحلبي.

والجدول الآتي يبين أحوال المقصور عليه في الجمل الأربع المختصرة لهذا النمط:

أرقام الجمل	المقصود عليه
1	اسم موصول (ما)
9-2	ضمير (هو)
18	اسم موصول (من)

في الجملة الأولى صلة الموصول هي (علمتنا)، وفيها ضمير محذوف يعود على اسم الموصول (ما)، ويكون تقدير الجملة: (لا علم لنا إلا الذي علمتناه) .

وذهب العكبري إلى أن (ما) مصدرية، والتقدير: (إلا علما علمتناه)¹، وهو وجه جائز، إلا أن الحرف المصدرية يؤول مع ما بعده بمصدر، فإن تقدير الجملة على اعتبار (ما) مصدرية يكون: (لا علم لنا إلا تعليمك إيانا).

ويجوز نصب (ما) على الاستثناء²، لأن الكلام قبل (إلا) تام منفي، وإذا كان كذلك جاز في ما بعد (إلا) الإتيان والنصب على الاستثناء، وعلى وجه النصب على الاستثناء لا يكون في هذه الجملة قصر، فلا تدخل في هذا البحث، والمختار وجه الإتيان، أي أن المقصور عليه بدل، حملا لهذه الجملة على جمل هذا النمط، ولأن الإتيان أجود.

وذهب بعض النحويين إلى أن (ما) في محل نصب مفعول به أول مقدم ل(علمتنا)³، وهو بعيد، قال أبو حيان بعد أن نقل هذا الوجه: " وهذا غير معقول، ألا ترى أن (ما) موصولة، وأن الصلة (علمتنا)، وأن الصلة لا تعمل في الموصول، ولكن يتكلف له وجه، وهو أن يكون استثناء منقطعاً، فيكون معنى إلا: لكن، على التقدير الذي استقر في الاستثناء المنقطع، وتكون (ما) شرطية منصوبة بعلمتنا، ويكون الجواب محذوفاً"⁴، وقد جعل السمين الحلبي تقدير هذه الجملة على ما تكلفه أبو حيان هو: (لا علم لنا لكن ما علمتنا علمناه)⁵، فيكون الجواب المحذوف هو (علمناه)، ولا يخفي بعد هذا التكلف.

في الجملة الثانية المقصور عليه هو الضمير (هو)، وهذه الجملة تمثل ستا وثلاثين جملة أخرى وردت فيها كلمة التوحيد، وقد بينا في جدول سابق تنوع المقصور عليه في تلك الجمل من حيث اللفظ بين الضمير (هو) وهو الغالب، والضمير (أنا)، والضمير (أنت)، ولفظ الجلالة (الله)، واسم الموصول (الذي).

1- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 49/1

2- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 211/1

3- عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، 43/1

4- أبو حيان، البحر المحيط، 147/1، 148

5- السمين الحلبي، الدر المصون، 183/1

وأجاز بعض النحويين أن يكون الضمير (هو) خبر ل (لا إله) ¹، وهذا على اعتبار (لا إله) في محل رفع مبتدأ، وقد منع أبو حيان هذا الوجه، كما منع أن يكون (هو) خبر ل (لا) النافية للجنس، قال " ولا يجوز أن يكون [(هو)] خبر كما جاز ذلك في قولك: (زيد ما العالم إلا هو)، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، هذا إذا فرعنا على أن الخبر بعد (لا) التي يبني الاسم معها هو مرفوع بها، وأما إذا فرعنا على أن الخبر ليس مرفوعا بها، بل هو خبر المبتدأ الذي هو (لا) مع المبنى معها، وهو مذهب سيبويه، فلا يجوز أيضا، لأنه يلزم من ذلك جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهو عكس ما استقر في اللسان العربي " ².

في الجملة الثامنة عشرة صلة الموصول هي (رحم)، واسم الموصول (من) قد يعود على الله سبحانه وتعالى فيكون (من رحم) بمعنى (الراحم)، وقد يعود على الذي رحمه الله، فيكون (من رحم) بمعنى (المرحوم) ³، وأجاز الزمخشري أن يكون (من رحم) بمعنى (مكان من رحمه الله من المؤمنين) يعني السفينة ⁴، على تقدير حذف مضاف وهو (مكان)، كما أن (عاصم) في المقصور قد يكون على حقيقته، وقد يكون بمعنى (معصوم) كقوله تعالى ﴿ خَلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ الطارق/6 أي: ماء مدفوق، وقد يكون بمعنى النسب، أي: ذا عصمة، مثل: لابن وتامر، أي: ذولبن، وذو تمر، وذو العصمة يطلق على العاصم وعلى المعصوم، والمراد هنا المعصوم ⁵.

وبناء على هذه المعاني في اسم الموصول (من) ، واسم الفاعل (عاصم) ، فإن للنحويين أربعة تقديرات في هذه الجملة ، بالإضافة إلى تقدير خامس على رأي الزمخشري ، وهذه التقديرات ⁶ هي :

1- القيسي، مشكل إعراب القرآن، 136/1

2- أبو حيان، البحر المحيط، 463/1

3- ينظر: ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 631/2

4- الزمخشري، الكشاف، 397/2

5- ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 102/4

6- ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 227/5

التقدير الأول: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا المرحوم.

التقدير الثاني: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم.

التقدير الثالث: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا المرحوم .

التقدير الرابع: لا ذا عصمة اليوم من أمر الله إلا المرحوم.

التقدير الخامس: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مكان من رحمه الله.

على التقدير الأول، يكون المقصور عليه ليس من جنس المقصور، لأن المقصور عليه اسم مفعول، والمقصور اسم فاعل، فتكون الجملة من باب الاستثناء المنقطع، ولا تكون من هذا البحث لأن (إلا) تكون بمعنى (لكن).

أما على باقي التقديرات، فيكون المقصور عليه من جنس المقصور، فتكون هذه الجملة من باب الاستثناء المتصل، ويجوز في المقصور عليه وجهان إعرابيان: الإتياع والنصب على الاستثناء، وعلى وجه النصب على الاستثناء لا يكون في هذه الجملة قصر، فلا تدخل في هذا البحث، والوجه المختار هو وجه الإتياع، أي أن المقصور عليه بدل، حملا لهذه الجملة على جمل هذا النمط، ولأن الإتياع أجود.

ويرى البحث أن التقدير الثاني قوي، إذ ليس فيه تقدير ضمير في الصلة يعود على اسم الموصول، وليس فيه تقدير اسم الفاعل (عاصم) باسم المفعول (معصوم) ولا ب (ذا عصمة)، كما ليس فيه تقدير مضاف في المقصور عليه، ولذلك رجح أبو جعفر النحاس هذا التقدير، حيث قال " ومن أحسن ما قبل فيه أن يكون (من) في موضع رفع والمعنى (لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم أي إلا الله جل وعز ويحسن هذا لأنه لم تجعل عاصما بمعنى معصوم فتخرجه من بابهِ " ¹، وهذا ما جعل البحث يدخل الجملة الثامنة عشرة في هذا البحث.

1- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 285/2

القراءات الواردة في هذا النمط:

في الجملة الثامنة عشرة قرئ ﴿ إِلَّا مِنْ رَجْمٍ ﴾ بضم الراء مبينا للمفعول¹، وهذه القراءة تؤيد كون (من رحم) بمعنى (مرحوم)، إلا أنها قراءة شاذة جدا، قال فيها الفراء بعد أن ذكرها " ولم أسمع أحدا قرأ به"²

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جميع جمل هذا النمط حقيقي.

1- لم أجد هذه القراءة في ما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة، وقد ذكر هذه القراءة، أبو حيان في (البحر المحيط، 227/5)، والزمخشري في (الكشاف، 397/2)، والفراء في (معاني القرآن، 16/2).

2- الفراء، معاني القرآن، 16/2

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور

(لا) + جملة اسمية + (إلا) + جار ومجرور

وأحصيت فيه جملة واحدة .

1- قال الله سبحانه وتعالى - في الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك- ﴿ وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ

اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ التوبة /118.

المقصور في جملة هذا النمط:

المقصور في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية المتكونة من اسم (لا) النافية للجنس (ملجأً)، الذي أصله مبتدأ، وخبرها (من الله)، الذي أصله خبر المبتدأ، والخبر حقيقة محذوف تقدير (كائن) أو (مستقر) والجار والمجرور (من الله) متعلق به. وهناك من جعل الجار والمجرور (من الله) متعلق ب(ملجأً)¹، وهو بعيد، لأن (ملجأً) مبني على الفتح مع (لا) النافية للجنس، فهو غير عامل، فلا يتعلق به الجار والمجرور، إذ إنه لو كان عاملاً لكان شبيهاً بالمضاف، وللزم أن يكون معرباً، أي منصوباً.

المقصور عليه في جملة هذا النمط:

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو الجار والمجرور (إليه)، وهو متعلق بخبر (لا) حقيقة المحذوف (كائن) أو (مستقر). وهناك من جعل الجار والمجرور (إليه) متعلقاً ب(ملجأً)²، وهو لا يستقيم كذلك للسبب الذي بيناه سابقاً.

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي.

1- الكرياسي، إعراب القرآن، 450/3، وعبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، 399/4

2- عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 325/2

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:

أداة النفي(لا)+ مقصور+ أداة الاستثناء (إلا)+ مقصور عليه

يبين عدد الأنماط في هذا القسم، وأشكالها، وعدد الجمل في كل نمط منها.

عدد الجمل في النمط	شكل النمط	رقم النمط
2	قصر المبتدأ (اسم لا) على الخبر (خبر لا) (لا)+مبتدأ (اسم لا) +(إلا)+خبر (خبر لا)	01
41	قصر الجملة الاسمية على البدل (لا)+جملة اسمية+(إلا)+بدل	02
1	قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور (لا)+جملة اسمية+(إلا)+جار ومجرور	03
44	المجموع	

ثانيا : الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية

المؤكدَة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يقول رمضان عبد التواب عن أصل ليس: " إذا نظرنا إلى ما يقابلها [أي: ليس]، في اللغات السامية الأخرى، عرفنا أنها مركبة من (لا) وكلمة (أيس) التي لا وجود لها الآن في اللغة العربية، إلا في بعض التعبيرات القديمة، كقول العرب: (أنتني به من حيث أيس وليس)، ومعناه من: حيث هو ولا هو، وكذلك في قولهم : (الأيس والليس) ، بمعنى : الوجود والعدم"¹.

و (ليس) فعل ماضى غير متصرف: " وذهب ابن السراج²، والفارسي في أحد قولييه، وجماعة من أصحابه، وابن شعير، إلى أنها حرف " ³، والصواب أنها فعل، بدليل قبولها علامات الفعل، تقول: لست، ولستما، ولستن، وليسا، وليسوا، وليست، ولسن، و (ليس) بالرغم من أنها فعل ماضى من حيث الصيغة إلا أن " الأصل في (ليس) أنها وضعت لنفي مضمون الجملة في الحال مجردة من القرائن....وقد تستعمل للنفي المطلق في الأزمنة الثلاثة، وخاصة في مضمون الجمل الصالحة للماضي والحال والاستقبال كالحكم والأمثال"⁴.

1- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية [ط.3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ=1987م]، ص 48.

2- الذي يبدو أن ابن السراج يرى أن (ليس) فعلا وليس حرفا، فقد قال في كتابه: الأصول في النحو، باب: التقديم والتأخير، الشرح الخامس، الأفعال التي لا تتصرف، قال " لا يجوز أن يقدم عليها [أي الأفعال التي لا تتصرف] شيء مما عملت فيه، وهي نحو: نعم وبس، وفعل التعجب، و(ليس) تجري عندي ذلك المجرى لأنها غير متصرفة" ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 228/2.

3- المرادى، الجني الداني، ص 494

4- عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني، 142/2

وليس فعلا ناقصا، ولا تستعمل فعلا تاما أبدا، قال سيبويه " فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك [أي: التمام] لأنها وضعت موضعا واحدا، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر"¹، وتبعه جميع النحاة في هذا القول².

وليس لها خمسة أحكام:

الأول: أن تكون من أخوات (كان) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهذا هو الأصل فيها ويرى ابن هشام أن (ليس) لا تكون إلا ناسخة، قال: " وتلازم [أي ليس] رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع"³، وبعد أن ذكر المواضع التي تخرج فيها ليس عن النسخ، أجاب عنها، وقدر (ليس) فيها ناسخة⁴، إلا في الموضع الثالث الذي سنذكره قريبا.

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها، نحو (قام القوم ليس زيدا).

الثالث: أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك إذا اقترن الخبر بعدها ب(إلا)، نحو: (ليس الطيب إلا المسك)، وذلك عند بني تميم، " فإن (إلا) عندهم تبطل عمل (ليس) كما تبطل عمل (ما) الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء"⁵، وللنحويين في هذا الأسلوب عدة تخريجات محاولة منهم لجعل (ليس) ناسخة وليست مهملة، وقد رد ابن هشام هذه التخريجات بعد أن ذكرها، قال: " وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات"⁶، فكان ابن هشام يقر في هذا الأسلوب أن (ليس) مهملة عند تميم.

1- سيبويه، الكتاب، 46/1

2- عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني، 143/2

3- ابن هشام، مغني اللبيب، 323/1

4- المصدر السابق، 325-323/1

5- المرادى، الجني الداني، ص495، 496

6- ابن هشام، مغني اللبيب، 325/1

الرابع: أن تكون حرفا عاطفا، نحو قول الشاعر:

أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهِ الطَّالِبِ

وَالْأَشْرَمِ الْمَغْلُوبِ لَيْسَ الْغَالِبُ.¹

وأثبت العطف ل (ليس) الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة².

الخامس: أن تدخل على الجملة الفعلية، نحو: (لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ)، ويبدو أنها في هذا الأسلوب حرف نفي مثل (ما).

والذي يهمنا هو أن (ليس)- في هذا القسم الثاني من الفصل الثالث- فعل ماض ناقص من أخوات (كان)، فهي من نواسخ الجملة الاسمية، ولم يظهر لفظ (ناسخ في صيغة هذا القسم لأن أداة النفي (ليس) في أسلوب القصر هي نفسها الناسخ، فاعتبر فيها النفي دون النسخ لأهمية النفي في أسلوب القصر، لذلك ننبه أن الجمل الاسمية في هذا القسم منسوخة، أي تتكون من اسم (ليس) وخبرها، وإن لم نذكر ذلك في الصيغة، كما ننبه أن هذه الجمل متضمنة للزمن الذي تفيده (ليس) وهو الحال أو الزمن المطلق، ما لم توجد في هذه الجمل قرائن تقيد بها بزمن معين.

هذا، وبعد، فإني سأعنى في هذا القسم بدراسة الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي:

أداة النفي(ليس)+مقصور+أداة الاستثناء(إلا)+مقصور عليه

1- الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر 146/6، وشرح شواهد المغني ص 705، والمقاصد النحوية 123/4، وبلا نسبة في الجني الداني ص 498، ومعني اللبيب ص 296، وهمع الهوامع 138/2، (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 99/9، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 1113/3)

اللغة: الأشرم: اسم رجل

2- ابن هشام، مغني اللبيب، 325/1.

ولقد أحصيت هنا أربع جمل موزعة على ثلاثة أنماط وهي:

النمط الأول: قصر الخبر على المبتدأ

(ليس) + خبر + (لا) + مبتدأ

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البدل

(ليس) + جملة اسمية + (إلا) + بدل

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال

(ليس) + جملة اسمية + (إلا) + حال

عبد القادر للعوم الإسلامية

النمط الأول: قصر الخبر على المبتدأ

(ليس) + خبر + (إلا) + مبتدأ

وأحصيت فيه جملة واحدة :

1- قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ النجم /39

المقصود في جملة هذا النمط:

المقصود في جملة هذا النمط هو خبر (ليس)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، وهو الجار والمجرور (للإنسان)، وخبر (ليس) حقيقة محذوف تقديره (كائن) أو (مستقر)، والجار والمجرور (للإنسان) متعلق به. وحرف الجر (اللام) يفيد الاستحقاق أو الملك، أي لا يستحق الإنسان الثواب إلا على ما سعى، أو لا يملك الإنسان إلا سعيه.

المقصود عليه في جملة هذا النمط:

المقصود عليه في جملة هذا النمط هو اسم (ليس)، الذي هو مبتدأ في الأصل، وهو المصدر المؤول من حرف المصدر (ما) والفعل (سعى) والتقدير: (إلا سعيه)¹ ، ويجوز أن تكون (ما) موصولة² ، و(سعى) جملة فعلية صلة الموصول. وجعل (ما) مصدرية أقوى من جعلها موصولة، لأن جعلها موصولة يحتاج إلى تقدير ضمير في جملة الصلة يعود على الموصول (ما)، وجعلها مصدرية لا يحتاج إلى ذلك.

نوعية القصر في جملة هذا النمط:

الظاهر أن القصر في جملة هذا النمط حقيقي، وهذه الجملة معطوفة على جملة

1- عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 397/5، وعبد الواحد صالح، الإعراب المفصل، 298/11.

2- ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 386/4

﴿الآتزر وازرة وزر أخرى﴾ النجم/38، وبين الجملتين تقابل، فالإنسان " كما لا يحمل عليه وزر غيره، كذلك لا يحصل له من الأجر إلا ما كسب هو لنفسه"¹.

قال الزمخشري " فإن قلت: أما صح في الأخبار، الصدقة عن الميت، والحج عنه، وله الأضعاف²؟ قلت : فيه جوابان، أحدهما : أن سعي غيره كما لم ينفعه إلا مبينا على سعي نفسه ، وهو أن يكون مؤمنا صالحا وكذلك الإضعاف، كان سعي غيره كأنه سعي نفسه، ولكن إذا ما نواه به فهو بحكم الشرع كالنائب عنه والوكيل القائم مقامه"³.

وفي الحقيقة الجملة فيها أقوال كثيرة⁴، فقيل : إنها منسوخة ، وقيل ، إنها خاصة بقوم إبراهيم وموسى، وقيل : إن الإنسان هنا مراد به الكافر، وقيل : إن معنى (ما سعى): ما نوى ، وقيل : إن (اللام) في (للإنسان) بمعنى (على) : وأحسن ما قيل فيها في (رأي البحث قولان⁵ :

الأول : أنه ليس للإنسان إلا ما سعى من طريق العدل، فأما من باب الفضل فجانز أن يزيد الله عز وجل ما شاء.

والقول الآخر: أنه ليس له إلا سعيه، غير أن الأسباب مختلفة، فتارة يكون سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه وصديق، وتارة يسعي في خدمة الدين والعبادة فيكسب محبة أهل الدين، فيكون ذلك سببا حصل بسعيه.

1- الصابوني، صفوة التفسير، 278/3

2- الإضعاف: هو تضعيف الأجر للمؤمن، فالحسنة تضاعف إلى عشر حسنات أو إلى أكثر من ذلك

3- الكشاف، الزمخشري، 428/4

4- ينظر هذه الأقوال: ابن الجوزي، زاد المسير، 237/7

5- ينظر هذين القولين: المصدر السابق، 237/7 - 238

النمط الثاني : قصر الجملة الاسمية على البدل

(ليس) + جملة اسمية + (إلا) + بدل

وأحصيت فيه جملتين اثنتين:

1- قال الله سبحانه وتعالى- في الذي يؤتى كتابه بشماله يوم القيامة- ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ

هَاهُنَا حَمِيمٌ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسْلِينَ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ ﴾

الحاقة /35-37

2- وقال - في الكافرين - ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيْعٍ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ ﴾

الغاشية /6-7

* * *

تحديد جملة القصر في الجملة الأولى

إن تحديد جملة القصر في الجملة الأولى من هذا النمط يتوقف على تحديد معنى كلمتين فيها وهما (حميم) و(غسلين).

أما (حميم) فلها معنيان¹: الأول هو: الصديق أو القريب، والمعنى الآخر هو: الشراب الحار، فأى المعنيين المراد في الجملة يا ترى؟

الظاهر أن المعنى الأول هو المراد في الجملة وليس الثاني، لأسباب منها:

أولاً: أن المعنى الأول يتوافق مع ما ورد في القرآن الكريم من نفي الصديق والقريب

عن أهل النار، فمن نفي الصديق قوله تعالى- حكاية عن أهل النار- ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا

صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ الشعراء/100-101، ومن نفي القريب قوله تعالى ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ

وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ المؤمنون/101.

ثانياً: أن المعنى الثاني لا يتوافق مع ماورد في القرآن من إثبات الحميم بمعنى الشراب

الحار لأهل النار، كقوله تعالى ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ

﴿ الواقعة /41-42.

1- ينظر: عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 730/5

ثالثاً: على فرض أن المعنى الثاني هو المراد أي: الشراب الحار، وأنه محصور في (غسلين) بمعنى صديد أهل النار، كما ذكر أبو البقاء العكبري " وقيل : التقدير : ليس له حميم إلا من غسلين ولا طعام " ¹، فإن المعنى يصير إلى حصر شراب ضار وهو الشراب الحار في شراب آخر ضار وهو الصديد، فلا تتضمن الجملة نفي الشراب النافع الذي يحصل به تمام الوعيد، كقوله تعالى: ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ الغاشية/6، فحصر الطعام الذي فيه النافع والضرار في الضريع الذي هو ضار، فنفي عنهم بذلك الطعام النافع، إضافة إلى ما أثبتته من طعام ضار.

أما كلمة (غسلين)، فمن حيث اللغة: هو ما يجرى من الجراح إذا غسلت ². وقد ذكر لها العلماء ثلاثة معان في الجملة ³، وهي: الأول: أنه صديد أهل النار، والثاني: أنه شجر يأكله أهل النار، والثالث: أنه شر الطعام وأخبثه وأبشعه.

والإشكال هنا هو: هل (غسلين) شراب أم طعام؟ فعلى المعنى الثاني والثالث لا شك أنه طعام، أما على المعنى الأول فقد يكون شراباً، خاصة وأن المفسرين قالوا: إنه صديد أهل النار الذي يسيل من جراحاتهم ⁴، وهذا يتوافق مع المعنى اللغوي المذكور آنفاً، وهذا المعنى هو الذي جعل بعض النحويين يذهب إلى أن معنى (حميم) هو الشراب الحار وأنه مقصور على (غسلين) على تقدير (وليس له حميم إلا من غسلين ولا طعام) المذكور آنفاً، حتى يكون المقصور والمقصور عليه من طبيعة واحدة، أي أن كلاهما شراب.

والذي يظهر للبحث أن (غسلين) طعام وليس شراباً، وأقوى دليل على ذلك، هو قوله تعالى في الجملة نفسها: ﴿ لا يأكله إلا الخاطئون ﴾ الحاقة/37، ف(الهاء)، في (يأكله) لا شك أنها تعود على (غسلين)، وإذا كان (غسلين) يؤكل، فهو طعام لا شراب.

1- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1238/2

2- السمين الحلبي، الدر المصون، 368/6

3- ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 326/8

4- الصابوني، صفوة التفاسير، 438/3

ويبقى التوفيق بين كون (غسليين) صديد يجري من أهل النار، وبين كونه طعام يؤكل، فنقول، يمكن أن تتغير حالة الغسليين بعد أن يجري من أهل النار من حالة سائلة إلى حالة غير سائلة، فيتناوله أهل النار أكلا وليس شربا.

وانطلاقا من هذه المقدمة في محاولة تحديد معنى (حميم)، و (غسليين)، يمكن للبحث أن يستخلص أن أسلوب القصر في الجملة الأولى من هذا النمط هو: (ولا طعام إلا من غسليين) أي أن الجملة تقصر طعام أهل النار على (الغسليين)، ويكون في الجملة الأولى ككل نفيان، الأول: (ليس له اليوم ههنا حميم)، وفيه نفي الحميم عن أصحاب النار وهو الصديق أو القريب، الذي يدفع عنهم العذاب أو يؤانسهم ويواسيهم، والنفي الآخر (ولا طعام إلا من غسليين)، وفيه نفي الطعام عن أصحاب النار الذي ينتفعون به ويغنيهم من الجوع، إلا الغسليين الذي هو أخبث الطعام وابتغاه، والذي هو صديد أهل النار أو هو شجر في النار. ويتبين من هذا أن المقصور في الجملة الأولى من هذا النمط هو (طعام)، وأن (حميم) ليس داخلا في ركن المقصور، أما المقصور عليه فهو (غسليين).

وجه دخول الجملة الأولى في هذا القسم وهذا النمط:

إذا كان البحث قد خلص إلى أن جملة القصر في الجملة الأولى من هذا النمط هي: (ولا طعام إلا من غسليين)، فما دخل هذه الجملة التي أداة النفي فيها هي (لا) في هذا القسم الثاني الذي لا يتناول إلا الجمل التي تكون أداة النفي فيها هي (ليس) ؟ فنقول إن أداة النفي (لا) في (ولا طعام إلا من غسليين) هي زائدة لتوكيد النفي، والنفي الذي سبقها هو (ليس له اليوم ههنا حميم)، حيث أداة النفي هي (ليس)، وهذا يعني أن (لا) زائدة لتوكيد (ليس)، وزيادتها من وجهين:

الأول: أنها غير عاملة، لأن العامل هو أداة النفي الأولى (ليس).
الوجه الآخر: أنها لا تفيد النفي ابتداء، بل هي لتوكيد النفي الأول، وترفع احتمالا ممكنا من احتمالين ممكنين في الجملة عند حذفها، فإذا قلنا (ليس في الدار زيد ولا عمرو)، فإن (لا) تؤكد نفي (ليس)، ولو حذفنا (لا) فقيل: (ليس في الدار زيد وعمرو)، احتمال أن يكون المراد نفي وجود كل واحد منهما في الدار، أو أن يكون المراد نفي وجودهما معا في

الدار، فإذا جيء ب(لا) صار الكلام نصا في المعنى الأول¹

وإذا تبين أن أصل النفي في (ولا طعام إلا من غسلين) هو ل (ليس) في الجملة التي سبقت هذه الجملة، وما (لا) في هذه الجملة إلا لتوكيد هذا النفي الابتدائي الذي أفادته (ليس)، قلنا: إن أداة النفي في جملة القصر هي (ليس) وليس(لا)، وبذلك تدخل الجملة الأولى من هذا النمط في هذا القسم الثاني من الفصل الثالث، وليس في القسم الأول منه.
ثم ما وجه دخول هذه الجملة التي المقصور فيها اسم مفرد(طعام)، في هذا النمط الذي يكون المقصور فيه جملة اسمية؟

يرى البحث أن (طعام) ليس معطوفا على (حميم)، من باب عطف اسم مفرد على اسم مفرد، والسبب في ذلك أن (طعام) مقصور على (غسلين)، أما (حميم) بمعنى قريب أو صديق لا يمكن أن يكون مقصورا على (غسلين) الذي هو بمعنى صديق أهل النار أو شجر في النار، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن عطف اسم مقصور على اسم غير مقصور، لأنه يؤدي إلى التباس المعنى ويوهم أن كلا الاسمين مقصور.

وهذا ما يؤدي إلى القول بأن العطف في الجملة الأولى من هذا النمط هو من باب عطف جملة على جملة، أي جملة (ولا طعام إلا من غسلين) معطوفة على جملة (ليس له اليوم ههنا حميم)، ويكون الخبر في الجملة المعطوفة محذوف يدل عليه الخبر في الجملة المعطوف عليها، وهو الجار والمجرور (له)، هذا مع غض الطرف عن الظرفين (اليوم) و(ههنا)، اللذين يمكن تقديرهما في الجملة المعطوفة أيضا.

ونخلص إلى أن تقدير الجملة الأولى من هذا النمط هو (ليس له اليوم ههنا حميم ولا له طعام إلا من غسلين)، وإذا قدرنا أداة النفي الأصلية (ليس) مكان أداة النفي التوكيدية (لا) فإنه يكون التقدير النهائي للجملة الأولى من هذا النمط هو (ليس له اليوم ههنا حميم وليس له طعام إلا من غسلين)، وواضح أن جملة القصر في هذا التقدير هي (وليس له طعام إلا من غسلين)، وسيدرس البحث الجملة الأولى من هذا النمط على أساس هذا التقدير.

1- ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، 272/1

المقصور في جملي هذا النمط:

المقصور في جملي هذا النمط هو الجملة الاسمية، ففي الجملة الأولى يتكون من خبر (ليس) المقدر (له)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، واسمها (طعام)، الذي هو مبتدأ في الأصل، وكذلك في الجملة الثانية يتكون المقصور من خبر ليس (لهم) الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، واسمها (طعام)، الذي هو مبتدأ في الأصل.

وفي كلتا الجملتين، الخبر شبه جملة من جار ومجرور مقدم على المبتدأ النكرة، وهذا من مسوغات الابتداء بالنكرة، ولهذا لا يصح تقدير الخبر (له) في الجملة الأولى بعد المبتدأ، بل يجب تقديره قبل المبتدأ.

المقصور عليه في جملي هذا النمط:

المقصور عليه في جملي هذا النمط هو البدل، وهو (من غسلين) في الجملة الأولى، و (من ضريع) في الجملة الثانية، وهما في كلتا الجملتين بدل بعض من كل من المبتدأ (طعام) لأنهما نوعان من الطعام.

وجملة (لا يأكله إلا الخاطنون) في الجملة الأولى هي صفة ل (غسلين)، كذلك جملة (لا يسمن) في الجملة الثانية هي صفة ل (ضريع)، وقد عطفت عليها جملة (ولا يغني من جوع) فهي من حيث المعنى صفة ثانية ل (ضريع)، وعليه تكون هذه الجمل الوصفية في الجملتين من ركن المقصور عليه.

قال الزمخشري « (لا يسمن) مرفوع المحل أو مجروره على وصف طعام أو ضريع
«(1)

فأضاف في جملة (لا يسمن) وجها إعرابيا آخر، وهو أن تكون صفة ل (طعام) وعلى هذا الوجه تكون هذه الجملة من ركن المقصور، وقد رد أبو حيان هذا الوجه فقال: « وأما رفعه على صفة لطعام فلا يصح لأن الطعام منفي و (لا يسمن) منفي فلا يصح تركيبه إذ يصير التقدير: ليس لهم طعام لا يسمن ولا يغني من جوع إلا من ضريع، فيصير المعنى أن لهم طعاما يسمن ويغني من جوع من غير ضريع «(2).

(1): الزمخشري، الكشاف، 4 / 743.

(2): أبو حيان، البحر المحيط، 8 / 463.

وهو رد غير وجيه، وذلك لأن نفي الطعام واقع قبل أداة الاستثناء (إلا) فهو منقوض بها، أي إنه مثبت، بينما نفي السمن واقع بعد أداة الاستثناء فهو غير منقوض بها، أي إنه باق على نفيه، وبعبارة أخرى، لو رفعنا أسلوب القصر عن الجملة، وقدرناها كما قدرها أبو حيان لكان التقدير: لهم طعام لا يسمن ولا يغني من جوع من ضريع، وهو معنى يصح. وفي رأي البحث ما يضعف رأي الزمخشري هو فصل الصفة عن الموصوف بأداة الاستثناء (إلا)، وبالمقصود عليه (من ضريع)، وهذا لا يصح.

الأوجه الإعرابية في جملتي هذا النمط :

الظاهر أن حرف الجر (من) في المقصور عليه في كلتا جملتي هذا النمط زائد، وعليه يجوز في المقصور عليه وجهان إعرابيان:
الأول: أن يكون المقصور عليه في محل رفع بدل من (طعام)، وهو الوجه الذي اختاره البحث.

والوجه الآخر: أن يكون المقصور عليه في محل نصب مستثنى من (طعام).
قال أبو البقاء العكبري في الجملة الثانية: « إلا من ضريع، يجوز أن يكون في موضع نصب على أصل الباب، وأن يكون رفعا على البديل »⁽¹⁾، وذلك لأن أداة الاستثناء (إلا)، إذا سبقها كلام تام منفي، جاز في المستثنى بعدها وجهان:

الأول: أن يجعل تابعا للمستثنى منه، على أنه بدل منه، بدل بعض من كل.
والوجه الآخر: أن ينصب على أصل الباب، أي على الاستثناء⁽²⁾، فنقول (ما جاء الطلاب إلا زيد) على الإتياع، أو نقول (ما جاء الطلاب إلا زيدا) على الاستثناء.
وقد اختار البحث الوجه الأول أي وجه الإتياع لأنه أجود، قال ابن هشام في هذا الباب: « والإتياع أجود منه [أي من النصب على الاستثناء] »⁽³⁾، وهذا ما جعل جملتي هذا النمط داخلتين في هذا البحث، حيث أن وجه الإتياع يحقق أسلوب القصر، لأن أداة الاستثناء

(1): العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 1284.

(2): ينظر: ابن هشام، قطر الندى، ص 267.

(3): المصدر السابق، ص 267.

(إلا) تكون فيه ملغاة، بينما الوجه الثاني، وهو وجه الاستثناء، لا يحقق أسلوب القصر، لأن أداة الاستثناء (إلا) لا تكون فيه ملغاة، بل تكون عاملة، فتكون جملتا هذا النمط عليه غير داخلتين في هذا البحث.

ويمكن أن يكون حرف الجر (من) في المقصور عليه في كلتا جملتي هذا النمط غير زائد، بل أصلي، و ذكر النحويون على هذا وجهين إعرابين أيضا:
الأول: أن المقصور عليه (من غسلين) و (من ضريع) صفة ل (طعام)، قال السمين الحلبي في الجملة الأولى: « (إلا من غسلين) صفة لطعام، دخل الحصر على الصفة كقولك: (ليس عندي رجل إلا من بني تميم) »⁽¹⁾.
والصواب أن المقصور عليه في أسلوب القصر لا يمكن أن يكون نعنا، وبين السبب في ذلك سابقا في الفصل الأول.

والأحسن من ذلك أن يعرب المقصور عليه (من غسلين) و (من ضريع) – إذا كانت (من) غير زائدة – حالا من (طعام)، والتقدير: (إلا كائنا من غسلين) و (إلا كائنا من ضريع) ولا يعترض على هذا بأن صاحب الحال (طعام) نكرة، لأن من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة « أن يكون بعد نفي... ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر / 4]⁽²⁾»، ومثله ما مثل به السمين الحلبي (ليس عندي رجل إلا من بني تميم)، يكون (من بني تميم) حالا من (رجل) والتقدير: (إلا كائنا من بني تميم).
والوجه الثاني: أن المقصور عليه (من غسلين) و (من ضريع) متعلق ب (طعام)، قال ابن أبي العز: « فإن قلت: هل يجوز أن يكون (من ضريع) من صلة (طعام)، قلت: نعم، إن جعلت الطعام بمعنى المعنى وهو التطعم، كما تقول: ليس له أكل من اللحم، و إلا فلا »⁽³⁾، ومعنى هذا الكلام أن (طعام) إذا عد مصدرا من تطعم بمعنى تطعم، أي: تغذى، فإنه يجوز أن يتعلق به الجار والمجرور (من ضريع)، وتكون جملتا هذا النمط على هذا من باب قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور.

(1): السمين الحلبي، الدر المصون، 6 / 368.

(2): المكودي، شرح المكودي، ص 87.

(3): ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 4 / 662.

غير أن ما يضعف هذا الوجه، هو أن (طعام) في الجملتين اسم لما يتغذى به، وليس مصدرا.

نوعية القصر في هذا النمط:

يبدو أن القصر في جملي هذا النمط حقيقي، غير أنه يبدو تضاد بين الجملة الأولى والثانية، إذ الجملة الأولى تقصر طعام أهل النار على الغسلين، بينما تقصره الجملة الثانية على الضريع، وقد حاول العلماء دفع هذا التضاد وذكروا في الجملتين تخريجين:

الأول: أن الغسلين هو الضريع، قال السمين الحلبي « بعضهم ذهب إلى أن الغسلين هو الضريع بعينه، فسماه في آية غسلينا وفي آية أخرى ضريعا »⁽¹⁾.

وما يضعف هذا التخريج هو أن المشهور في الضريع أنه « شجر كثير الشوك تعافه الإبل »⁽²⁾، بينما المشهور في الغسلين أنه: صديد أهل النار، كما ذكرناه سابقا.

والتخريج الآخر: أن أصحاب النار أصناف، ولكل صنف طعام خاص به، فيكون القصر باعتبار الأكلين، أي كل صنف من الأكلين مقصور على نوع من الطعام، قال الزمخشري: « فإن قلت: كيف قيل: (ليس لهم طعام إلا من ضريع)، وفي الحاقة (ولا طعام إلا من غسلين)، قلت: العذاب ألوان، والمعدبون طبقات، فمنهم أكلة الزقوم، ومنهم أكلة الغسلين، ومنهم أكلة الضريع، (لكل باب منهم جزء مقسوم) [الحجر / 44] »⁽³⁾

(1): السمين الحلبي، الدر المصون، 6 / 367.

(2): أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 5 / 211.

(3): الزمخشري، الكشاف، 4 / 743.

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال

(ليس) + جملة اسمية + (إلا) + حال

وأحصيت فيه جملة واحدة:

1 - قال الله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ

بِضَارٍّ هُمْ شَيْئًا إِلَّا يُادِنُ اللَّهُ ﴾ المجادلة / 10

المقصور في جملة هذا النمط:

المقصور في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية المتكونة من اسم (ليس) محذوف، وخبرها (بضارهم)، ونائب المفعول المطلق (شيئاً)، فاسم (ليس) - الذي هو مبتدأ في الأصل - محذوف تقديره (هو)، يعود على التناجي أو الشيطان أو الحزن (1)، و خبرها (بضارهم)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل و حرف الجر (الباء) فيه زائد لتوكيد النفي، و (ضارهم) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الضمير (هم) يعود على (الذين آمنوا)، أما نائب المفعول المطلق (شيئاً) فهو معمول للخبر (بضارهم) لأنه اسم فاعل، وهو في الأصل نعت لمصدر محذوف (ضرراً)، لذلك يجب تأويله بمشتق (قليلاً) ويكون التقدير: (وليس بضارهم ضرراً قليلاً) (2).

المقصور عليه في جملة هذا النمط:

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو الحال، وهو شبه الجملة من الجار والمجرور (بإذن الله)، والتقدير (وليس بضارهم شيئاً إلا مقروناً بإذن الله)، فيكون الجار والمجرور متعلق بالحال حقيقة (مقروناً).

وصاحب الحال هو الضمير المستتر المرفوع باسم الفاعل (بضارهم)، الذي يعود على اسم (ليس)، أي: التناجي أو الشيطان أو الحزن.

والعامل في الحال هو الخبر (بضارهم) لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله (يضر)

(1): أبو حيان، البحر المحيط، 8 / 236.

(2): عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 5 / 530.

وذهب كثير من النحويين إلى أن (بإذن الله) جار ومجرور متعلق بـ (ضارهم) (1)، وهو جائز لأن (ضارهم) اسم فاعل يعمل عمل فعله، فيتعلق به الجار والمجرور، وعلى هذا الوجه لا تكون هذه الجملة من هذا النمط، بل تكون من نمط قصر الجملة الاسمية على الجار والمجرور، إلا أن البحث فضل أن يجعل (بإذن) حالا، حملا لهذه الجملة على نظيراتها من الجمل في النمط العاشر من الفصل الثاني (2).

القراءات الواردة في جملة هذا النمط :

قرأ ابن محيصة وناقع (لِيَحْزَنَ) بضم الياء وكسر الزاي (3)، وذلك على أنه مضارع أحزن المزيد بالهمزة، نحو: أكرم يكرم، أما قراءة الجمهور (لِيَحْزَنَ) بفتح الياء وضم الزاي، فعلى أنه مضارع (حزن) الثلاثي، وحزن وأحزن سواء (4).

نوعية القصر في جملة هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي.

1- الكرباسي، إعراب القرآن، 92/8، وعبد الواحد الصالح، الإعراب المفصل، 433/11

(2)- وهي الجمل: الثانية، والرابعة، والسادسة، والسابعة، والثامنة.

(3)- القباقي، إيضاح الرموز، ص 332.

(4)- ابن منصور، لسان العرب، 13 / 111، (حزن).

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:
أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه.
يبين عدد الأنماط في هذا القسم، وأشكالها، وعدد الجمل في كل نمط منها

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط
01	قصر الخبر (خبر ليس) على المبتدأ (اسم ليس) (ليس) + خبر (خبر ليس) + (إلا) + مبتدأ (اسم ليس)	1
02	قصر الجملة الاسمية على البدل (ليس) + جملة اسمية + (إلا) + بدل	2
03	قصر الجملة الاسمية على الحال (ليس) + جملة اسمية + (إلا) + حال	1
	المجموع	4

ثالثاً: الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية

المؤكدَة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي :

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يرى برجشتراسر أن (لم) « ربما كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة »⁽¹⁾، وهذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، حيث قال: « والثانية [أي: لم] منحوتة من (لا، ما) »⁽²⁾، وقال أحمد ماهر « ذكر بعضهم أن أصلها (لا) فأبدلت الألف ميماً »⁽³⁾، غير أن « أغلب النحاة العرب يذهبون إلى أنها أداة بسيطة غير مركبة »⁽⁴⁾.

والذي يهمنا هو أن (لم) أداة نفي وقلب وجزم، قال ابن هشام: « لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً »⁽⁵⁾، ف (لم) من أدوات النفي العاملة، تدخل على الفعل المضارع فتجزمه وتنفيه، وتقلب معناه إلى الماضي، قال سيبويه « ولم أضرب نفي لضربت »⁽⁶⁾.

والمشهور أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتقلب معناه إلى الماضي، وقيل أنها تدخل على ماضي اللفظ فتقلب لفظه إلى المضارع دون معناه⁽⁷⁾، والأول هو الأظهر « لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ »⁽⁸⁾.

« وقد تلغى (لم) حملاً على (لا) النافية، فيرتفع الفعل بعدها »⁽⁹⁾ كقول الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ ذَهَلٍ وَأَسْرَتَهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ⁽¹⁰⁾

(1): برجشتراسر، التطور النحوي، ص 169.

(2): إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة [ط. 7، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1994 م]، ص 184.

(3): أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن [ط. 2، القاهرة: دار المعارف، 1984 م]، ص 107.

(4): عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني، 2 / 221.

(5): ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 305.

(6): سيبويه، الكتاب، 1 / 136.

(7): ينظر: المرادي، الجني الداني، ص 297.

(8): موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل [د. ط، بيروت: عالم الكتب، د. ت]، 8 / 110.

(9): ابن مالك، شرح التسهيل، 4 / 66، ذكر ذلك عن جماعة.

(10): البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الجني الداني ص 266 وخزانة الأدب 1/205، 319، 431/11 والدرر 5/68، وسر صناعة

الإعراب 1/448، وشرح الأشموني 3/576، وشرح شواهد المغني 2/674، وشرح عمدة الحافظ ص 376، وشرح المفصل 7/8،

ولسان العرب 9/198، والمحتسب 2/42، ومغني اللبيب 1/277، 339، والمقاصد النحوية 4/446، وهمع الهوامع

56/2، (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 3/399، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1/402)

اللغة: (ذهل) اسم لقبيلتين من ربيعة - (أسرتهم) : رهطهم - (الصليفاء) : اسم موضع.

« وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة »⁽¹⁾، فلا تكون (لم) مهملة.
« وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب ب (لم) »⁽²⁾ كقراء بعضهم (ألم نشرح لك
صدرك)⁽³⁾ [الانشراح / 1] ، وذلك بفتح الحاء ، وكقول الراجز :

في أي يومٍ من الموت أفرّ

أيوم لم يقدر أم يوم قدر⁽⁴⁾

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذف
ونويت⁽⁵⁾.

وإذا تبين أن (لم) لا تدخل إلا على الفعل المضارع، قد يقال ما دخل (لم) في هذا
البحث الذي لا يتناول إلا الجمل الاسمية، وإن الجواب على ذلك بسيط، وهو أن جميع جمل
هذا القسم – الذي أداة النفي فيه هي (لم) – تحتوي على ناسخ، وهو الفعل المضارع
الناقص (يكن) أو (تكن).

هذا وبعد، فإني سأعني في هذا القسم بدراسة الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالنفي
والاستثناء على الشكل الآتي: أداة نفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور
عليه.

(1): المرادي، الجني الداني، ص 266.

(2): ابن هشام، معني اللبيب 1 / 454.

(3): ابن جني، المحتسب، 2 / 434، عن أبي جعفر المنصور.

(4): هذا الرجز للإمام علي ابن أبي طالب في ديوانه ص 79 [لم أقف على هذا البيت في ديوان علي بن أبي طالب – رضي الله عنه
، شرح: علي مهدي زيتون (ط . 1 ، بيروت: دار الجيل، 1416 هـ ، 1995 م) ، ص 83 – 87 ، قافية الراء] ، وحماسة البحري
ص 37 ، وللحارث ابن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني 2 / 674 ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 14 ، والخصائص 3 /
94 ، والجني الداني ص 37 ، وشرح الأشموني 3 / 578 ، ولسان العرب 5 / 75 (قدر) ، والمحتسب 2 / 322 ، ونوادر أبي زيد
ص 13 (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 10 / 21 ، والمحكم المعجم في شواهد النحو الشعرية 3 / 1153).

اللغة: (قدر) : قضي.

(5): المرادي، الجني الداني، ص 267.

وأحصيت هنا ثلاث جمل موزعة على ثلاثة أنماط هي:

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + مبتدأ + (إلا) + خبر

النمط الثاني: قصر الجملة الاسمية على البدل بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + بدل

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + حال

النمط الأول: قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + مبتدأ + (إلا) + خبر

وأحصيت فيه جملة واحدة:

I - قال الله سبحانه وتعالى - في المشركين - ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتِنُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا

مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ الأنعام / 23

المقصور في جملة هذا النمط:

المقصور في جملة هذا النمط هو الناسخ (تكن) واسمه (فتنتهم)، الذي هو مبتدأ في الأصل، و (تكن) فعل مضارع ناقص، لكنه انقلب إلى الزمن الماضي لدخول (لم) عليه، ومما يدل على ذلك مجيء فعل المصدر المؤول (قالوا) في المقصور عليه بصيغة الماضي. والزمن الماضي المدلول عليه بصيغة (لم تكن) في المقصور، وصيغة (قالوا) في المقصور عليه، يدل على تحقق وقوع مضمون الجملة في المستقبل⁽¹⁾، لا على أن مضمونها تحقق بالفعل، وذلك أن فتنة المشركين وقولهم إنما يكون يوم القيامة، بدليل قوله تعالى قبل هذه الجملة ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام / 22] .

المقصور عليه في جملة هذا النمط:

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو خبر (تكن)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، وهو المصدر المؤول (أن قالوا)، و التقدير: (إلا قولهم).
و جملة (و الله ربنا ما كنا مشركين) مقول القول، مفعول به للفعل (قالوا)، فهي من ركن المقصور عليه لأنها من معمولات الخبر.

قال الزمخشري: « فإن قلت: كيف يصح أن يكذبوا حين يطلعون على حقائق الأمور وعلى أن الكذب والجحود لا وجه لمنفعته ؟ قلت: الممتحن ينطق بما ينفعه وبما لا ينفعه من غير

(1): قال ابن الأنباري في قوله تعالى ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل / 1] « أتى: بمعنى يأتي، أقام الماضي مقام المستقبل،

لتحقيق إثبات الأمر وصدقه » البيان في غريب إعراب القرآن، 2 / 74.

تميز بينهما حيرة ودهشا» (1) ، وقال القرطبي « تبرؤوا من الشرك وانفقوا منه لما رأوا من تجاوزه ومغفرته للمؤمنين » (2).

القراءات الواردة في جملة هذا النمط:

قرأ نافع وأبو جعفر وأبو عمر و وشعبة (عن عاصم) وخلف ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ بالتاء في (تكن)، ونصب (فتنتهم) (3).

وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (عن عاصم)، ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ بالتاء في (تكن)، ورفع (فتنتهم) (3).

و قرأ حمزة و الكسائي ويعقوب ﴿ ثم لم يكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ بالياء في (يكن)، ونصب (فتنتهم) (3).

فهذه ثلاث قراءات متواترة، والقراءة الثانية هي المعتمدة في البحث لأنها قراءة حفص عن عاصم.

والنحويون يرجحون القراءة الثالثة لسببين (4) هما:

الأول: أن الفعل الناقص (يكن) مذكر واسمه (أن قالوا) مذكر لأنه مصدر مؤول تقديره (قولهم)، ومن المعلوم أن الفعل الناقص يؤنث إذا كان اسمه مؤنثا، ويذكر إذا كان اسمه مذكرا، كالفعل مع فاعله، فنقول: (كان زيد جالسا)، (وكانت هند جالسة)، كما نقول: (جاء زيد)، و (جاءت هند) .

والسبب الآخر: أن نصب (فتنتهم) يجعل (أن قالوا) هو اسم (يكن) و (فتنتهم) هو خبرها، وهو الأولى، لأن (أن قالوا) أعرف من (فتنتهم)، وذلك لأن (أن) وما عملت فيه لا تكون إلا معرفة لأنها لا توصف فأشبهت المضمرة، والمضمرة أعرف المعارف (5)،

(1): الزمخشري، الكشاف، 2 / 13.

(2): أبو عبد الله محمد ابن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن [د. ط، د. م، د. ت]، 6 / 401.

(3): عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص 101.

(4): ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 4 / 95، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 1 / 153.

(5): القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1 / 248.

بينما (فتنّتهم) مضاف إلى ضمير، فهو أقل معرفة، ومن المعلوم أنه إذا اجتمع الأعراف وما دونه في التعريف يجعل الأعراف هو الاسم وما دونه هو الخبر.

أما القراءة الأولى، فالفعل الناقص فيها (تكن) مؤنث، واسمه (أن قالوا) مذكر، لذلك يجب تأويله، بأن يحمل على المعنى، لأن (أن) وما بعدها في المعنى هو الفتنة، فأنت الفعل الناقص لذلك، أو لأن (أن قالوا) في معنى المقالة، والمقالة مؤنثة (1).

أما القراءة الثانية، فهي خلاف الأولى عند النحويين، لأنه يكون الأعراف هو الخبر، و هو (أن قالوا)، وما دونه هو الاسم، وهو (فتنّتهم)، ويمكن القول أن (أن قالوا) مصدر مؤول تقديره (قولهم) وهو مضاف إلى الضمير، فيكون مساويا في التعريف لـ (فتنّتهم) المضاف إلى ضمير، فلا فرق بين أن يجعل أحدهما اسما والآخر خبرا، وقراءتا الرفع والنصب في (فتنّتهم) المتواترتان مما يدل على ذلك.

وقرى ﴿ ثم لم يكن فتنّتهم إلا أن قالوا ﴾ بتذكير (يكن) ورفع (فتنّتهم) (2).

وقرأ ابن مسعود وأبي ابن كعب ﴿ وما كان فتنّتهم إلا أن قالوا ﴾ (2).

وهاتان قراءتان شاذتان، أما القراءة الأولى ففيها علتان عند النحاة (3) وهما:

الأولى: الفعل الناقص (يكن) مذكر واسمه (فتنّتهم) مؤنث.

والعلة الأخرى: جعل غير الأعراف اسما وهو (فتنّتهم)، والأعراف خبرا وهو (أن قالوا)، ويمكن أن نقول عن العلة الأولى بأن (فتنّتهم) مؤنث غير حقيقي، لذلك جاز تذكير الفعل الناقص، مثل قوله تعالى ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأنعام / 157] أو أن (الفتنة) في المعنى هي القول، وهو مذكر.

(1): ابن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 2 / 134.

(2): لم أجد هاتين القراءتين فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة وقد ذكرهما أبو حيان في (البحر المحيط، 4

/ 95)، وأبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن، 2 / 60، 61).

(3): ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 3 / 31.

أما القراءة الثانية ففيها تعويض صيغة (لم يكن) بصيغة (ما كان)، وفيه دليل على تساوي الصيغتين، فكلاهما ينفي مضمون الجملة في الزمن الماضي.

هذا، وإن القراءتين المتواترتين الأولى والثالثة تجعلان هذه الجملة لا تنمي إلى هذا النمط لأن فيهما قصر الخبر على المبتدأ، كما أن القراءة الشاذة الثانية لا تنتمي إلى هذا الفصل ولا إلى هذا النمط لأن أداة النفي فيها هي (ما)، وفيها قصر الخبر على المبتدأ.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿ والله ربنا ﴾ بنصب الباء، والباقون بالخفض⁽¹⁾، فقراءة

الجر – وهي القراءة المعتمدة في هذا البحث – على أن (ربنا) صفة للفظ الجلالة (الله)، أما قراءة النصب، فعلى النداء، أي: (والله يا ربنا)، أو على إضمار (أعني)⁽²⁾.

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي، فالاسم (فتننهم) هو الخبر (أن قالوا)، والخبر هو

الاسم، أي أن (فتننهم) هي (قولهم) و (قولهم) هو (فتننهم).

(1): ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 257.

(2): ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1 / 487.

النمط الثاني : قصر الجملة الاسمية على البدل بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + بدل

وأحصيت فيه جملة واحدة:

1 - قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ و الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾

النور/6

المقصور في جملة هذا النمط :

المقصور في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية المنسوخة، المتكونة من الناسخ (يكن) وخبره شبه الجملة من الجار والمجرور (لهم)، الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، واسمه المؤخر (شهداء)، الذي هو مبتدأ في الأصل. وقدم الخبر على الاسم لأن الاسم نكرة، ومن مسوغات الابتداء بالنكرة تقديم الخبر شبه الجملة عليها.

المقصور عليه في جملة هذا النمط :

المقصور عليه في جملة هذا النمط هو البدل (أنفسهم) وهو بدل من (شهداء) اسم (يكن) بدل بعض من كل. وهناك من ذهب إلى أن (أنفسهم) بدل كل من (شهداء)⁽¹⁾، وهو بعيد، لأن (شهداء) نكرة في سياق النفي، فيشمل كل الشهداء، و (أنفسهم) وهم الأزواج بعض الشهداء، وبعبارة أدق، (شهداء) يشمل كل من يمكن أن يكون شهيدا، والأزواج هم بعض من يمكن أن يكون شهيدا.

قال العكبري « (إلا أنفسهم) هو نعت لشهداء أو بدل منه »⁽²⁾، وقال السمين الحلبي « في رفع (أنفسهم) وجهان، أحدهما: أنه بدل من (شهداء).... و الثاني أنه نعت له، على أن (إلا) بمعنى (غير) »⁽³⁾، وقال عبد الكريم الأسعد في إعراب الجملة « ويجوز أن

(1): عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 3 / 812.

(2): العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 965.

(3): السمين الحلبي، الدر المصون، 5 / 210.

تكون (إلا) اسما بمعنى (غير)، فتكون (إلا) نعنا لشهداء مرفوع، و قد ظهرت ضميتها على (أنفسهم) بعدها « (1).

ويتلخص من هذه الأقوال الثلاثة، أن (إلا) يمكن أن تكون بمعنى (غير) فتكون نعنا لـ (شهداء)، والتقدير (ثم لم يكن لهم شهداء غير أنفسهم)، ثم انتقلت ضمة (غير) المقدره في مكان (إلا) إلى أنفسهم، فأصبح (أنفسهم) نعنا لـ (شهداء). ولا يخفى ما في هذه التقديرات من تحمل، لا من داع إليه.

القراءات الواردة في جملة هذا النمط:

قرئ ﴿ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءَ ﴾ بالتاء (2)، و وجه تأنيث الفعل الناقص في هذه القراءة هو لأن (شهداء) جماعة، أو لأنهم في معنى الأنفس (3)، وقد ضعف أبو حيان هذه القراءة فقال بعد أن ذكرها « وقرأ الجمهور بالياء وهو الفصيح لأنه إذا كان العامل مفرغا لما بعد (إلا) وهو مؤنث فالفصيح أن يقول ما قام إلا هند، وأما ما قامت إلا هند فأكثر أصحابنا يخصه بالضرورة وبعض النحويين يجيزه في الكلام على قلة « (4)، وقد تبعه في هذا القول السمين الحلبي (5).

وما ذكره أبو حيان غير مطابق للجملة لأن العامل وهو (تكن) غير مفرغ لما بعد (إلا)، بل عمل فيما قبلها وهو (شهداء).

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي.

(1): عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 812 / 3.

(2): لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة و المشهورة و الشاذة، و قد ذكرها أزمخشري في (الكشاف، 3 /

216)، وأبو حيان في (البحر المحيط، 6 / 433).

(3): أزمخشري، الكشاف، 3 / 216.

(4): أبو حيان، البحر المحيط، 6 / 433.

(5): السمين الحلبي، الدر المصون، 5 / 210.

النمط الثالث: قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ

(لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + حال

وأحصيت فيه جملة واحدة:

1 - قال الله سبحانه وتعالى - في الأنعام - ﴿ وَتَحْمِلُ أَوْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ

النَّفْسِ ﴾ النحل / 7

المقصود في جملة هذا النمط:

المقصود في جملة هذا النمط هو الجملة الاسمية المتكونة من الناسخ (تكونوا)، واسمه ضمير متصل به (الواو)، الذي هو مبتدأ في الأصل، وخبره اسم الفاعل (بالغيه) الذي هو خبر المبتدأ في الأصل. و (الهاء) في بالغيه تعود على البلد، في موضع جر بالإضافة، والإضافة لفظية غير محضة، من باب إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

وأجاز الأخفش أن تكون (الهاء) منصوبة⁽¹⁾، و استدل بقوله تعالى ﴿ إنا منجوك وأهلك ﴾ العنكبوت / 33 ، وقال: لو لم يكن (الكاف) في موضع نصب لما عطف عليه (وأهلك) منصوبا، فلما عطف عليه كذلك علم أن (الكاف) منصوب.

وقد رد ابن الأنباري استدلال الأخفش، حيث قال « ولا حجة له في الآية، لأنه يمكن أن يكون [أي: أهلك] منصوبا بالعطف على موضع المضاف إليه [أي: الكاف]، لأنه وإن استحق أن يكون مجرورا بالإضافة، فإن موضعه النصب، لأن اسم الفاعل إنما يضاف إلى المفعول، والذي يدل على أنه في نية الإضافة، حذف النون »⁽²⁾.

وصيغة (لم تكونوا) الدالة على الماضي، تفيد في الجملة الماضي المستمر، لأن حالة المشقة في السفر توجد في كل زمان، إذا انعدمت وسائل النقل، أو كان المسافر لا يملكها،

(1): العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 790.

(2): ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2 / 75.

وهذا ما أشار إليه الزمخشري بقوله « فإن قلت: ما معنى قوله (لم تكونوا بالغيه) كأنهم كانوا زمانا يتحملون المشاق في بلوغه حتى حملت الإبل أثقالهم. قلت: معناه وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه في التقدير لو لم تخلق الإبل إلا بجهد أنفسكم، لا أنهم لم يكونوا بالغيه في الحقيقة » (1).

المقصود عليه في جملة هذا النمط:

المقصود عليه في جملة هذا النمط هو الحال شبه الجملة من الجار و المجرور (بشق الأنفس) والتقدير: إلا مشقوقا عليكم (2)، أو أن يكون الحال حقيقة محذوف، والجار والمجرور (بشق الأنفس) متعلق به، والتقدير (إلا ملتبسين بالمشقة) (3).
وصاحب الحال هو الضمير المرفوع المستتر في (بالغيه) تقديره (أنتم)، والحامل في الحال وصاحبه هو اسم الفاعل (بالغيه) (4).

القراءات الواردة في جملة هذا النمط:

قرأ أبو جعفر ﴿ بِشَقِّ الْأَنْفُسِ ﴾ بفتح الشين، وقرأ الباقر بكسرهما (5).

(1): الزمخشري، الكشاف، 2 / 595.

(2): العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 790.

(3): السمين الحلبي، الدر المصون، 4 / 314.

(4): عبد الكريم الأسعد، معرض الإبريز، 3 / 8.

(5): ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 302.

قال أبو البقاء العكبري « وهي لغة [أي فتح الشين] » (1)، وقال ابن جني: « الشق بفتح الشين بمعنى الشق بكسر ها وكلاهما المشقة » (2).

نوعية القصر في هذا النمط:

القصر في جملة هذا النمط حقيقي.

وظاهر الجملة أن قصر بلوغ البلد على حالة المشقة يكون عند انعدام الأنعام كوسائل للنقل.

وهناك من جوز أن يكون المعنى: (لم تكونوا بالغيه بها إلا بشق الأنفس) (3)، حيث (الهاء) في (بها) تعود على الأنعام، وذلك تنبيه على بعد البلد، وأنه مع الاستعانة بالأنعام في حمل الأثقال، لا يصلون إليه إلا بالمشقة.

ويبدو هذا المعنى بعيداً، لأن الجملة وردت في سياق الامتنان بنعمة الأنعام، التي تحمل أثقال الناس، والتي لولاها لحصل للناس المشقة في أسفارهم.

(1): العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 / 790.

(2): ابن جني، المحتسب، 2 / 49.

(3): الزمخشري، الكشاف، 2 / 595.

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:
 (لم) + مقصور أداة النفي + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه.
 يبين عدد الأنماط في هذا القسم، وأشكالها، وعدد الجمل في كل نمط منها:

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط
01	قصر المبتدأ على الخبر بوجود ناسخ (لم) + ناسخ + مبتدأ + (إلا) + خبر	1
02	قصر الجملة الاسمية على البدل بوجود ناسخ (لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + بدل	1
03	قصر الجملة الاسمية على الحال بوجود ناسخ (لم) + ناسخ + جملة اسمية + (إلا) + حال	1
	المجموع	3

الخطبة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يقوم موضوع هذا البحث أساساً على دراسة الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي الصريح والاستثناء بـ (إلا)، وذلك بإحصاء هذه الجمل في القرآن الكريم، وتحديدتها، وتحليلها نحويًا ودراسة بعض الجوانب البلاغية فيها مع ذكر نوعية القصر في كل منها. ولما كانت هذه الدراسة محاولة لمعرفة الطبيعة النحوية لطرفي القصر – المقصور والمقصور عليه – في الجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، فإنها خلصت إلى بعض النتائج من أهمها:

أن كلا من المقصور والمقصور عليه متنوعان في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر، وأن المقصور عليه أكثر تنوعاً من المقصور.

فالمقصور يكون مبتدأ، ويكون خبراً، ويكون جملة اسمية، ويكون (ناسخاً + مبتدأ منسوخاً)، ويكون (ناسخاً + خبراً منسوخاً)، ويكون (جملة اسمية منسوخة)، وهذه إما وظائف نحوية مفردة، أو وظائف نحوية مسندة، وهذا جدول يبين عدد الجمل التي ورد فيها المقصور مبتدأ، وعدد الجمل التي ورد فيها المقصور خبراً... إلخ

عدد الجمل	الوظائف النحوية للمقصور
114	مبتدأ
7	خبر
50	جملة اسمية
6	(ناسخ + مبتدأ منسوخ) ⁽¹⁾
7	(ناسخ + خبر منسوخ) ⁽¹⁾
12	(ناسخ + جملة اسمية منسوخة) ⁽¹⁾

أما المقصور عليه فيكون خبراً، ويكون مبتدأ، ويكون خبراً منسوخاً، ويكون مبتدأ منسوخاً، ويكون بدلاً، ويكون حالاً، ويكون مفعولاً به، ويكون جاراً ومجروراً، وهذه كلها وظائف نحوية مفردة، وهذا جدول يبين عدد الجمل التي ورد فيها المقصور عليه خبراً، وعدد الجمل التي ورد فيها المقصور عليه مبتدأ... إلخ

(1) هذا إذا كان الناسخ غير أداة النفي، وكان المبتدأ أو الخبر، أو الجملة الاسمية منسوخاً بغير أداة النفي.

عدد الجمل	الوظائف النحوية للمقصور عليه
114	خبر
7	مبتدأ
6	خبر منسوخ ⁽¹⁾
7	مبتدأ منسوخ ⁽¹⁾
47	بدل
13	حال
1	مفعول به
1	جار ومجرور

ولم يتخلف عن هذين الجدولين من عناصر الجملة الاسمية شيء، بل ظهر كل من عنصريها الأساسيين المبتدأ والخبر في المقصور والمقصور عليه جميعا، سواء أكانا غير منسوخين أو منسوخين⁽²⁾

وظهر في الجدول الأول العنصرين: المبتدأ المسند إلى خبر (الجملة الاسمية)، والمبتدأ المسند إلى خبر مع وجود ناسخ (ناسخ + جملة اسمية منسوخة)، وهذا يعني أنهما يكونان مقصورين ولا يكونان مقصورا عليهما، وكان الأولى عددهما جملتين لا وظيفتين نحويتين، ولكن لما كان الأمر يتعلق بتحديد الطبيعة النحوية للمقصور، والمقصور في هذه الحالة ليس هو المبتدأ وحده ولا الخبر وحده، وإنما هو المبتدأ مسندا إلى الخبر، سواء أكان بعدم وجود ناسخ أم بوجوده، وقد بين هذا في متن الرسالة بيانا شافيا، لذلك عد المقصور في هاتين الحالتين وظيفة نحوية مسندة أو مركبة.

وظهر في الجدول الثاني بعض الوظائف النحوية كالبدل، والحال، والمفعول به والجار والمجرور.

(1) - ذلك إذا كان المبتدأ أو الخبر منسوخا بناسخ غير أداة النفي

(2) - في هذه الحالة، الناسخ يكون من ركن المقصور، ولا يكون من ركن المقصور عليه، وهذا طبعا إذا كان الناسخ غير أداة النفي.

فأما الحال والمفعول به والجار والمجرور فهي من عناصر الجملة الفعلية، وإنما ظهرت هنا في الجملة الاسمية لأن الخبر في الغالب يكون وصفاً⁽¹⁾ مشتقاً أو مصدراً فيعمل عمل الفعل، والمبتدأ قد يكون مصدراً مؤولاً من حرف مصدري وفعل، فيعمل عمل الفعل كذلك، فالوظائف النحوية السابقة معمولات في الغالب للخبر، ومعمولات في أحيان قليلة للمبتدأ.

وأما البديل فهو من التوابع، والتوابع تكون في الجملة الاسمية والجملة الفعلية جميعاً، ولم يقع من التوابع مقصوراً عليه إلا البديل، والبديل في الجمل المدروسة لم يكن بدلاً إلا عن المبتدأ، بدل بعض من كل.

ومجيء المفعول به مقصوراً عليه في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، يمكن أن يستنتج منه مجيء بقية المفاعيل مقصوراً عليها في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، مثل: المفعول به الثاني، والمفعول به الثالث، والمفعول المطلق والمفعول لأجله، فيصح أن نقول: (ما أنت معط زيدا إلا ثوباً)، و (ما أنت مخبر زيدا العلم إلا نافعاً)، و (ما أنت سائر إلا سيرا بطيئاً)، و (ما أنت متورع إلا خوفاً من الله).

ومجيء الجار والمجرور مقصوراً عليه في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، يوحى بمجيء الظروف بصفة عامة مقصوراً عليها في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، مثل: ظرف الزمان وظرف المكان، فيصح أن نقول: (ما زيد جالس إلا أمامك)، و (ما عمرو مسافر إلا يوم الخميس).

ومجيء البديل (بدل بعض من كل) مقصوراً عليه في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، كان يمكن أن يستنتج منه مجيء بقية التوابع مقصوراً عليها في الجملة الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء، كالنعت، وبدل الاشتمال، وبدل كل من كل، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، غير أنه لا سبيل إلى ذلك لوجود موانع تمنع من ذلك إلا بديل الاشتمال، فيصح أن نقول: (ما زيد أعجب عمراً إلا أخلاقه).

فأما النعت فلا يكون مقصوراً عليه قصراً بالنفي والاستثناء أبداً، لأن النعت والمنعوت كالكلمة الواحدة، ولأن النعت لو جاز أن يكون مقصوراً عليه قصراً بالنفي

(1)-المقصود بالوصف هنا: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة... الخ

والاستثناء، لفصل بينه وبين المنعوت بـ (إلا)، وهذا لا يجوز، ولا يعرف خلاف بين العلماء في هذا، إلا ما كان من الزمخشري – رحمه الله تعالى – فإنه أعرب ما بعد (إلا) نعتا لما قبلها في مثل قوله تعالى – حكاية لقول الملائكة عليهم السلام – ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾ الصافات / 164، وقد تم تبیین إعراب هذه الجملة ومثيلاتها في متن هذه الرسالة، وتابع الزمخشري على هذا (السمين الحلبي)، وجعل من ذلك قول العرب (ليس عندي رجل إلا من بني تميم)، وقد تم توجيه هذا الشاهد في متن هذه المذكرة كذلك.

وأما بدل كل من كل، والتوكيد (اللفظي والمعنوي)، وعطف البيان، فلا تكون مقصورا عليها قصرا بالنفي والاستثناء كذلك، لأن القصر هو إثبات صفة لموصوف ونفي صفات أخرى عنه أو نفيها عن موصوفين آخرين، وهذا لا يتحقق هنا، لأن بدل كل من كل مساو للبدل منه، والتوكيد سواء أكان لفظيا أم معنويا مساو للمؤكد، وعطف البيان مساو للمعطوف عليه، فلا يتصور في هذه الحالات، نفي صفات أخرى عن الموصوف، أو نفي الصفة عن موصوفين آخرين، فلو قلنا في عطف البيان مثلا: (ما زيد ذاهب إلا ابن سعيد)، على أن (ابن سعيد) عطف بيان لـ (زيد)، فالصفة هنا هي (الذاهب)، والموصوف هنا هو (ابن سعيد)، ولم ننف هذه الصفة إلا عن (زيد) الذي هو (ابن سعيد) نفسه، فلم ننفها عن غير من الموصوفين، مع ما وقعنا فيه من عبث، من إثبات الذاهب لزيد ونفيه عنه في الوقت نفسه (1)

وأما عطف النسق فلا يكون مقصورا عليه قصرا بالنفي والاستثناء، وذلك لأن العطف إذا كان بغير (بل) و (لكن) و (لا)، فإن المعطوف والمعطوف عليه يكونان موجبين معا أو منفيين معا (2)، فلو صح أن يكون المعطوف بغير (بل) و (لكن) و (لا) مقصورا عليه قصرا بالنفي والاستثناء، لكان موجبا لأنه يقع بعد أداة الاستثناء، وكان المعطوف عليه منفيا

(1) إذا قصدنا نفي (الذاهب) عن زيود آخرين، كزيد ابن عمر، وزيد ابن محمد، فلا تصح الجملة المذكورة، لأن (زيد) علم، فهو يدل على معين، أي يدل على شخص واحد لا أكثر، والأصح حينئذ أن نقول: ما ذاهب إلا زيد ابن سعيد، ويكون القصر إضافيا، أي إضافة إلى زيود آخرين.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 347، 348.

لأنه يقع بعد أداة النفي وقبل أداة الاستثناء، فلا يصح القصر على المعطوف بغير (بل) و (لكن) و (لا).

وإن كان العطف بـ (لا) فإن المعطوف عليه يكون موجبا، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد الإثبات⁽¹⁾، فلو صح أن يكون المعطوف بـ (لا) مقصورا عليه قصرنا بالنفي والاستثناء، لكان المعطوف عليه منفيًا، لأنه يقع بعد أداة النفي وقبل أداة الاستثناء، فلا يصح القصر على المعطوف بـ (لا)

وإذا كان العطف بـ (بل) و (لكن)، وكان المعطوف عليه منفيًا، فإن القصر إذا يكون بطريق العطف بـ (بل) و (لكن) وهو من طرق القصر الأربعة المشهورة.

ويمكن القول أن القصر بالنفي والاستثناء على بدل بعض من كل في الجملة الاسمية دون بقية التوابع هو حالة خاصة، وما جعل ذلك ممكنا هو أن البديل يكون بعض المبدل منه، وبالتالي يصح القصر بنفي الكل (وهو المبدل منه) بأداة النفي، وإثبات بعض (وهو البديل) بأداة الاستثناء⁽²⁾

هذا ما أردت بحثه في هذه المذكرة، فما كان فيها من صواب فبتوفيق من الله، وما كان فيها من خطأ فاستغفر الله، والحمد لله أولا وأخيرا، وصلاة وسلام دائمين على نبيه الكريم.

(1) ابن هشام، شذور الذهب، ص 447.

(2) ويضاف إلى بدل بعض من كل بدل الاشتمال، لأنه يشبهه من حيث كون المبدل منه يشمل على أمور عديدة بعضها بدل الاشتمال.

فهارس رسالة البحث

فهارس شواهد البحث
فهرس مصادر البحث و مراجعه
فهرس المحتويات

جامعة الأمير
للعلوم الإسلامية

فهارس شواهد البحث

فهرس شواهد القرآن الكريم
فهرس شواهد الأشعار العربية
فهرس شواهد أقوال العرب

جامعة الأمير بيلال
العلوم الإسلامية

فهرس شواهد القرآن الكرىم

▪ سورة الفاتحة (1)

1 ﴿إياك نعبد﴾ (4) 73

▪ سورة البقرة (2)

2 ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم﴾ (28) 37

3 ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (194) 155

4 ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ (255) د

5 ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة﴾ (282) 64

6 ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ (286) 151

▪ سورة الانعام (6)

7 ﴿ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون﴾ (22) 192

8 ﴿إن الحكم إلا لله﴾ (57) 11

9 ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ (137) 132

10 ﴿فقد جاءكم بينة من ربكم﴾ (157) 194

▪ سورة الأعراف (7)

11 ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ (12) 152

12 ﴿الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا وغرثهم الحياة الدنيا﴾ (51) 93

13 ﴿إن الذين تدعون من دون الله عبيدا أمثالكم﴾ (194) 15

▪ سورة يونس (10)

14 ﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾ (32) د

15 ﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر

- 85..... من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين ﴿ (1) ﴾ (61)
- 16 ﴿ إن عندكم من سلطان بهذا ﴾ (68) 12.....
- 17 ﴿ وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ (101) 30.....
- سورة يوسف (12)
- 18 ﴿ ما هذا بشراً ﴾ (31) 78.....
- سورة إبراهيم (14)
- 19 ﴿ ولكن الله يمشي على من يشاء من عباده ﴾ (11) 39.....
- سورة الحجر (15)
- 20 ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ (4) 184.....
- 21 ﴿ وما ننزله إلا بقدر معلوم ﴾ (21) 54.....
- 22 ﴿ لكل باب منهم جزء مقسوم ﴾ (44) 185.....
- سورة النحل (16)
- 23 ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ (1) 192.....
- 24 ﴿ فهل على الرسل إلا البلاغ المبين ﴾ (35) ج.....
- 25 ﴿ وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ (126) 155.....
- سورة الإسراء (17)
- 26 ﴿ ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾ (44) 54.....
- 27 ﴿ قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولا ﴾ (93) ج.....
- سورة مريم (19)
- 28 ﴿ قال أرغب أنت عن آلهي يا إبراهيم إن لم تنته لأرجمك واهجرني ملياً ﴾ (46) 108.....
- 29 ﴿ قال سلام عليك سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفيماً ﴾ (47) 107.....

(1) ما تحته خط فقط هو المستشهد به

- 30 ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَأَنَا مَا مَتَّ لِسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا ﴾ (66) 34
- 31 ﴿ ثُمَّ لَنَحْضُرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ (68) 35
- 32 ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ (72) 35
- سورة الأنبياء (21)
- 33 ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلَكُمُ ﴾ (3) ج
- سورة المؤمنون (23)
- 34 ﴿ أَأَنْذَرْنَاكُمْ وَأَنَا لَمُبْعُوثُونَ ﴾ (72) 37
- 35 ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (101) 178
- سورة الفرقان (25)
- 36 ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا ﴾ (10) 02
- سورة الشعراء (26)
- 37 ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ (50) 153
- 38 ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ ﴾ (101 ، 100) 178
- سورة القصص (28)
- 39 ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ (7) 138
- 40 ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾ (23) 35
- 41 ﴿ وَمَا كُنَّا مَهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (59) 55
- سورة العنكبوت (29)
- 42 ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ (33) 198
- سورة الروم (30)
- 43 ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (47) 62
- سورة لقمان (31)

44 ﴿ وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴾ (28) 69

▪ سورة سبأ (34)

45 ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾ (28) 29

46 ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى ﴾ (37) 151

47 ﴿ فلا فوت ﴾ (51) 153

▪ سورة فاطر (35)

48 ﴿ ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ (37) 30

▪ سورة يس (36)

49 ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ (10) 29

50 ﴿ إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب فيبشره بمغفرة وأجر كريم ﴾ (11) 29

51 ﴿ وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين ﴾ (20) 67

52 ﴿ قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين ﴾

(26 ، 27) 67

53 ﴿ وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين ﴾ (28) 67

54 ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ﴾ (40) 151

▪ سورة الصافات (37)

55 ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ (47) 151

56 ﴿ أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعدين ﴾ (58 ، 59) 09

▪ سورة الزمر (39)

57 ﴿ ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه

أخرى فإذا هم قيام ينظرون ﴾ (68) 67

▪ سورة غافر (40)

58 ﴿ إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آتاهم إن في صدورهم إلا كبر ﴾ (56) 75

▪ سورة الشورى (42)

59 ﴿ وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا ﴾ (7) 31

60 ﴿ وجاء سينة سينة مثلها ﴾ (40) 155

61 ﴿ فما أرسلناك عليهم حفيظا ﴾ (48) 75

▪ سورة الدخان (44)

62 ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ (56) 38

▪ سورة الأحقاف (46)

63 ﴿ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ﴾ (25) 65

▪ سورة القتال (47)

64 ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ (36) 93

▪ سورة الذاريات (51)

65 ﴿ هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين ﴾ (24) 34

▪ سورة الرحمن (55)

66 ﴿ وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام ﴾ (24) 127

67 ﴿ فيهن قاصرات الطرف ﴾ (56) 02

68 ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ (60) د

69 ﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾ (72) 02

▪ سورة الواقعة (56)

70 ﴿ وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وجميم ﴾ (41 ، 42) 178

▪ سورة الحديد (57)

71 ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ (20) 93

▪ سورة المجادلة (58)

72 ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ (2) 78

▪ سورة الملك (67)

73 ﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات و يقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن إنه بكل شيء

بصير ﴾ (19) 92

▪ سورة الجن (72)

74 ﴿ قل إن أدري أقريب ما توعدون ﴾ (25) 12

▪ سورة القيامة (75)

75 ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ (31) 151

▪ سورة الطارق (86)

76 ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ (4) 12

77 ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ (6) 167

▪ سورة الغاشية (88)

78 ﴿ لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر ﴾ (22 ، 23) 09

▪ سورة الانشراح (94)

79 ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ (1) 190

فهرس شواهد الأشعار العربية

■ بحر الطويل

1. وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونَا بِأَهْلِهِ
2. فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَائِكِ
3. وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ عَطَاؤُهُ
4. طَوَى النَّحْرَ وَالْأَجْرَازَ مَا فِي غُرُوضِهَا
5. إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا يَأْتِي قَضَاءَ حَيَاتِهِ
6. هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه
7. وَلَسْنَا إِذَا تَأَبَوْنَ سَلْمًا بِمَذْعَنِي
8. وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مَلِيكَةَ أَنْبِي
- وما صاحب الحاجات إلا معذبا79
- تنزل من جو السماء يصب34
- أداهم سودا أو محدرجة سمرا110
- فما بقيت إلا الضلوع الجراشع65
- ولكن بأن ينبغي عليه فيخذلا15
- إذا خاف يوما نبوة فدعاهما131
- لكم غير أنا إن نسالم نسالم131
- أنا الليث معديا علي وعاديا68

■ بحر البسيط

9. قَوْمٌ إِذَا قَوَّبُوا كَانُوا مَلَائِكَةَ
10. قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتِ وَاحِدَهُ
11. لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ ذَهَلٍ وَأَسْرَتَهُمْ
- حسنا وإن قوتلوا كانوا عفاريتنا34
- وبات منتشيا في برثن الأسد18
- يوم الصليفاء لم يوفون بالجار189

■ بحر الوافر

12. كَانَ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
- يكون مزاجها عسل وماء109

■ بحر الرجز

13. أَيُّنَ الْمَفْرِّ وَالْإِلَهَ الطَّالِبِ
14. فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرٍ
15. تَلَدَ غَلَامًا عَارِمًا يُؤْذِيكَ
16. بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَاجٍ جَمِّ
- والأشرم المغلوب ليس الغالب174
- أيوم لم يقدر أم يوم قدير190
- ولو زقيت كزقاء الديك⁽¹⁾68
- يضحكن عن كالبرد المنهم60

■ بحر الخفيف

17. فَفَصِّرَنَّ الشِّتَاءَ بَعْدَ عَلَيْهِ
- وهو للذود أن يقسمن جار04

(1) لكي يستقيم وزن هذا البيت يجب تسكين دال (تلد) في الشطر الأول ، فتكون التفعيلة الأولى في كلا الشطرين مخبونة (متقلعن) ، والعروضة والضرب مقطوعتان (مستفعل).

فهرس شواهد أقوال العرب

1. إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية 13
2. أتيتي به من حيث أيس وليس 172
3. قصرت اللقحة على فرسي 04
4. قظا قظا بيضك تنتا وبيضي مانتا 131
5. ليس عندي رجل إلا من بني تميم 184
6. ليس خلق الله مثله 174
7. ليس الطيب إلا المسك 173
8. ما جاء إلا هند 24
9. لو لم يكن إلا ظله لخاب ظله 64
10. هي العرب تقول ما شاءت 32
11. هي النفس تتحمل ما حملت 32

فهرس مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم (رواية حفص)

■ حرف الهمزة

1- الأقفش : أبو الحسن سعيد ابن مسعدة

معاني القرآن تحقيق : هدى محمود قراعة ، ط.1 ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1411 هـ ، 1990 م

2 - الأسعد : عبد الكريم محمد

معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز ، تقديم : عبد العزيز ابن عبد الله الخويطر ، د.ط ، الرياض : دار المعارج الدولية ، 1997 م

3- الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان ابن محمد ابن أبي سعيد

1- أسرار العربية، تحقيق : محمد بهجت البيطار، د.ط ، دمشق : المجمع العلمي العربي ، د.ب

2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط ، دار الفكر ، د.ب

3- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق : طه عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، د.ط ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400 هـ ، 1980 م

4- الأنصاري : أبو يحيى زكرياء

فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن، حققه وعلق عليه : محمد علي الصابوني، ط.2 ، الجزائر : مكتبة رحاب ، 1408 هـ ، 1988 م

5- أنيس : إبراهيم

من أسرار اللغة، ط.7 ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994 م

■ حرف الباء

6- برجشتراسر G.Bergstrasser :

التطور النحوي للغة العربية : محاضرات ألقاها المؤلف (المستشرق الألماني) في
الجامعة المصرية سنة 1929 م، أخرجه وصححه وعلق عليه : رمضان عبد
التواب، د.ط ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، والرياض : دار الرفاعي ، 1402 هـ ،
1982 م

7- البقري : أحمد ماهر محمود

أساليب النفي في القرآن، ط.2 ، القاهرة : دار المعارف ، 1984 م

8- بوخلخال : عبد الله

التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث
الهجري – دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها –، د.ط ،
الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987 م

■ حرف الثاء

9- ثعلب : أبو العباس أحمد ابن يحيى

مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط.5 ، القاهرة : دار المعارف ،
د.ب

■ حرف الجيم

10- الجارم : علي ومصطفى أمين

البلاغة الواضحة ، ط.17 ، مصر : دار المعارف ، 1383 هـ ، 1964 م

11- ابن الجزري : أبو الخير محمد بن محمد ، الدمشقي

النشر في القراءات العشر ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الضياع، د.ط ، بيروت :
دار الكتاب العربي ، د.ب

12- ابن جنى : أبو الفتح عثمان

1- سر صناعة الإعراب ، ط.2 ، دمشق : دار القلم ، 1413 هـ ، 1993 م

2- اللمع في العربية، تحقيق : حامد المؤمن ، ط.2 ، بيروت : عالم الكتب ومكتبة
النهضة العربية ، 1405 هـ ، 1985 م

3- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق : محمد عبد

القادر عطا، ط.1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1419 هـ ، 1998 م

13- ابن الجوزي : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمان ابن علي ابن محمد ، القرشي ، البغدادي

زاد المسير في علم التفسير ، حققه وكتب هوامشه : محمد ابن عبد الرحمان عبد الله

خرج أحاديثه : أبو هاجر ، سعيد ابن بسيوني زغلول، ط.1 ، بيروت : دار الفكر ،

1407 هـ ، 1987 م

14- الجوهرى : إسماعيل ابن حماد

تاج اللغة وصحاح العربية : الصحاح، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط.3 ،

بيروت : دار العلم للملايين ، 1404 هـ ، 1984 م

▪ حرف الحاء

15- أبو حيان : محمد ابن يوسف : الأندلسي ، الغرناطي

تفسير البحر المحيط، وبهامشه : تفسير النهر الماد من البحر ، لأبي حيان نفسه

وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط ، لتاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان

، ط.2 ، بيروت : دار الفكر ، 1403 هـ ، 1983 م

▪ حرف الخاء

16- ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين ابن أحمد

إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق : عبد الرحمان ابن سليمان العثيمين، ط.1 ،

القاهرة : مطبعة المدني ، 1403 هـ ، 1983 م

▪ حرف الدال

17- ابن دريد : أبو بكر محمد ابن الحسن

جمهرة اللغة، تحقيق : رمزي منير بعلبكي، ط.2 ، بيروت : دار العلم للملايين ،

1987 م

18- دويدري : محمد هاشم

شرح التلخيص في علوم البلاغة للقزويني، ط.2 ، بيروت : دار الجيل ، 1402 هـ ،

1982 م

19- رمضان : عبد التواب

فصول في فقه العربية، ط.3 ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1408 هـ ، 1987 م

▪ حرف الراء

20- الرماني : أبو الحسن علي ابن عيسى

معاني الحروف، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني وأرخ لعصره :

عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط.3 ، جدة : دار الشروق ، 1404 هـ ، 1984 م

▪ حرف الزاي

21- الزجاج :

إعراب القرآن (المنسوب للزجاج)، تحقيق : إبراهيم الأبياري، ط.2 ، بيروت :

دار الكتاب ، 1402 هـ ، 1982 م

22- الزركشي : بدر الدين محمد ابن عبد الله

البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط.3 ، دار الفكر ،

1400 هـ ، 1980 م

23- الزركلي : خير الدين

الأعلام (قاموس تراجم)، ط.7 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1986 م،

24- الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر ابن محمد ابن أحمد

تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط.3 ، بيروت

: دار الكتاب العربي ، 1407 هـ ، 1987 م

25- الزين : سميح عاطف

الإعراب في القرآن، ط.1 ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1405 هـ ، 1985 م

▪ حرف السين

26- ابن السراج : أبو بكر محمد ابن سهل

الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، ط.3 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،

1408 هـ ، 1988 م

27- السعدي : عبد الرحمان ابن ناصر

تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، ط.1 ، بيروت : دار الفكر ، 1423 هـ

، 2002 م

28- السكاكي : أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد ابن علي

مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور، ط.2 ، بيروت : دار

الكتب العلمية ، 1407 هـ ، 1987 م

29- السلطاني : عبد السلام ابن عبد الرحمان

شرح شواهد الأشموني، د.ط ، دن ، د.ت

30- السمين الحلبي : شهاب الدين أبو العباس ابن يوسف ابن محمد ابن إبراهيم

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق : علي محمد عوض ، وعادل

أحمد عبد الموجود ، وجاد مخلوف جاد ، وزكريا عبد المجيد النوتي ، قدم له وقرطه

: أحمد محمد صيرة، ط.1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1414 هـ ، 1994 م

31- سيبويه : أبو البشر عمرو ابن عثمان ابن قنبر

الكتاب، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ط.3 ، القاهرة : مكتبة الخانجي ،

1408 هـ ، 1988 م

32 - ابن سيده : علي ابن إسماعيل

المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق : مصطفى السقا ، وحسين نصار ، وعبد

الستار أحمد فراج ، وعائشة عبد الرحمان ، وإبراهيم الأبياري ، ومراد كامل ،

ومحمد علي النجار، ط.1 ، القاهرة : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ،

1393 هـ ، 1973 م

33- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمان ابن أبي بكر ، الشافعي

1- الإتقان في علوم القرآن، قدم له وعلق عليه : محمد شريف سكر

راجعته : مصطفى القصاص، ط.1 ، بيروت : دار إحياء العلوم ، والرياض : مكتبة المعارف ، 1407 هـ ، 1987 م

2- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.2 ، بيروت : دار الفكر ، 1399 هـ ، 1979 م

3- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه : كلية اللب المصون على الجواهر المكنون في صدف الثلاثة فنون (المعاني والبيان والبديع) ، لأحمد الدمنهوري ، و (الجواهر المكنون) لعبد الرحمان الأخضرى، د.ب.ط ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، 1358 هـ ، 1939 م

4- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم، د.ب.ط ، القاهرة : عالم الكتب ، 1421 هـ ، 2001 م

■ حرف الصاد

34- الصابوني : محمد علي

صفوة التفاسير، ط.4 ، بيروت : دار القرآن الكريم ، 1402 هـ ، 1981 م

35- صالح : بهجت عبد الواحد

الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، ط.2 ، عمان : دار الفكر ، 1998 م

■ حرف الضاد

36- ضيف : شوقي

البلاغة تطور وتاريخ، ط.8 ، القاهرة : دار المعارف ، د.ب.ط

■ حرف الطاء

37- الطبري : أبو جعفر محمد ابن جرير

تفسير الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن، وبهامشه : تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن ابن محمد ابن حسين ، القمي ، النيسابوري، د.ب.ط ، بيروت : دار الفكر ، 1398 هـ ، 1978 م

■ حرف العين

38- ابن عصفور : أبو الحسن علي ابن مؤمن ابن محمد ابن علي ابن عصفور ، الإشبيلي

شرح جمل الزجاجي : وهو الشرح الكبير، تحقيق : صاحب أبو جناح، دبط ، دين ، دبت

39- ابن عقيل : عبد الله بهاء الدين ابن عبد الله ابن عبد الرحمان ، العقيلي ، المصري

1- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد، دبط ، صيدا وبيروت : المكتبة العصرية ، 1411 هـ ، 1990 م

2- مختصر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، اختصار وترتيب : عادل نويهض، ط.1 ، بيروت : عالم الكتب ، 1405 هـ ، 1985 م

40- العكبري : أبو البقاء عبد الله ابن الحسين ابن عبد الله ، النحوي ، الضرير ، البغدادي التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط.2 ، بيروت : دار الجيل ، 1407 هـ ، 1987 م

41- علي: ابن أبي طالب

ديوان علي ابن أبي طالب، شرح : علي مهدي زيتون، ط.1 ، بيروت : دار الجيل ، 1416 هـ ، 1995 م

▪ حرف الفاء

42- الفراء : أبو زكريا يحيى ابن زياد ابن عبد الله ابن منظور ، الديلمي

معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي نجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعلي النجدي ناصف، دبط ، مصر : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دبت

43- ابن فارس : أبو الحسين أحمد ابن فارس ابن زكريا ، اللغوي

1- مجمل اللغة، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، ط.2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1406 هـ ، 1986 م

2- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دبط ، دار الفكر ، 1399 هـ ، 1979 م

44- الفرزدق :

ديوان الفرزدق، د.ط. ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، 1404 هـ ، 1984 م

▪ حرف القاف

45- القباقبي : محمد ابن خليل ابن أبي بكر شمس الدين ابن عبد الله
إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشرة، تحقيق : أحمد خالد

شكري، ط.1 ، عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، 1424 هـ ، 2003 م

46- القاضي : عبد الفتاح

القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط.1 ، بيروت : دار الكتاب العربي

، 1401 هـ ، 1981 م

47- القرطبي : أبو عبد الله محمد ابن أحمد ابن أبي بكر ، الأنصاري ، الأندلسي

الجامع لأحكام القرآن، حققه وصححه : أحمد عبد الحلیم البردوني ، وأبو إسحاق

إبراهيم أطفيش ، وبشدي خلف الله ، ومحمد محمد حسنين ، ومصطفى السقا، ط.2 ،

دين ، د.ت

48- القزويني : محمد ابن عبد الرحمان ، الخطيب ،

الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبد المنعم خفاجي، د.ط. ،

بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، 1989 م

49- القيسي : أبو محمد مكي ابن أبي طالب

مشكل إعراب القرآن، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط.2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة

، 1405 هـ ، 1985 م

▪ حرف الكاف

50- ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن الخطيب ، القرشي ، الدمشقي

تفسير القرآن العظيم، د.ط. ، بيروت : دار الأندلس ، د.ت

51- الكرباسي : محمد جعفر إبراهيم

إعراب القرآن، د.ط. ، بيروت : دار مكتبة الهلال ، 2001 م

▪ حرف الميم

52- المبرد : أبو العباس محمد ابن يزيد

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، د.ب.ط.، بيروت: عالم الكتب، د.ب.ت.

53- مرابط: خليفة

الأنماط النحوية للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، 1423 هـ، 2002 م

54- المرادي: بدر الدين الحسن ابن قاسم ابن عبد الله ابن علي

الجنبي الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط.1.

بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 هـ، 1992 م

55- ابن المعتز: أبو العباس عبد الله

البديع، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط.1، بيروت: دار الجيل، 1410 هـ، 1990 م

56- المكودي: أبو زيد عبد الرحمان

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، د.ب.ط.، الجزائر: دار رحاب، د.ب.ت.

57- ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل ابن المكرم ابن أبي الحسن ابن أحمد، الأنصاري

لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، د.ب.ط.، القاهرة: دار المعارف، د.ب.ت.

58- ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله ابن عبد الله ابن مالك، الطائي

شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمان السيد، ومحمد بدوي المختون، ط.1، دار هجر، 1410 هـ، 1990 م

■ حرف النون

59- النحاس: أبو جعفر أحمد ابن محمد ابن إسماعيل ابن يونس، المصري

إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط.3، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، 1409 هـ، 1988 م

■ حرف الهاء

60- الهاشمي : أحمد

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط.6 ، بيروت : دار الكتب العلمية ،
د.ب

61- ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف ابن أحمد ابن عبد الله ابن هشام ،
الأنصاري ، المصري

1- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح
المسالك ، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح ، تأليف : محمد محي الدين عبد
الحميد، د.ب ، صيدا وبيروت : المكتبة العصرية ، د.ب

2- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب : منتهى الإرب بتحقيق
شرح شذور الذهب ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد، د.ب ، بيروت : دار الفكر
، د.ب

3- قطر الندى وبل الصدى، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، د.ب ، الجزائر :
دار رحاب ، د.ب

4- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، د.ب ،
بيروت وصيدا : المكتبة العصرية ، 1411 هـ ، 1991 م

62- الهمذاني : حسين ابن أبي العز

الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق : محمد حسين النمر ، وفؤاد علي مخيمر، ط.1 ،
، الدوحة : دار الثقافة ، 1411 هـ ، 1991 م

■ حرف الياء

63- ياقوت : محمود سليمان

إعراب القرآن الكريم، د.ب ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 م

64- يعقوب : إميل بديع

1- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط.1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ،
1417 هـ ، 1996 م

2- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط.1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ،

1413 هـ ، 1992 م

65- ابن يعيش : موفق الدين يعيش ابن علي ابن يعيش

شرح المفصل، د.ب.ط ، بيروت : عالم الكتب ، د.ب.ط

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المحتويات

- بيانات المذكرة..... الورقة الأولى
- ديباجة المذكرة..... الورقة الثانية

مقدمة البحث

(أ - ز)

تمهيد

(1 - 9)

- 02..... القصر في اللغة والاصطلاح
- 02..... أولا : القصر في اللغة
- 04..... ثانيا : القصر في الاصطلاح
- 07..... طريق القصر بالنفي والاستثناء

الفصل الأول

الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي :

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(10 - 76)

- 11..... مدخل تمهيدي
- 17..... النمط الأول
- 40..... النمط الثاني
- 56..... النمط الثالث
- 62..... النمط الرابع
- 70..... النمط الخامس
- 76..... جدول إحصائي

الفصل الثاني

الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي :

أداة النفي (ما) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(146 - 77)

78.....	مدخل تمهيدي
82.....	النمط الأول
95.....	النمط الثاني
99.....	النمط الثالث
106.....	النمط الرابع
111.....	النمط الخامس
113.....	النمط السادس
119.....	النمط السابع
124.....	النمط الثامن
129.....	النمط التاسع
133.....	النمط العاشر
146.....	جدول إحصائي

الفصل الثالث

الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال الآتية :

1. أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

2. أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

3. أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(201 - 147)

148.....	مدخل منهجي
----------	------------

أولاً : الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي :

أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(171 - 150)

- 150..... مدخل تمهيدي
- 154..... النمط الأول
- 157..... النمط الثاني
- 170..... النمط الثالث
- 171..... جدول إحصائي

ثانياً : الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي :

أداة النفي (ليس) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(188 - 172)

- 172..... مدخل تمهيدي
- 176..... النمط الأول
- 178..... النمط الثاني
- 186..... النمط الثالث
- 188..... جدول إحصائي

ثالثاً : الأنماط النحوية للجمل الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل الآتي :

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(201 - 189)

- 189..... مدخل تمهيدي
- 192..... النمط الأول
- 196..... النمط الثاني
- 198..... النمط الثالث
- 201..... جدول إحصائي

خاتمة البحث

(207- 202)

فهارس رسالة البحث

(232 -208)

- فهارس شواهد البحث 209
- فهرس شواهد القرآن الكريم 210
- فهرس شواهد الأشعار العربية 216
- فهرس شواهد أقوال العرب 217
- فهرس مصادر البحث ومراجعته 218
- فهرس محتويات رسالة البحث 229

تمت رسالة البحث
ولله الحمد والمنة